





## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ لله رب العالمين، وصلواتُ الله وسلامُهُ على سيّدنا مُحَمَّدٍ  
المبعوثِ رحمةً للعالمين، وعلى آله الهداة إلى الطَّريقِ المستقيم، وصحابتِهِ  
الدّعاةِ إلى الدِّينِ القويم.

أما بعد، فَإِنَّ التَّفَقُّهَ في الدِّينِ من أعظم ما ينبغي أن يشغلَ المسلمُ نفسه  
به، لأنَّ الله سبحانه لا يُعَبِّدُ بالجهلِ، لذلك كانت مكانةُ العلماء في  
الإسلام عَظيمةً، وكانوا بذلك ورثةَ الأنبياء، وقادةَ الأُمَّةِ إذا عَمِلُوا بما  
عَلِمُوا.

ولمَّا كان الأمرُ كذلك، فقد أَحَبَبْتُ أن أعلِّقَ لِنَفْسِي تَذَكُّرًا، ولمن يشاء  
من إخواني المسلمين، تقريبًا لهم وتيسيرًا، ووقع اختياري على رسالةٍ لطيفةٍ  
وضعها مؤلِّفُها مقدِّمةً للمتفقِّه على مذهب إمام دار الهجرة أبي عبد الله  
مالك بن أنس الأصبحي المدني -رحمه الله رحمة واسعة- ألا وهي "المقدِّمةُ  
الأخضريَّةُ" التي وضعها العلامةُ الفقيهُ أبو زيد عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن  
مُحَمَّد بن عامر الأخضري المتوفى سنة ٩٨٣ هجرية في بسكرة بالجزائر  
رحمه الله تعالى، واشتملتُ على فرض العين الواجب على كلِّ مسلمٍ، وقد  
افتتحتُ الشَّرْحَ بِمُقَدِّمَاتٍ لا بدَّ منها لدارسِ المذهبِ، والله الموفقُ.



# أَهْمِيَّةُ الْعِلْمِ وَالتَّقْوَى فِي الدِّينِ

اعلم بارك الله فيك؛ أَنَّ الله سبحانه جعل الشريعة المحمدية خاتمة الشرائع إلى يوم الدين، ووَكَّلَ بحفظها الصحابة وتابعيهم من العلماء الربانيين، وجعلهم حُرَّاسَ الإسلام فقال سبحانه: {كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ} [آل عمران من الآية: ٧٩].

وندب إلى دراسة الفقه فقال تعالى: {وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً ۚ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ} [المؤمنون: ١٢٢].

فجعلهم فريقين: واحدة تجاهد في سبيل الله، وأخرى تطلب العلم حتى لا تندرس الشريعة، فحرس بيضة الإسلام بالمجاهدين، وحفظ شريعة الإيمان بالمتعلمين.

وأمر سبحانه بالرجوع للعلماء في التوازل والأمور الحادثة فقال جل وعلا: {وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَ الَّذِينَ يُسْتَنبِطُونَهُ مِنْهُمْ} [النساء من الآية: ٨٣]. وقال: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ} [النساء من الآية: ٥٩].

وبَيَّنَّ تبارك وتعالى أَنَّ العلماء هم الذين يخشون ربهم فقال: {إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ} [فاطر: ٢٨].



ولذلك جعلهم خلفاء أنبيائه، وحُجَّتُهُ على عباده، واكتفى بهم عن بعثة نبي وإرسال نذير، وقرن شهادته بشهادتهم وشهادة ملائكته فقال: {شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ} [آل عمران من الآية: ٢٨].

وقال: {هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ} [الزمر من الآية: ٩] (١).

وقد بين رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فضل التفقه في الدين فقال فيما رواه عنه معاوية بن أبي سفيان: «من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين» (٢).

وجعل عليه الصلاة والسلام طلب العلم فرضاً واجباً على المسلمين، فقد روى ابن عبد البر بسنده عن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «طلب العلم فريضة على كل مسلم، وطالب العلم يستغفر له كل شيء حتى الحيتان في البحر» (٣).

وجعل طريقه موصلة إلى الجنة، فقال صلى الله عليه وآله وسلم فيما رواه عنه أبو هريرة رضي الله عنه: «ما من رجل يسلك طريقاً يلتمس فيها

---

(١) هذا الكلام مأخوذ من مقدمة الخطيب البغدادي لكتابه "الفقيه والمتفقه".

(٢) رواه مالك في (الموطأ [١٧٢٣]) طبعة الرسالة ناشرون، ومن طريق آخر رواه البخاري (٧١/١)، ومسلم (١٠٣٧).

(٣) جامع بيان العلم وفضله (ص: ١٤) وهو حديث صحيح بمجموع طرقه.





عِلْمًا إِلَّا سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ، وَمَنْ أَبْطَأَ بِهِ عَمَلُهُ لَمْ يُسْرِعْ بِهِ حَسْبُهُ»<sup>(١)</sup>.

والعلم من الأمور التي تبقى للمرء بعد وفاته، فقد روى أبو هريرة رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ أَشْيَاءَ: مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ بَعْدَهُ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ»<sup>(٢)</sup>.

## تَيْسِيرُ الْفَقْهِ بِالْمُنُونِ

لم تكن المذاهبُ الإسلامية بصيغتها الحالية معروفةً زمن السلفِ الصَّالح، بل كان الصَّحابة رضي الله عنهم يسمعون من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ويتعلَّمون، فنُبغ فيهم جماعةٌ أصبحوا قدوةً لغيرهم ولما تفرَّقوا في البلاد نشروا أحاديثهم وآراءهم بين تلاميذهم، فتكونت مدرسة المدينة ومكة والكوفة والبصرة، أو قل: مدرسة الحجاز ومدرسة العراق، وقد غلب على الأولى الحديث والفقه، وعلى الثانية الرأْي والنَّظَر، ثم ورث الأولى الإمام أبو حنيفة رحمه الله، والثانية الإمام مالك رحمه الله.

(١) رواه أبو داود (٣٦٤٣)، والترمذي (٢٦٤٦) وحسنه، ورواه مسلم (٢٦٩٩) مطوَّلًا.

(٢) رواه أبو داود في سننه (2880)، ومسلم في صحيحه (١٦٣١).

وجاء الإمام الشافعي فحاول الاستفادة من المدرستين فتزعم مدرسة أهل الحديث، وعليه تتلمذ الإمام أحمد بن حنبل رحمهما الله.

وتكوّنت مدرسة آل البيت عليهم السلام من المدرستين كذلك، فبعضها كان قريباً من مدرسة الكوفة لأنها تأثرت بآبى مسعود وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما، وبعضها كان أقرب لمدرسة المدينة لكون أئمة آل البيت كانوا بها.

والمدرسة الحجازية معقلها المدينة الشريفة، وكبار أئمتها من الصحابة عمر وابنه وعائشة وغيرهم رضي الله عنهم، وعنهم أخذ الفقهاء السبعة الذين جاؤوا في قول الناظم:

أَلَا كُلُّ مَنْ لَا يَقْتَدِي بِأَئِمَّةٍ      فَقَسَمَتْهُ ضِيَرَى مِنَ الْحَقِّ خَارِجَةً

فَخُذْهُمْ عُبَيْدُ اللَّهِ عُرْوَةً قَاسِمٌ      سَعِيدُ أَبِي بَكْرٍ سُلَيْمَانُ خَارِجَةً

وتوضيح أسمائهم هو عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، وعروة بن الزبير بن العوام، والقاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، وسعيد بن المسيب، وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، وسليمان بن يسار، وخارجة بن زيد بن ثابت، ويزيد بعضهم سالم بن عبد الله بن عمر.



وأخذ مالك عن تلاميذ هؤلاء مثل نافع مولى ابن عمر، وربيعة الرأي،  
ومن آل البيت الكامل عبد الله بن الحسن بن الحسن، والصادق جعفر بن  
محمد بن علي بن الحسين عليهم الرضوان جميعاً.

وأضحى الإمام مالك -رحمه الله تعالى- وريث هؤلاء الأئمة وصدق فيه  
ما رواه الترمذي من حديث سفيان بن عيينة عن ابن جريج عن أبي الزبير  
عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه رواية: «يوشك أن يضرب الناسُ  
أكبادَ الإبل يطلبون العلمَ فلا يجدون أحداً أعلمَ من عالمِ المدينة». قال  
الترمذي هذا حديث حسن.

قال: "وقد روي عن ابن عيينة أنه قال في هذا: سئل من عالم المدينة؟  
فقال: إنه مالك بن أنس.

قال: وسمعت يحيى بن موسى يقول: قال عبد الرزاق: هو مالك بن  
أنس" (١).

قال القاضي عبد الوهاب: "إنه لا ينازعنا في هذا الحديث أحد من  
أرباب المذاهب، إذ ليس فيهم من له إمام من أهل المدينة فيقول: المراد به  
إمامي، ونحن ندّعي أنه صاحبنا بشهادة السلف له، وبأنه إذا أطلق بين

---

(١) سنن الترمذي (٢٦٨٠)



أهل العلم، قال: عالم المدينة، أو إمام دار الهجرة؛ فالمراد به مالك عندهم، دون غيره من علمائها<sup>(١)</sup>. اهـ

وقد صنف الإمام مالك "الموطأ" في حديث وفقه أهل المدينة، ورواه عنه جم غفير من الناس، وتفرّق أصحابه في البلاد، دون تقليد له فأصبحوا مدارس متعدّدة، وكان فيهم مدرسة أثريّة وأخرى غلب عليها الرأْي.

وقد تعزّزت المدرسة الثّانية على يد الإمام عبد الرحمن بن القاسم العتقي خاصّة لما جمع تلميذه سحنون "المدونة" التي أصبحت الأصل الثّاني للمذهب، وهكذا بدأت تكثُر السّماعات والرّوايات، ثم جمعت في مختصرات سهل فهمهما؛ حتّى آل الأمر إلى المتون الصّغيرة التي منها هذا المتن الذي سنشرحه، بحول الله تعالى.

وقد كان الأئمّة الكبار ينهون عن تقليدهم ويأمرون أصحابهم بالنّظر في الكتاب والسّنة والآثار السّلفيّة.

وقد قال معن بن عيسى القزاز: سمعتُ مالكَ بنَ أنسٍ يقول: "إني أنا بشرٌ أخطئُ وأصيبُ فانظروا رأيي، فكلُّ ما وافقَ الكتابَ والسّنةَ فخذوا به، وما لم يوافقِ الكتابَ والسّنةَ فاتركوه"<sup>(٢)</sup>.

(١) ترتيب المدارك (٧٣/١) ط. الأوقاف المغربية. 1

(٢) رواه ابن حزم في الإحكام (١٤٩/٦)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (رقم: ١٤٣٥) بسند حسن، وذكره الشوكاني عن ابن عبد البر في [الفتح الرباني (٢١٩٢/5)].



وقال سند بن عنان في شرحه على المدونة: "أما مجرد الاختصار على محض التقليد فلا يَرْضَى بِهِ رجلٌ رَشِيدٌ"<sup>(١)</sup>.

قال الحافظ ابن عبد البر: "وهذا كله لغير العامة، فإنَّ العامة لَا بدَّ لها من تقليد علمائها عند النازلة تنزل بها لأنها لَا تتبيَّن موقع الحُجَّةِ، وَلَا تصلُ لعدم الفهم إلى علم ذلك، ولأنَّ العلمَ درجاتٌ، لَا سبيل منها إلى أعلاها إِلَّا بنيل أسفلها، وهذا هو الحائل بين العامة وبين طلب الحُجَّةِ، واللَّهِ أعلم."

ولم يختلف العلماء أنَّ العامة عليها تقليد علمائها وأنَّهم المرادون بقول الله عزَّ وجلَّ، {فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ} [النحل من الآية: ٤٣]"<sup>(٢)</sup>.

قال أبو محمد: ولذلك كان منهجُ أهل العلم البداءة بالمتون الصَّغيرة وفهمها ثمَّ التدرُّج شيئاً فشيئاً إلى الكتب الكبيرة، فيبدأ مقلداً لإمام، ثمَّ متبِّعاً، ثمَّ يختار ويجتهد بعد التَّمكُّن من المذهب، والخلافِ العالي بين الأئمة، ودراسة القرآن والسُّنَنِ والآثار.

قال الحافظ الذهبي رحمه الله: "ولكن شأن طالب العلم أن يدرس أولاً مُصَنِّفاً في الفقه، فإذا حفظه بحثه وطالع الشُّروح، فإنَّ كَانَ ذكياً فقيه النفس ورأى حُجَجَ الأئمة فليراقب الله وليحتط لدينه"<sup>(١)</sup>.

(١) الفتح الرباني (٢١٩٢/٥).

(٢) جامع بيان العلم (٩٨٩/٢).



قال النابغة في "الطليحة":

عَلَامَةُ الْجَهْلِ بِهَذَا الْجِيلِ      تَرَكُ الرِّسَالَةَ إِلَى خَلِيلِ  
وَتَرَكُ الْأَخْضَرِيَّ إِلَى ابْنِ عَاشِرٍ      وَتَرَكُ ذِينَ الرِّسَالَةِ أَحْذَرِ  
وَتَرَكُ الْأَجْرُومِيَّ لِلْأَلْفِيَّةِ      وَتَرَكُ الْأَلْفِيَّةَ لِلْكَافِيَّةِ  
إِنْ خَلِيلاً صَارَ مِثْلَ الشَّمِّ      يَشْمُهُ كُلُّ قَلِيلِ الْفَهْمِ  
قَدْ اسْتَوَتْ فِيهِ الْكِلَابُ وَالذِّئَابُ      مَا أَبْعَدَ السَّمَاءُ عَنْ نَبْحِ الْكِلَابِ

وبالجملة فدراسة المذهب سُلَّمٌ لا تَبَاعِ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ  
وَسَلَّمَ، إِذْ هُوَ الْمَقْصُودُ الْأَوَّلُ وَالْعُلَمَاءُ أَدْلَاءُ عَلَيْهِ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.



# كتاب مختصر الأخضرى

هذه المقدمة المختصرة عبارة عن كلامٍ منثورٍ قصد فيه مؤلفه وضع ما لا يسع المسلم جهله من أحكام شرعية تعتريه، وترك ما يتعين على أناس مخصوصين؛ فلم يذكر صيام رمضان لأنه لا يلزم إلا من أدرك رمضان، ولم يذكر الزكاة لأنها لا تجب إلا على من كان له مال معين، ولم يذكر الحج لأنه لا يجب إلا على من استطاع إليه سبيلاً.

ولذلك فقد افتتح المقدمة بما يجب على المكلف من اعتقاد مجمل وأخلاق وآداب، ثم ذكر الطهارة وأقسام المياه وأحكام النجاسات، ثم الوضوء وأحكامه، ثم الغسل والحيض، ثم دخل في أحكام الصلاة من شروط وفرائض وسنن ومستحبات، وبعد ذلك أطل في أحكام السهو وترقيع الصلاة، وبها كمل المختصر اللطيف.

وقد نظم هذه المقدمة العلامة عبد الله بن أحمد بن حماد الله الغلاوي الشنقيطي المتوفى سنة ١٢٠٩ هجرية رحمه الله، وافتتحه بقوله:

عبدُ الإلهِ الشَّنْقِيطِيُّ يَشْتَرِي بِعَقْدِهِ الْمَنْظُومِ تَبَرَ الْأَخْضَرِيِّ

أما المقدمة الأصلية فقد شرحها جماعة من العلماء، ومن تلك الشروح:

(١) "عمدة البيان في معرفة فروض الأعيان" لعبد اللطيف المرداسي،

وهو مطبوع.



(٢) "الدُّرَرُ عَلَى الْمُخْتَصَرِ" لعبد الكريم الفكون.

(٣) "الكوكب الزهري نظم مختصر الأخضرى" لمحمد باي بلعالم، وقد طبع حديثاً.

(٤) "شرح مختصر الأخضرى" لعبد الرحمن حامد آل نابت السودانى، وهو معاصر.

(٥) "فوائد المنن" لمحمد قن بن علي الفسوي الكنوي، وهو على طريقة سؤال وجواب، وقد طبع.

(٦) "هداية المتعبد السالك لمذهب الإمام مالك" لصالح بن عبد السميع الآبى الأزهرى، وهو من أشهر الشُّروح وأوسعها انتشاراً، وأجود طبعاته طبعة دار الفضيلة بتحقيق الشيخ أحمد مصطفى قاسم الطهطاوى.

(٧) "حلُّ المسائل فى شرح مختصر الأخضرى بالدلائل" لسعد بن عمر بن سعيد جلياً تورى الفوتى، وقصد به ذكر أدلة مسائل هذا المختصر.

(٨) و صدر مؤخراً شرح جيد بالدليل للشيخ الفاضل أبى سلمان المختار بن العربى مؤمن الجزائرى حفظه الله بعنوان "المسك الأذفرى فى شرح و أدلة مختصر الأخضرى".



## ترجمة المؤلف

هو أبو زيد عبد الرحمن بن محمد الصغير بن محمد عامر الأخضرى  
السلمى المرداسى.

ولد فى بداية العهد العثمانى فى الجزائر سنة ٩٢٠ هجرية فى بلدة  
بنطوس فى ولاية بسكرة، وأخذ عن والده محمد الصغير وعبد الرحمن بن  
قرون، وتربى على يد أبى عبد الله محمد بن على الخروبى.

وصفه محمد مخلوف فى (شجرة النور) بقوله: "الفقيه العلامة الشيخ  
الصالح، المحقق الفهامة المتفنى فى العلوم، له تأليف مشهورة وكرامات  
مأثورة". وقال: إنه "من بيت علم وصلاح"<sup>(١)</sup>.

وقال إسماعيل باشا فى "إيضاح المكنون" حاكياً عن صاحب "تعريف  
الخلف برجال السلف": "هو عالمٌ صالح زاهدٌ ورع، ذو قدم راسخ فى  
المعقول والمنقول، له تأليف تلقاها المعلمون بالقبول، والمتعلمون بالحفظ  
والاستفادة"<sup>(٢)</sup>.

وقد ترك جملة من المؤلفات، منها:

( شجرة النور الزكية (الترجمة: ١١٠٥). 1.

( إيضاح المكنون (٣/٣٨٤). 2.



(١) "منظومة السّراج" وهي منظومة في علم الفلك.

(٢) "الدُّرَّةُ البيضاءُ في أحسنِ المتونِ والأشياء" وهو في الفرائض.

(٣) "السُّلَمُ المنورِقُ، في المنطق" كتاب مشهور، شرحه كثير من النّاس.

(٤) "الجوهر المكنون في صدف ثلاثة فنون" في البلاغة، وقد سارت به الرّكبان ودرّسه كثير من العلماء.

(٥) "منظومة القدسية" وتحتوي على ٢٤٥ بيتا، وقد شرحها أكثر من واحد.

(٦) "موصل الطّلاب إلى قواعد الإعراب". وغير ذلك.

وقد توفي المؤلّف في كجال إحدى بلديات سطيف عام ٩٨٣ هجرية، ودفن ببنيطوس بالقرب من ضريح جده عامر وأخيه أحمد، وقد تعرّض لذكره أبو سالم العياشي في رحلته وأثنى عليه، رحمه الله تعالى رحمة واسعة.



# شرح الكتاب

قال المؤلف رحمه الله:

بسم الله الرحمن الرحيم صَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ  
وَسَلَّمَ، الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ خَاتَمِ  
النَّبِيِّينَ وَإِمَامِ الْمُرْسَلِينَ.

قال أبو محمد: افتتح المؤلف -رحمه الله- كتابه بالبسملة اقتداء بالقرآن  
الكريم، أمّا حديث: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
فَهُوَ أَقْطَعُ»، فقد رواه جماعة منهم الخطيب في "تاريخ بغداد" وعبد القاهر  
الرهاوي، وله ألفاظ منها بدل أقطع: "أبتر" عند ابن حبان، وكذا "أجذم".  
وهذا الحديث وإن حسنه ابن الصلاح والسبكي والسيوطي فهو ضعيف.

وهنا مسائل:

أحدها: معنى البسملة: أفتتح كتابي هذا متبركاً باسم الله الذي من صفته  
أنَّهُ "رَحْمَنٌ" رحمة تعمُّ جميع المخلوقات، و"رَحِيمٌ" رحمة خاصة بعباده  
المؤمنين.

قال ابن كثير: "والرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ" اسمان مشتقان من الرَّحْمَةِ على وجه المبالغة، ورحمنٌ أشدُّ مبالغةً من رحيمٍ".

قال أبو علي الفارسي: الرَّحْمَنُ اسم عامٌّ في جميع أنواع الرَّحْمَةِ يختصُّ به الله تعالى، والرَّحِيمُ إنما هو في جهة المؤمنين. قال الله تعالى: {وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا} [الأحزاب من الآية: ٤٣].

ثانيها: ثنى بالصَّلَاةِ على النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، وقد جرى أهلُ العلم على ذلك في كتبهم وخطبهم؛ للأحاديث العديدة الواردة في فضل الصَّلَاةِ على رسولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ.

فمن ذلك ما رواه أنس رضي الله عنه قال: قال أبو طلحة: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ عَلَيْهِمْ يَوْمًا يَعْرِفُونَ الْبَشَرَ فِي وَجْهِهِ، فَقَالُوا: إِنَّا نَعْرِفُ الْآنَ فِي وَجْهِكَ الْبَشَرَ يَا رَسُولَ اللَّهِ! قال: أجل، أَتَانِي الْآنَ آتٍ مِنْ رَبِّي فَأَخْبِرَنِي أَنَّهُ لَنْ يُصَلِّيَ عَلَيَّ أَحَدٌ مِنْ أُمَّتِي إِلَّا رَدَّهَا اللَّهُ عَلَيْهِ عَشْرَ أَمْثَالِهَا»<sup>(١)</sup>.

ومن ذلك حديث أوس بن أوس أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قال: «إِنَّ مِنْ أَفْضَلِ أَيَّامِكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فِيهِ خُلِقَ آدَمُ وَفِيهِ قُبُضَ

---

(١) رواه أحمد (١٥٩٢٦) والنسائي (٤٤/٣)، وابن حبان (٢٣٩١) موارد. وصححه الألباني بمجموع طرقه.



وفيه النَّفْخَةُ وفيه الصَّعَقَةُ، فأكثرُوا عليَّ مِنَ الصَّلَاةِ فيه، فَإِنَّ صَلَاتَكُمْ معروضةٌ عليَّ. قالوا: يا رسولَ الله كيف تُعَرِّضُ صَلَاتُنَا عَلَيْكَ وَقَدْ أَرَمْتَ؟ -أي بليت-، فقال: «إِنَّ اللَّهَ -عَزَّ وَجَلَّ- حَرَّمَ عَلَى الْأَرْضِ أَنْ تَأْكُلَ أَجْسَادَ الْأَنْبِيَاءِ»<sup>(١)</sup>.

والأحاديث في هذا المعنى كثيرة؛ أفردھا العلماء بالتأليف.

ثالثها: معنى الصَّلَاةِ يرجع لاثنتين:

الأوَّل: الدُّعَاءُ والتَّبرُّكُ. والثَّاني: العبادة.

فمن الأوَّل: قوله تعالى: {خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ} [التوبة من الآية: ١٠٣].

وروى مسلمٌ عن أبي هريرة رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى طَعَامٍ فَلْيَجِبْ؛ فَإِنْ كَانَ صَائِمًا فَلْيُصَلِّ»<sup>(٢)</sup>.

وقيل إِنَّ معنى الصَّلَاةِ: الدُّعَاءُ. والصَّوَابُ أَنَّ الدُّعَاءَ إمَّا دعاء عبادة، وإمَّا دعاء مسألة، والعابدُ داعٍ كما أَنَّ السَّائِلَ داعٍ، وبهما فُسِّرَ قوله تعالى: {وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ} [غافر من الآية: ٦٠].

(١) رواه أبو داود (١٠٤٧) وابن ماجه (١٠٨٥)، وهو حديث صحيح الإسناد.

(٢) رواه الترمذي في صحيحه (٧٨٠)، ومسلم (١٤٣١).

فالدُّعَاءُ يشملُ التَّوَعِينَ. قال تعالى: {قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِّنْ دُونِ اللَّهِ ۚ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ} [سبأ من الآية: ٢٢].

وقال سبحانه: {قُلْ مَا يَعْبَأُ بِكُمْ رَبِّي لَوْلَا دُعَاؤُكُمْ ۚ فَقَدْ كَذَّبْتُمْ} [الفرقان: ٧٧].  
والصَّحِيح من القولين: لولا أنكم تدعون وتعبدون.

أما الصَّلَاةُ من الله تعالى فعامَّةٌ وخاصَّةٌ.

أما العامَّةُ: فهي صلاته على المؤمنين: {هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ} [الأحزاب من الآية: ٤٣]. ومنه دعاء النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ أَبِي أَوْفَى»<sup>(١)</sup>.

والخاصَّةُ: صلاته سبحانه على أنبيائه ورسله وخاصَّةً مُحَمَّدًا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، فقليل معناها رحمته.

وروي عن الضحاك قال: "صلاة الله رحمته، وصلاة الملائكة الدعاء"<sup>(٢)</sup>.  
وقيل معناها المغفرة. والراجح أنَّها ثناؤه تعالى على عبده في الملأ الأعلى.  
قال أبو العالية: "صلاة الله على رسوله ثناؤه عليه عند الملائكة"<sup>(١)</sup>.

١ ( رواه البخاري (٤٩٧)، ومسلم (١٠٧٨).

٢ ( رواه إسماعيل في «في فضل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم» (رقم: ٩٦) بسند ضعيف جدًا.

ورواه إسماعيل القاضي بسند حسن عن أبي العالية أنه قال في قوله

تعالى: {إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ} [الأحزاب من الآية: ٥٦] قال:

"صلاة الله عز وجل ثناؤه عليه، وصلاة الملائكة عليه الدعاء" (٢).

وقد أطل الإمام ابن القيم في تفسير هذا المعنى - رحمه الله تعالى - في كتابه جلاء الأفهام (٣).

الرابع: افتتح بالحمدلة بعد البسملة، وذلك أيضاً اقتداء بالقرآن الكريم فقد ابتدأ بالحمد في سور عديدة.

ولما رواه أبو داود وابن ماجه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِحَمْدِ اللَّهِ فَهُوَ أَجْذَمُ» (٤).

---

(١) رواه البخاري تعليقاً.

(٢) رواه في "فضل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم" برقم (٩٥)

(٣) جلاء الأفهام (من ٢٥٧ إلى ٢٧٦) بتحقيق مشهور آل سلمان.

(٤) سنن أبي داود (٤٨٤) وسنن ابن ماجه (١٨٩٤)، وفي سنده راو ضعيف؛ لكن له شواهد تقويه، ولذلك حسنه ابن الصلاح والنووي وجماعة.



الخامس: صَلَّى الْمُؤَلَّفُ عَلَى الْآلِ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُمْ  
آلَ بَيْتِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَهُمْ عِنْدَ مَالِكٍ وَابْنِ الْقَاسِمِ وَعَامَّةِ  
أَصْحَابِنَا الْمُؤْمِنُونَ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ: هُمُ بَنُو هَاشِمٍ وَبَنُو الْمُطَّلِبِ. وَيَجْمَعُ هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ  
أَنَّهُمَا مِنْ تَحْرِمِ عَلَيْهِمَا الصَّدَقَةَ، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ  
عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ قَالَ: «قَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمًا خَطِيبًا  
فِينَا بِمَاءٍ يُدْعَى حُمًّا بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ، فَحَمَدَ اللَّهُ تَعَالَى وَأَثْنَى عَلَيْهِ وَذَكَرَ  
وَوَعظَ، ثُمَّ قَالَ: "أَمَّا بَعْدُ: أَلَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ يُوشِكُ أَنْ يَأْتِيَنِي  
رَسُولُ رَبِّي فَأَجِيبْ، وَأَنَا تَارِكٌ فِيكُمْ ثَقَلَيْنِ؛ أَوَّلُهُمَا: كِتَابُ اللَّهِ فِيهِ الْهُدَى  
وَالنُّورُ فَخُذُوا بِكِتَابِ اللَّهِ، وَاسْتَمْسِكُوا بِهِ» فَحَثَّ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ وَرَغَّبَ  
فِيهِ، ثُمَّ قَالَ: «وَأَهْلُ بَيْتِي، أَذْكُرْكُمْ اللَّهُ فِي أَهْلِ بَيْتِي (ثَلَاثًا)».

فَقَالَ حَصِينُ بْنُ سَبْرَةَ: وَمَنْ أَهْلُ بَيْتِهِ؟ يَا زَيْدُ! أَلَيْسَ نِسَاؤُهُ مِنْ أَهْلِ  
بَيْتِهِ؟ قَالَ: نِسَاؤُهُ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ. وَلَكِنْ أَهْلُ بَيْتِهِ مَنْ حُرِّمَ الصَّدَقَةُ بَعْدَهُ.  
قَالَ: وَمَنْ هُمْ؟ قَالَ: هُمُ آلُ عَلِيٍّ وَآلُ عَقِيلٍ وَآلُ جَعْفَرٍ وَآلُ عَبَّاسٍ،  
قَالَ: كُلُّ هَؤُلَاءِ حُرِّمَ الصَّدَقَةُ؟ قَالَ: نَعَمْ»<sup>(١)</sup>.

وَرَوَى مُسْلِمٌ كَذَلِكَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ  
نُوفَلٍ الْهَاشِمِيِّ أَنَّ عَبْدَ الْمُطَّلِبِ بْنَ رَبِيعَةَ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَاهُ رَبِيعَةَ بْنَ الْحَارِثِ قَالَ

(١) صحيح مسلم (٢٤٠٨).

لعبد المطلب بن ربيعة وللفضل بن العباس رضي الله عنهما: اتيا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقولا له: استعملنا يا رسول الله على الصدقات.

فذكر الحديث، وفيه: فقال لنا: «إِنَّ هَذِهِ الصَّدَقَةُ إِنَّمَا هِيَ أَوْسَاخُ النَّاسِ، وَإِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِمُحَمَّدٍ وَلَا لِآلِ مُحَمَّدٍ»<sup>(١)</sup>.

قال أهل العلم: فآله صلى الله عليه وسلم لهم خواص: منها حرمانُ الصدقة، ومنها أنهم لا يرثونه، ومنها استحقاقهم خمس الخمس، ومنها اختصاصهم بالصلاة عليهم.

وقد ثبت أنَّ تحريم الصدقة واستحقاق خمس الخمس، وعدم توريثهم مختصٌ ببعض أقاربه عليه الصلاة والسلام، فكَذلك الصلاة على آله<sup>(٢)</sup>.

واللغة تؤيد هذا القول فإنَّ الأهل والآل أقاربُ الرَّجُلِ وعشيرته وعترته وكلُّ من يجمعهم وإيَّاه نسب، وكذا من يحويهم بيته من أزواج وغيرهن. لكن الشرع خصَّ من هؤلاء من ذكر.

وأخصَّ أهل البيت الشريف هم أهل الكساء، فقد روى الترمذي من حديث أنس رضي الله عنه قال: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمُرُّ

---

(١) رواه مسلم (١٠٧٢).

(٢) جلاء الأفهام (ص: ٣٢٨).



بِبَابِ فَاطِمَةَ سِتَّةَ أَشْهُرٍ إِذَا خَرَجَ إِلَى صَلَاةِ الْفَجْرِ يَقُولُ: «الصَّلَاةُ يَا أَهْلَ الْبَيْتِ»، {إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا} (١).

وحديث الكساء روته أمنا عائشة رضي الله عنها قالت: خرج النبي صلى الله عليه وسلم غداة وعليه مرطٌ مُرَحَّلٌ مِنْ شَعْرِ أَسْوَدَ، فجاء الحسن بن عليٍّ فأدخله، ثم جاء الحسين فدخل معه، ثم جاءت فاطمة فأدخلها، ثم جاء عليٌّ فأدخله، ثم قال: {إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا} (٢).

وفي رواية الترمذي بسند حسن عن أم سلمة رضي الله عنها أنه قال صلى الله عليه وسلم: «اللَّهُمَّ هَؤُلَاءِ أَهْلُ بَيْتِي» (٣).

وإنما صلى عليهم المؤلف -رحمه الله- لأن ذلك ثبت في أحاديث كثيرة، منها ما رواه البخاري ومسلم عن أبي حميد السَّاعدي أنهم قالوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ نُصَلِّي عَلَيْكَ؟ فقال صلى الله عليه وسلم: «قُولُوا اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَأَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ؛ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، وَبَارِكْ عَلَى

---

(١) رواه الترمذي (3206)، ورواه الحاكم في "المستدرک" (١٥٨/٣) وصححه على شرط مسلم، ووافقه الذهبي.

(١) رواه مسلم (٢٤٢٤).

(٢) رواه الترمذي في سننه (٣٨٧١).



مُحَمَّدٍ وَأَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ؛ كَمَا بَارَكْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مُجِيدٌ»<sup>(١)</sup>.  
وفي الباب كثير غيره.

السَّادِسُ: ثُمَّ أَتْبَعَ ذَلِكَ بِالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى الصَّحْبِ الْكَرَامِ.  
وَقَدْ عَرَّفَهُمُ الْبُخَارِيُّ -رَحِمَهُ اللَّهُ- فِي صَحِيحِهِ بِأَنَّهُمْ مِنْ صَحْبِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْ رَأَوْهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَبِهَذَا قَالَ شَيْخُهُ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ، وَهُوَ مَذْهَبُ جُمْهُورِ الْمُحَدِّثِينَ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعِرَاقِيُّ وَتَلْمِيزُهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى:  
"الْعِبَارَةُ السَّالِمَةُ مِنَ الْإِعْتِرَاضِ أَنْ يُقَالَ: الصَّحَابِيُّ مِنْ لَقِي النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُسْلِمًا، ثُمَّ مَاتَ عَلَى الْإِسْلَامِ، لِيُخْرَجَ بِذَلِكَ مِنْ أَرْتَدَّ وَمَاتَ كَافِرًا، كَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَطْلٍ، وَرَبِيعَةَ بْنِ أُمِيَّةٍ، وَمَقِيسِ بْنِ صَبَابَةَ"<sup>(٢)</sup>.  
وَأِنَّمَا صَلَّى وَسَلَّمَ عَلَى الصَّحَابَةِ احْتِرَامًا لَهُمْ وَإِظْهَارًا لِفَضْلِهِمْ، وَأَنَّ مِنْهَاجَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ عَدَمُ التَّفْرِيقِ بَيْنِ الصَّحْبِ وَالْآلِ، وَإِنْ كَانَتْ الْأَحَادِيثُ لَمْ يَثْبُتْ فِيهَا الصَّلَاةُ عَلَى الصَّحَابَةِ بِالْعُمُومِ كَمَا وَرَدَ فِي آلِ الْبَيْتِ الشَّرِيفِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ.

١ ( رواه البخاري (٣٣٦٩)، ومسلم (٤٠٧).

٢ ( فتح الباري (٣/٨)، والإصابة (٧/١)، وتدريب الراوي (ص ٣٩٦).

السَّابِعُ: وَصَفَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ  
بِأَنَّهُ خَاتَمُ النَّبِيِّينَ وَإِمَامُ الْمُرْسَلِينَ.

فَأَمَّا أَنَّهُ خَاتَمُ النَّبِيِّينَ فَمَعْنَاهُ أَنَّ النَّبُوَّةَ وَالرِّسَالَةَ خُتِمَتْ بِهِ، وَهَذَا أَمْرٌ  
مَعْلُومٌ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ، وَمَنْ شَكَّ فِيهِ فَهُوَ كَافِرٌ، وَقَدْ سَدَّ اللَّهُ الطُّرُقَ  
كُلَّهَا إِلَيْهِ إِلَّا مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

قال تعالى: {مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ  
النَّبِيِّينَ} [الأحزاب من الآية: ٤٠].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:  
«وَأُرْسِلْتُ إِلَى الْخَلْقِ كَافَّةً، وَخُتِمَ بِي النَّبِيُّونَ»<sup>(١)</sup>.

وروى البخاري ومسلم عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال:  
«كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ تَسُوسُهُمُ الْأَنْبِيَاءُ، كُلَّمَا هَلَكَ نَبِيٌّ خَلَفَهُ نَبِيٌّ، وَإِنَّهُ لَا  
نَبِيَّ بَعْدِي»<sup>(٢)</sup>.

وَأَمَّا كَوْنُهُ إِمَامَ الْمُرْسَلِينَ، فَالْإِمَامُ هُوَ الَّذِي يُقْتَدَى بِهِ، وَقَدْ أَخَذَ اللَّهُ  
سَبْحَانَهُ الْعَهْدَ عَلَى جَمِيعِ الْأَنْبِيَاءِ؛ إِنَّهُمْ أَدْرَكُوا مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ  
وَسَلَّمَ لِيَتَّبِعْنَهُ، فَلَمَّا كَانَتْ لَيْلَةُ الْإِسْرَاءِ وَالْمَعْرَاجِ صَلَّى بِهِمْ جَمِيعًا إِمَامًا.

(١) رواه مسلم (٥٢٣).

(٢) رواه البخاري (٣٤٥٥)، ومسلم (١٨٤٢).

وروى الشيخان عن أبي هريرة رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أَنَا سَيِّدُ الْقَوْمِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» وفي رواية: «أَنَا سَيِّدُ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»<sup>(١)</sup>.

وقال الله سبحانه: {وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْنُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ ۚ قَالَ أَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِي ۚ قَالُوا أَقْرَرْنَا ۚ قَالَ فَاشْهَدُوا ۚ وَأَنَا مَعَكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ} [آل عمران: ٨١].

قال عليُّ بنُ أبي طالبٍ وابنُ عباس رضي الله عنهما: «ما بعثَ اللهُ نبيًّا من الأنبياء؛ إلَّا أخذَ عليه الميثاقَ لئن بعثَ اللهُ محمدًا، وهو حيٌّ ليؤمننَّ به ولينصرنَّه، وأمره أن يأخذَ الميثاقَ على أُمَّتِهِ لئن بُعثَ محمدٌ وهم أحياءٌ ليؤمننَّ به ولينصرنَّه».

وقد روى الإمامُ أحمد في مسنده قصَّةَ الإسراء بسند صحيح كما قال ابن كثير في تفسيره عن ابن عباس رضي الله عنها وفيها: «فلَمَّا أتَى رسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ المسجدَ الأقصى قام يصلي، فإذا النَّبِيُّونَ أَجْمَعُونَ يصلُّونَ معه»<sup>(٢)</sup>.

(١) رواه البخاري (٣٣٤٠)، ومسلم (١٩٤).

(٢) مسند أحمد (٢٣٢٤)، وذكره ابن كثير في تفسير الآية الأولى من سورة الإسراء (٢٢/٣) ط. دار الوفاق العربية.



وروى النسائي عن أنس رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «ثُمَّ دَخَلْتُ بَيْتَ الْمُقَدَّسِ فَجُمِعَ لِي الْأَنْبِيَاءُ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، فَقَدَّمَنِي جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ حَتَّى أَمَمْتُهُمْ، ثُمَّ صَعَدَ بِي إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا».

وروى ابنُ جرير الطَّبْرِي في تفسيره والبيهقي في "دلائل النبوة" من حديث أنس رضي الله عنه كذلك وفيه: «ثُمَّ بُعِثَ لَهُ آدَمُ فَمِنْ دُونِهِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، فَأَمَّمَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ».

## مَا يَجِبُ عَلَى الْمُكَلَّفِ

قال المؤلف رحمه الله: "أَوَّلُ مَا يَجِبُ عَلَى الْمُكَلَّفِ تَصْحِيحُ إِيمَانِهِ ثُمَّ مَعْرِفَةُ مَا يُصْلِحُ بِهِ فَرَضَ عَيْنِهِ، كَأَحْكَامِ الصَّلَاةِ وَالطَّهَارَةِ، وَالصِّيَامِ وَيَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُحَافِظَ عَلَى حُدُودِ اللَّهِ، وَيَقِفَ عِنْدَ أَمْرِهِ وَنَهْيِهِ، وَيَتُوبَ إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ قَبْلَ أَنْ يَسْخَطَ عَلَيْهِ".

قال أبو محمد: ههنا جملة من المسائل:

أحدها: أَوَّلُ مَا يَجِبُ عَلَى الْمُكَلَّفِ، وَهُوَ الْإِنْسَانُ الْبَالِغُ الْعَاقِلُ، تَصْحِيحُ أَصْلِ مَعْتَقَدِهِ الَّذِي يُبْنَى عَلَيْهِ دِينُهُ كُلُّهُ؛ وَهُوَ الْإِيمَانُ بِاللَّهِ تَعَالَى، وَذَلِكَ بِالشَّهَادَتَيْنِ قَوْلًا وَمَعْرِفَةً، مَعَ الْحَذَرِ مِنْ نَوَاقِضِ ذَلِكَ، لِأَنَّ مَنْ لَا



أَصَلَ لَهُ لَا فَرَعَ لَهُ، قَالَ تَعَالَى: {فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ} [محمد من الآية: ١٩].

وفي الصَّحِيحِينَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لما بعث مُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ قَالَ لَهُ: «إِنَّكَ تَقْدُمُ عَلَى قَوْمٍ أَهْلِ كِتَابٍ، فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ عِبَادَةَ اللَّهِ، فَإِذَا عَرَفُوا اللَّهَ، فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ خُمْسَ صَلَوَاتٍ فِي يَوْمِهِمْ وَلَيَلَتِهِمْ، فَإِذَا فَعَلُوا، فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ فَرَضَ عَلَيْهِمْ زَكَاةً مِنْ أَمْوَالِهِمْ وَتُرْدُّ عَلَى فُقَرَائِهِمْ»<sup>(١)</sup>.

فقد بين رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في هذا الحديث أَنَّ أَوَّلَ مَا يَنْبَغِي أَنْ يُدْعَى لَهُ النَّاسُ هُوَ الشَّهَادَتَانِ، ومعلوم أنهما ليستا كلمتين تقالان دون معنى، فوجب أن يعرف المكلَّفُ شروطَهما، ونواقضَها حتَّى لَا يقع فيها فيحبط عمله والعياذُ بالله تعالى.

وقد حدّد العلماءُ شروطَ كلمة التَّوْحِيدِ في سبعة، وهي:

- ١ \_ العلمُ بها المنافي للجهل.
- ٢ \_ اليقينُ المنافي للشكِّ.
- ٣ \_ القبولُ لها المنافي للتَّركِ أو الرَّدِّ.
- ٤ \_ الانقيادُ لها ظاهرًا وباطنًا المنافي للامتناع.

---

(١) صحيح البخاري (١٤٥٨)، ورواه مسلم في صحيحه بلفظ: "إِنَّكَ تَأْتِي قَوْمًا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، فَادْعُهُمْ إِلَى شَهَادَةِ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّي رَسُولُ اللَّهِ" (١٩).

٥\_ الصَّدَقُ فِي اعْتِقَادِهَا.

٦\_ الإِخْلَاصُ الْمَنَافِي لِلشِّرْكِ.

٧\_ الْمَحَبَّةُ لَهَا وَلِأَهْلِهَا.

ونواقضها ما كان عكس هذه الشُّروط؛ وأمور أخرى كثيرة أفردتها  
الفقهاء بأبواب ومؤلفات.

الثَّانِي: بعد تصحيح الإيمان؛ على المسلم معرفة ما يُصلح به فرض عينه،  
وفرض العين هو الأمر الواجب على كلِّ امرئ، فإذا لم يفعلْهُ أَثِمَ وَكَانَ  
عاصياً لله تعالى.

وإذا كان ما لا يتمُّ الواجبُ إلَّا به واجبًا؛ فتعلَّمُ فروضِ الأعيانِ من  
أعظم الواجباتِ التي لَا يُعَذَّرُ الْإِنْسَانُ بِجَهْلِهَا، وحديث معاذ رضي الله عنه  
آنف الذِّكْرِ دليلٌ على ذلك.

وكذلك ما رواه الشَّيْخَانُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَمْرٍ رضي الله عنهما أَنَّ  
رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا  
أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَيَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ، فَإِذَا  
فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّ الْإِسْلَامِ، وَحَسَابُهُمْ عَلَى  
اللَّهِ تَعَالَى»<sup>(١)</sup>.

وعلى ذلك فعلى كلِّ مسلمٍ تعلُّمُ أحكامِ الطَّهَارَةِ وَالصَّلَاةِ وَالصِّيَامِ،  
وهي الأمورُ الواجبةُ على كلِّ بالغٍ عاقلٍ؛ فعليه معرفة صفة ذلك وما يبطله

(١) رواه البخاري (٢٥)، ورواه مسلم برقم (٣٦).

وكلّما تعيّن عليه أمرٌ وجب عليه معرفةُ أحكامِ الله تعالى فيه من حجٍّ وتجارةٍ ونكاحٍ وجهادٍ وغيره.

وقد تأوّل كثيرٌ من العلماءِ حديثَ: «طَلَبُ الْعِلْمِ فَرِيضَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ» على هذا النوعِ مِنَ الْعِلْمِ.

قال الحافظ ابن عبد البرّ رحمه الله: «قَدْ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ مِنَ الْعِلْمِ مَا هُوَ فَرَضٌ مُتَعَيَّنٌ عَلَى كُلِّ امْرِئٍ فِي خَاصَّةِ نَفْسِهِ، وَمِنْهُ مَا هُوَ فَرَضٌ عَلَى الْكَفَايَةِ إِذَا قَامَ بِهِ قَائِمٌ سَقَطَ فَرَضُهُ عَنْ أَهْلِ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ، وَاخْتَلَفُوا فِي تَلْخِيصِ ذَلِكَ»<sup>(١)</sup>.

وذكرَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ حَبِيبٍ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ الْمَاجِشُونِ قَالَ: سَمِعْتُ مَالِكًا، وَسُئِلَ عَنْ طَلَبِ الْعِلْمِ أَوْاجِبٌ؟ فَقَالَ: "أَمَّا مَعْرِفَةُ شَرَائِعِهِ وَسُنَنِهِ وَفِقْهِهِ الظَّاهِرِ فَوَاجِبٌ، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنْهُ لِمَنْ ضَعُفَ عَنْهُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ"<sup>(٢)</sup>.

وروى عن إسحق بن راهويه: "مَعْنَاهُ أَنْ يُلْزِمَهُ طَلَبُ عِلْمٍ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْ وُضُوئِهِ، وَصَلَاتِهِ، وَزَكَّاتِهِ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ، وَكَذَلِكَ الْحَجُّ وَغَيْرُهُ، قَالَ: وَمَا

---

( ١ ) جامع بيان العلم وفضله (٥٧/١) بتحقيق أبي الأشبال الزهيري.

( ٢ ) نفس المصدر (رقم: ٣٥).



وَجَبَ عَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ لَمْ يَسْتَأْذِنْ أَبُوهُ فِي الْخُرُوجِ إِلَيْهِ، وَمَا كَانَ مِنْهُ فَضِيلَةٌ لَمْ يَخْرُجْ إِلَى طَلَبِهِ حَتَّى يَسْتَأْذِنْ أَبُوهُ" (١).

الثَّالِثُ: عَلَى الْمُسْلِمِ الْحَافِظَةُ عَلَى حُدُودِ اللَّهِ وَهِيَ شَرَائِعُهُ وَأَحْكَامُهُ مِنْ حَلَالٍ وَحَرَامٍ. قَالَ تَعَالَى: {ذَلِكَ وَمَنْ يُعِظْكُمْ حُرْمَاتِ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ عِنْدَ رَبِّهِ} [الحج من الآية: ٣٠].

وَقَالَ سُبْحَانَهُ: {ذَلِكَ وَمَنْ يُعِظْكُمْ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ} [الحج: ٣٢].

وَقَدْ رَوَى الطَّبْرَانِيُّ بِسَنَدٍ رِجَالُهُ ثِقَاتٌ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْهَاجِرَةِ وَهُوَ مَرْغُوبٌ فَقَالَ: «أَطِيعُونِي مَا كُنْتُ بَيْنَ أَظْهَرِكُمْ، وَعَلَيْكُمْ بِآيَاتِ اللَّهِ، أَحِلُّوا حَلَالَهُ وَحَرِّمُوا حَرَامَهُ» (٢).

وَعَنْ الْعَرَبِاضِ بْنِ سَارِيَةَ قَالَ: وَعَظَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَوْعِظَةً وَجَلَتْ مِنْهَا الْقُلُوبُ، وَذَرَفَتْ مِنْهَا الْعَيُونُ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَأَنَّمَا مَوْعِظَةٌ مُودَّعٍ فَأَوْصِنَا، قَالَ: «أَوْصِيكُمْ بِتَقْوَى اللَّهِ وَالسَّامِعِ وَالطَّاعَةِ وَإِنْ تَأَمَّرَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ، وَإِنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ فَسِيرَى اخْتِلَافًا كَثِيرًا،

(١) نفس المصدر (رقم: ٣١).

(٢) المعجم الكبير (١٨/٣٨).

فعلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمُهَدِّينَ عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِدِ  
وَإِيَّاكُمْ وَمَحْدَثَاتِ الْأُمُورِ فَإِنَّ كُلَّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»<sup>(١)</sup>.

وروى ابن حبان في صحيحه بسند حسن عن أبي شريح الخزاعي قال:  
خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: «أَبْشِرُوا وَأَبْشِرُوا، أَلَيْسَ  
تَشْهَدُونَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ؟» قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: «فَإِنَّ هَذَا  
الْقُرْآنَ سَبَبُ طَرَفِهِ بِيَدِ اللَّهِ، وَطَرَفُهُ بِأَيْدِيكُمْ، فَتَمَسَّكُوا بِهِ، فَإِنَّكُمْ لَنْ  
تَضِلُّوا، وَلَنْ تَهْلِكُوا بَعْدَهُ أَبَدًا»<sup>(٢)</sup>.

الرَّابِعُ: التَّوْبَةُ وَهِيَ الرُّجُوعُ مِنَ الْبُعْدِ عَنِ اللَّهِ إِلَى الْقَرَبِ مِنْهُ سُبْحَانَهُ.  
وقد أجمع العلماء على وجوب التَّوْبَةِ مِنْ جَمِيعِ الْمَعَاصِي الظَّاهِرَةِ وَالْبَاطِنَةِ،  
الْكَبِيرَةِ وَالصَّغِيرَةِ.

قال الله تعالى: {وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ} [النور من  
الآية: ٣١]. وقال سبحانه: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا تُوبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً  
نَّصُوحًا} [التحریم من الآية: ٨].

وروى مسلم عن الأغرّ المزني رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم: «أَيُّهَا النَّاسُ تُوبُوا إِلَى اللَّهِ وَاسْتَغْفِرُوهُ؛ فَإِنِّي أَتُوبُ فِي الْيَوْمِ  
إِلَيْهِ مِائَةً مَرَّةً»<sup>(٣)</sup>.

١ ( رواه أبو داود (٤٦٠٧)، والترمذي (٢٦٧٦)، وابن ماجه (٤٣) وهو صحيح.

٢ ( رواه ابن حبان (١٢٢).

٣ ( صحيح مسلم (٢٧٠٢).



وروى كذلك عن أبي موسى الأشعري عن النبي صلى الله عليه وسلم  
قال: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَبْسُطُ يَدَهُ بِاللَّيْلِ لِيَتُوبَ مُسِيءُ النَّهَارِ، وَيَبْسُطُ  
يَدَهُ بِالنَّهَارِ لِيَتُوبَ مُسِيءُ اللَّيْلِ، حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا»<sup>(١)</sup>.  
قال ابن القيم رحمه الله: «ومنزِلُ التَّوْبَةِ أَوَّلُ الْمَنَازِلِ وَأَوْسَطُهَا وَآخِرُهَا،  
فَلَا يَفَارِقُهُ الْعَبْدُ السَّالِكُ وَلَا يَزَالُ فِيهِ إِلَى الْمَمَاتِ، وَإِنْ ارْتَحَلَ إِلَى مَنْزِلٍ  
آخَرَ ارْتَحَلَ بِهِ وَاسْتَصْحَبَهُ مَعَهُ وَنَزَلَ بِهِ، فَالتَّوْبَةُ هِيَ بَدَايَةُ الْعَبْدِ  
وَنَهَايَتُهَا، وَحَاجَتُهُ إِلَيْهَا فِي النَّهَايَةِ ضَرُورِيَّةٌ كَمَا أَنَّ حَاجَتَهُ إِلَيْهَا فِي الْبَدَايَةِ  
كَذَلِكَ»<sup>(٢)</sup>.

## شُرُوطُ التَّوْبَةِ

قال المؤلف رحمه الله: "وَشُرُوطُ التَّوْبَةِ: النَّدَمُ عَلَى مَا فَاتَ، وَالنِّيَّةُ أَنْ لَا  
يَعُودَ إِلَى ذَنْبٍ فِيمَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ عُمْرِهِ، وَأَنْ يَتْرَكَ الْمَعْصِيَةَ فِي سَاعَتِهَا إِنْ  
كَانَ مُتَلَبِّسًا بِهَا، وَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يُؤَخَّرَ التَّوْبَةُ، وَلَا يَقُولَ حَتَّى يَهْدِيَنِي  
اللَّهُ فَإِنَّهُ مِنْ عَلَامَاتِ الشَّقَاءِ وَالْخِذْلَانِ وَطَمَسِ الْبَصِيرَةِ".

(١) نفس المصدر (٢٧٥٩).

(٢) مدارج السالكين (٢٠٨/١) ط. دار الجيل.



قال أبو محمد: ذكر هنا شروط التَّوبَةِ، فذكر ثلاثة منها؛ وهي في حالة ما إذا كان الذَّنْبُ بينَ العبدِ وربِّه:

أحدها: النَّدَمُ عَلَى الذَّنْبِ الذي ارتكبه، وفي مسندِ الإمامِ أحمدَ بسندٍ صحيح من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «النَّدَمُ تَوْبَةٌ»<sup>(١)</sup>.

ولا تتحقَّقُ التَّوبَةُ إِلَّا بالنَّدَمِ؛ إذ من لَا يندمُ على القبيحِ فذلك دليلٌ على رضاهُ به وإصراره عليه.

الثَّاني: نِيَّةُ عدمِ العودَةِ للذَّنْبِ، وذلك بالإقلاعِ عن الذَّنْبِ فوراً والعزم على ألا يعودَ إليه أبداً، وقد اشترطَ العلماءُ أن يكون ذلك كله لله تعالى؛ لَا حياءَ من النَّاسِ وضعفاً وعدمِ قدرة، وتستحيلُ التَّوبَةُ مع مباشرةِ الذَّنْبِ كما لَا تتصوَّرُ بنيَّةِ العودَةِ إليها.

الثَّالثُ: الإقلاعُ عن الذَّنْبِ فوراً.

ولم يذكرِ المؤلِّفُ -رحمه الله- أَنَّ الذَّنْبَ إذا كَانَ في حُقُوقِ العبادِ فلا تُقبَلُ التَّوبَةُ منه إِلَّا برَدِّ المظالمِ إلى أهلِها، فقد روى أبو هريرة رضي الله عنه عن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ قال: «مَنْ كَانَتْ لَهُ مَظْلَمَةٌ لِأَخِيهِ مِنْ عَرَضِهِ أَوْ شَيْءٍ؛ فَلْيَتَحَلَّلْهُ مِنْهُ الْيَوْمَ قَبْلَ أَنْ لَا يَكُونَ دِينَارٌ وَلَا دِرْهَمٌ، إِنَّ

(١) رواه أحمد في المسند (٣٥٦٨)، وابن ماجه في سننه برقم (٤٢٥٢).



كَانَ لَهُ عَمَلٌ صَالِحٌ أَخَذَ مِنْهُ بِقَدْرِ مَظْلَمَتِهِ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ حَسَنَاتٌ أَخَذَ  
مِنْ سَيِّئَاتِ صَاحِبِهِ فَحُمِلَ عَلَيْهِ» (١).

هذا؛ ويجب بإجماع المسلمين التَّوبَةُ فوراً من المعاصي والمُؤَخَّرُ لذلك  
عاصٍ معصيةً أُخْرَى، أمَّا المتهاونُ فَإِنَّهُ ضَعِيفُ الْإِيمَانِ، وهو عَلَى شَفَا  
هَلَكَةٍ. نَسْأَلُ اللَّهَ الْعَافِيَةَ.



---

( ١ ) رواه البخاري في صحيحه (٢٤٤٩).



## آفَاتُ اللِّسَانِ

قال المؤلف رحمه الله: "وَيَجِبُ عَلَيْهِ حِفْظُ لِسَانِهِ مِنَ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ  
وَالكَلَامِ الْقَبِيحِ، وَأَيْمَانِ الطَّلَاقِ، وَانْتِهَارِ الْمُسْلِمِ، وَإِهَانَتِهِ وَسَبِّهِ وَتَخْوِيفِهِ  
فِي غَيْرِ حَقٍّ شَرْعِيٍّ".

قال أبو محمد: بَيَّنَّ الْمُؤَلِّفُ -رحمه الله تعالى- هنا جملةً من آفَاتِ اللِّسَانِ  
التي ينبغي التَّحْفُظُ منها لخطورة هذا العضو الصَّغِيرِ، فعن أبي هريرة رضي  
الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ وَقَاهُ اللَّهُ شَرَّ مَا  
بَيْنَ لَحْيَيْهِ وَشَرَّ مَا بَيْنَ رِجْلَيْهِ دَخَلَ الْجَنَّةَ»<sup>(١)</sup>.

وفي رواية البخاري عن سهل بن سعد قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ: «مَنْ يَضْمَنْ لِي مَا بَيْنَ لَحْيَيْهِ وَمَا بَيْنَ رِجْلَيْهِ أَضْمَنْ لَهُ الْجَنَّةَ»<sup>(٢)</sup>.  
وفي حديث معاذ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَهُ:  
«أَلَا أُخْبِرُكَ بِمَلَكَ ذَلِكَ كُلِّهِ؟» قُلْتُ: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَأَخَذَ بِلِسَانِهِ  
فَقَالَ: «كُفَّ عَلَيْكَ هَذَا». قُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ وَإِنَّا لَمُؤَاخِذُونَ بِمَا نَتَكَلَّمُ بِهِ؟

(١) رواه الترمذي (٢٤٠٩) وحسنه.

(٢) رواه البخاري (٦٤٧٤).

فقال: «تَكَلَّتْكَ أُمُّكَ يَا مُعَاذُ، وَهَلْ يَكْبُ النَّاسُ فِي النَّارِ عَلَى وُجُوهِهِمْ إِلَّا حَصَائِدُ أَلْسِنَتِهِمْ!»<sup>(١)</sup>.

وقد بيَّنا هنا عدة محرمات:

أولها: الكلامُ الفاحشُ والمنكرُ والقبيحُ، وقد قال ابنُ عمرو رضي الله عنه: لَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فاحشًا وَلَا مُتَفَحِّشًا، وَكَانَ يَقُولُ: «إِنَّ مِنْ خِيَارِكُمْ أَحْسَنُكُمْ أَخْلَاقًا»<sup>(٢)</sup>.

وعن أبي الدرداء رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَا شَيْءٌ أَثْقَلُ فِي مِيزَانِ الْمُؤْمِنِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ خُلُقٍ حَسَنٍ، وَإِنَّ اللَّهَ لَيُبْغِضُ الْفَاحِشَ الْبَذِيءَ»<sup>(٣)</sup>.

وفي زيادة له: "إِنَّ صَاحِبَ حُسْنِ الْخُلُقِ لَيَبْلُغُ بِهِ دَرَجَةً صَاحِبِ الصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ"<sup>(٤)</sup>.

والله تعالى قال قبل ذلك كله في كتابه العزيز: {إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ ۚ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ} [النحل: ٦٥].

١ ( رواه الترمذي (٢٤٠٩) وقال هذا حديث حسن صحيح.

٢ ( رواه البخاري (٣٥٥٩) ومسلم (٢٣٢١).

٣ ( رواه الترمذي (٢٠٠٢).

٤ ( قال الترمذي: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.



وروى الشيخان في صحيحيهما عن عائشة رضي الله عنها أنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إِنَّ شَرَّ النَّاسِ مَنْزِلَةً عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَنْ تَرَكَهُ النَّاسُ اتِّقَاءَ شَرِّهِ»<sup>(١)</sup>.

الثَّانِي: أَيْمَانُ الطَّلَاقِ نَوْعٌ مِنَ الْحَلْفِ بِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى، وَصَاحِبُهَا مَعْرُضٌ لَتَطْلِيقِ زَوْجَتِهِ بِغَيْرِ مُوجِبٍ، أَوْ بِالْعَيْشِ مَعَهَا فِي الْحَرَامِ إِنْ لَمْ يَعْتَدَّ بِيَمِينِهِ، وَقَدْ وَرَدَتْ أَحَادِيثُ تُرَاهِبُ مِنَ الْحَلْفِ بِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى.

فَقَدْ رَوَى الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أَلَا إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تَخْلِفُوا بِآبَائِكُمْ، مَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَصْمُتْ»<sup>(٢)</sup>.

وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَذَلِكَ أَنَّ هَـ رَجُلًا يَقُولُ: لَا وَالْكَعْبَةِ. فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: لَا يُخْلَفُ بِغَيْرِ اللَّهِ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ فَقَدْ كَفَرَ أَوْ أَشْرَكَ»<sup>(٣)</sup>.  
وَفِي رَوَايَةِ الْحَاكِمِ: «كُلُّ يَمِينٍ يُخْلَفُ بِهَا دُونَ اللَّهِ شِرْكٌ»<sup>(٤)</sup>.

١ ( رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٦٠٣٢)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْمِ (٢٥٩١).

٢ ( رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٦٦٤٦)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْمِ (١٦٤٦)، وَالْإِمَامُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ بِرَقْمِ (١٠٦٧).

٣ ( رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ فِي سُنَنِهِ بِرَقْمِ (١٥٣٥)، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

٤ ( مُسْتَدْرَكُ الْحَاكِمِ ١ / ١٨.

وروى أبو داود بسند صحيح عن بريدة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «مَنْ حَلَفَ بِالْأَمَانَةِ فَلَيْسَ مِنَّا»<sup>(١)</sup>.

الثَّالِثُ: يحرم على المرء انتهاز المسلم وإهانته في غير حقٍّ؛ كالظَّالِمِ والفاسق ينتهران لإرجاع الحقوق أو الانتهاء عن الذَّنْبِ، والقاضي ينتهر ويهدِّد من يماطل في الحقوق وما أشبه هذا.

فقد روى أبو داود بسند صحيح عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: حَدَّثَنَا أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُمْ كَانُوا يَسِيرُونَ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَنَامَ رَجُلٌ مِنْهُمْ، فَانْطَلَقَ بَعْضُهُمْ إِلَى حَبْلٍ مَعَهُ فَأَخَذَهُ فَفَزِعَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يُرَوِّعَ مُسْلِمًا»<sup>(٢)</sup>.

الرَّابِعُ: لا يجوز سبُّ المسلم إلاَّ بحقٍّ، كأن يكون مقيمًا على فسق أو ظالمًا لغيره أو ما شابه ذلك فقد قال تعالى: **{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّنْ قَوْمٍ عَسَىٰ أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِّنْ نِّسَاءٍ عَسَىٰ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ ۚ وَلَا تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ ۚ بِئْسَ الْإِسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ ۚ وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ}** [الحجرات: ١١].

(١) رواه أبو داود في سننه (٣٢٥٣).

(٢) نفس المصدر (٥٠٠٤).



وقال سبحانه: {لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ ۖ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا} [النساء: ١٤٨].

وروى مسلم عن أبي هريرة أنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «الْمُسْتَبَّانِ مَا قَالَا فَعَلَى الْبَادِي، مَا لَمْ يَعْتَدِ الْمَظْلُومُ»<sup>(١)</sup>.

وروى البخاري ومسلم عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «سَبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ وَقِتَالُهُ كُفْرٌ»<sup>(٢)</sup>.

## النَّظَرُ الْحَرَامُ

قال المؤلف رحمه الله: "وَيَجِبُ عَلَيْهِ حِفْظُ بَصَرِهِ عَنِ النَّظَرِ إِلَى الْحَرَامِ، وَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى مُسْلِمٍ بِنَظَرَةٍ تُؤْذِيهِ؛ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فَاسِقًا فَيَجِبُ هِجْرَانُهُ".

---

قال أبو محمد: ههنا مسائل:

أحدها: تحريمُ النَّظَرِ إِلَى الْحَرَامِ، إذ يحرمُ على الرَّجُلِ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى الْأَجْنِبِيَّةِ بشهوة وكذلك نظرها هي إليه، كما يحرم النَّظَرُ إِلَى الْعَوْرَاتِ مطلقاً.

---

(١) رواه مسلم برقم (٢٥٨٧).

(٢) رواه البخاري (٦٠٤٤)، ومسلم برقم (٦٤).





وليس في نظر الفجاءة شيء؛ لأنه يكون عن غير قصد، وهو النظرة الأولى، وأما النظرة الثانية فإن المرء مؤاخذ بها، آثم في فعله. قال أبو العباس القباب<sup>(١)</sup>: "وغضُّ البصرِ مأمورٌ به، وهو أن ينقص من نظره، ويؤمر به الماشي في الطريق ونحوه بأن ينقص، بخلاف الجالس على الطريق فيؤمرُ بغضِّ بصره أكثر من غيره"<sup>(٢)</sup>. وقال الحافظ أبو الحسن بن القطان الفاسي<sup>(٣)</sup>: "حاسة البصر إحدى أبواب القلب وأهم الطرق إليه، وعملها أكثر أعمال الجوارح وقوعاً وتكراراً ما عدا النفس"<sup>(٤)</sup>.

والحجة في هذا والأصل هو قوله تعالى: {قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ۚ ذَٰلِكَ أَزْكَىٰ لَهُمْ ۖ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ} [النور: ٣٠-٣١].

وقال تعالى: {إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا} [الإسراء: ٣٦].

---

(١) هو الإمام الحافظ القاضي الخطيب أبو العباس أحمد بن قاسم بن عبدالرحمن الجذامي الفاسي؛ الشهير بالقباب، ولد بفاس سنة ٧٢٤هـ، وتوفي عام ٧٧٨هـ.

(٢) مختصر كتاب "النظر" لابن القطان (ص: ١١١).

(٣) علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الحميري الفاسي أبو الحسن ابن القطان، ولد بفاس سنة ٥٦٢هـ، وتوفي عام ٦٢٨هـ.

(٤) النظر في أحكام النظر (ص: ٦٣).

وقال جلّ وعز: {يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ} [غافر: ١٩].

وقد روى البخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «كُتِبَ عَلَى ابْنِ آدَمَ نَصِيْبُهُ مِنَ الزَّيْنَةِ، مُدْرِكُ ذَلِكَ لَا مَحَالَةَ، فَالْعَيْنَانِ زِيْنَاهُمَا النَّظَرُ، وَالْأُذُنَانِ زِيْنَاهُمَا الْإِسْتِمَاعُ، وَاللِّسَانُ زِيْنَاهُ الْكَلَامُ، وَالْيَدُ زِيْنَاهَا الْبَطْشُ، وَالرِّجْلُ زِيْنَاهَا الْخُطَا، وَالْقَلْبُ يَهْوَى وَيَتَمَنَّى، وَيُصَدِّقُ ذَلِكَ الْفَرْجُ وَيُكَذِّبُهُ»<sup>(١)</sup>. هذا لفظ مسلم، ورواية البخاري مختصرة.

وعن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إِيَّاكُمْ وَالْجُلُوسَ بِالطَّرِيقَاتِ. فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا لَنَا مِنْ مَجَالِسِنَا بُدُّ نَتَحَدَّثُ فِيهَا، فَقَالَ: إِذْ أَبَيْتُمْ إِلَّا الْمَجْلِسَ، فَأَعْطُوا الطَّرِيقَ حَقَّهُ. قَالُوا: وَمَا حَقُّ الطَّرِيقِ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: غَضُّ الْبَصَرِ، وَكَفُّ الْأَذَى، وَرَدُّ السَّلَامِ، وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ، وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ»<sup>(٢)</sup>.

وعن جرير بن عبد الله البجلي قال: سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نظرة الفجأة، فقال: «اصْرِفْ بَصْرَكَ»<sup>(٣)</sup>.

(١) رواه البخاري (6612)، ومسلم (2657).

(٢) رواه البخاري (6629).

(٣) رواه أبو داود في سننه (2148).

قال ابن القيم رحمه الله في "روضة المحبين": «فلَمَّا كَانَ غَضُّ الْبَصْرِ أَصْلًا لِحِفْظِ الْفَرْجِ بَدَأَ بِذِكْرِهِ، وَلَمَّا كَانَ تَحْرِيمُهُ تَحْرِيمَ الْوَسَائِلِ فَيَبَاحُ لِلْمَصْلَحَةِ الرَّاجِحَةِ، وَيَحْرُمُ إِذَا خِيفَ مِنْهُ الْفُسَادُ وَلَمْ يَعَارِضْهُ مَصْلَحَةٌ أَرْجَحُ مِنْ تِلْكَ الْمَفْسَدَةِ؛ لَمْ يَأْمُرْ سُبْحَانَهُ بِغَضِّهِ مُطْلَقًا بَلْ أَمَرَ بِالْغَضِّ مِنْهُ، وَأَمَّا حِفْظُ الْفَرْجِ فَوَاجِبٌ بِكُلِّ حَالٍ، لَا يَبَاحُ إِلَّا بِحَقِّهِ، فَلِذَلِكَ عَمَّ الْأَمْرُ بِحِفْظِهِ»<sup>(١)</sup>.  
وروى الترمذي وأبو داود أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «يَا عَلِيُّ لَا تُتْبِعِ النَّظْرَةَ النَّظْرَةَ، فَإِنَّ لَكَ الْأُولَى وَلَيْسَتْ لَكَ الْآخِرَةُ»<sup>(٢)</sup>.

وروى أحمد في المسند عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «النَّظْرَةُ سَهْمٌ مَسْمُومٌ مِنْ سَهَامِ إِبْلِيسَ فَمَنْ غَضَّ بَصْرَهُ عَنْ مُحَاسِنِ امْرَأَةٍ أَوْرَثَ اللَّهُ قَلْبَهُ حُلَاوَةً يَجِدُهَا إِلَى يَوْمٍ يَلْقَاهُ»<sup>(٣)</sup>.

قال شاه شجاع الكرمانى رحمه الله: «مَنْ عَمَّ رَظَاهُ بِاتِّبَاعِ السُّنَّةِ، وَبِاطْنِهِ بِدَوَامِ الْمِرَاقَبَةِ، وَغَضَّ بَصْرَهُ عَنِ الْحَارِمِ، وَكَفَّ نَفْسَهُ عَنِ الشَّهَوَاتِ، وَأَكَلَ مِنَ الْحَلَالِ؛ لَمْ تُخْطِئْ فِرَاسَتُهُ». وكان الكرمانى لا تخطئ فراسته رحمه الله تعالى<sup>(٤)</sup>.

(١) روضة المحبين ونزهة المشتاقين (ص: ٧٩).

(٢) رواه الترمذي (٢٧٧٧) وأبو داود (٢١٤٩).

(٣) مسند أحمد (٢٦٤/٥).

(٤) روضة المحبين لابن القيم (ص ٨٦)، ط الكتاب العربي.

وقد قيل:

وَكُنْتَ مَتَى أَرْسَلْتَ طَرْفَكَ رَائِدًا لِقَلْبِكَ يَوْمًا أَتَّعَبَتْكَ الْمَنَاظِرُ

رَأَيْتَ الَّذِي لَا أَنْتَ قَادِرٌ عَلَيْهِ وَلَا عَنْ بَعْضِهِ أَنْتَ صَابِرٌ

الثاني: يحرم على المسلم النظر باحتقارٍ لأخيه المسلم، فإن الله تعالى

يقول: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰ أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِّن نِّسَاءٍ عَسَىٰ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُمْ} وَلَا تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ ۚ بِنَسِ الْأَسْمَاءِ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ ۚ وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ} [الحجرات: ١١].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ، لَا يَظْلِمُهُ وَلَا يَحْذُلُهُ، وَلَا يَحْقِرُهُ التَّقْوَىٰ هَاهُنَا» وَيُشِيرُ إِلَى صَدْرِهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ «بِحَسْبِ امْرِئٍ مِنَ الشَّرِّ أَنْ يَحْقِرَ أَخَاهُ الْمُسْلِمَ، كُلُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ حَرَامٌ، دَمُهُ، وَمَالُهُ، وَعَرْضُهُ»<sup>(١)</sup>.

وقال الله سبحانه: {وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدْ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا} [الأحزاب: ٥٨].

الثالث: إذا كان الرجلُ مُبتدعًا أو فاسقًا وكان في الهجر دواءٌ له، أو زجرٌ لغيره، أو كان المرء ضعيفًا لا يستطيع وعظه لتجرُّه أو تكبره عن النصيحة، فيجبُ عليه هجرُ هذا المبتدع أو الفاسق.

أَمَّا لَوْ كَانَ مُتَمَكِّنًا مِنْ زَجْرِهِ وَإِبْعَادِهِ عَنْ فِعْلِ الْكِبَائِرِ؛ بِعَقُوبَةٍ بِيَدِهِ إِنْ كَانَ حَاكِمًا، أَوْ بَرْفَعِهِ لِلْحَاكِمِ، أَوْ بِمَجَرَّدِ وَعْظِهِ؛ وَجِبَ عَلَيْهِ زَجْرُهُ وَلَا يَحُقُّ لَهُ تَرْكُهُ وَهَجْرُهُ.

وَالْأَصْلُ فِي هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: {وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ} [التوبة: ١١٤].

وَحَدِيثُ الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خَلَفُوا فَهَجَرَهُمُ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَالْحَدِيثُ مَشْهُورٌ فِي الصَّحِيحِينَ<sup>(١)</sup>.

## وُجُوبُ حِفْظِ الْجَوَارِحِ

قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: "وَيَجِبُ عَلَيْهِ حِفْظُ جَمِيعِ جَوَارِحِهِ مَا اسْتَطَاعَ".

---

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: مَعْنَى كَلَامِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنْ عَلَى الْمُسْلِمِ حِفْظُ جَمِيعِ جَوَارِحِهِ عَنْ جَمِيعِ الْمَعَاصِي وَالْمُخَالَفَاتِ الشَّرْعِيَّةِ، وَيَسْتَعْمَلُهَا بِقَدْرِ اسْتَطَاعَتِهِ وَإِمْكَانِهِ فِيمَا أَمَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ مِنَ الطَّاعَاتِ.

---

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٤٤١٨)، وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢٧٦٩).



والجوارح في الإنسان هي اللسان والعينان والأذنان واليدين والرجلان  
والفرج والبطن، إذ هذه كلها ودائع استودعها الله تعالى الإنسان، وهو  
مسؤول عن جميع أعمالها وحركاتها وسكناتها.

أما اللسان والعينان فقد فصلنا الكلام فيهما، وأما بقيّة الجوارح فلنذكر  
شيئاً عنها:

أولها الأذنان: فلا يجوز له سماع الغيبة والباطل من القول، واستماع  
آلات اللهو الموسيقيّة، والتلذذ بكلام الأجنبية وغنائها، وما إلى ذلك من  
الأمور.

وقد تقدّم قول الله سبحانه: {إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ  
مَسْئُولًا} [الإسراء من الآية: ٣٦].

وحديث: «والأذنان ترنيان وزناهما الاستماع».

وقال تعالى: {وَإِذَا سَمِعُوا اللَّغْوَ أَعْرَضُوا عَنْهُ} [القصص من الآية: ٥٥].

وقال عز وجل: {وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ} [المؤمنون: ٣].

وقال سبحانه: {وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى  
يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ ۚ وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرِى مَعَ الْقَوْمِ  
الظَّالِمِينَ} [الأنعام: ٦٨].



وقال تعالى: {وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتَ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ ۚ إِنَّكُمْ إِذَا مَثَلْتُمْ إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا} [النساء: ٤٠].

وعن ابن عباس رضي الله عنهما عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ اسْتَمَعَ إِلَى حَدِيثِ قَوْمٍ، وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ، أَوْ يَفِرُّونَ مِنْهُ، صُبَّ فِي أُذُنِهِ الْآنُكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»<sup>(١)</sup>.

والآنك هو الرصاص المصهور، ويخرج من هذا من سمع الباطل ليردّه، فعن أبي الدرداء رضي الله عنه عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ رَدَّ عَنْ عَرَضِ أَخِيهِ رَدَّ اللَّهُ عَنْ وَجْهِهِ النَّارَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»<sup>(٢)</sup>.

---

(١) رواه البخاري برقم (٧٠٤٢).

(٢) رواه الترمذي برقم (١٩٣١) وقال: هذا حديث حسن.



وعن عتبان بن مالك رضي الله عنه في حديثه الطَّويل المشهور، قال: قام النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصَلِّي، فقال: «أَيْنَ مَالِكُ بْنُ الدُّخَيْشِنِ أَوْ ابْنُ الدُّخَشْنِ؟ فَقَالَ بَعْضُهُمْ: ذَلِكَ مُنَافِقٌ لَا يُحِبُّ اللهُ وَرَسُولَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تَقُلْ ذَلِكَ، أَلَا تَرَاهُ قَدْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، يُرِيدُ بِذَلِكَ وَجْهَ اللهِ»، «إِنَّ اللهَ قَدْ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، يَبْتَغِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللهِ»<sup>(١)</sup>.

الثَّانِي الْيَدَانِ فِيحْرَمَ عَلَيْهِ أَنْ يَعْتَدِيَ عَلَى النَّاسِ بِهَا، أَوْ يَسْرِقَ أَوْ يَغْتَصِبَ أَوْ يَمَسَّ مَنْ لَا تَحِلُّ لَهُ مِنَ النِّسَاءِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ حَدِيثُ: «الْيَدَانِ تَزْنِيَانِ وَزَنَاهُمَا الْبَطْشُ»، وَفِي رَوَايَةٍ: «الْلَّمْسُ».

وَقَدْ رَوَى ابْنُ حَبَانَ بِسَنَدٍ حَسَنٍ عَنْ أَبِي حَمِيدٍ السَّاعِدِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَأْخُذَ عَصَا أَخِيهِ بِغَيْرِ طَيْبِ نَفْسٍ مِنْهُ» قَالَ: «ذَلِكَ لَشِدَّةِ مَا حَرَّمَ اللهُ مِنْ مَالِ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ»<sup>(٢)</sup>.

---

(١) رواه البخاري (٤٢٥).

(٢) رواه ابن حبان في موارد الظمان برقم (١١٦٦).





وعن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده، والمهاجر من هجر ما نهى الله عنه»<sup>(١)</sup>.

وعن أبي أمامة إياس بن ثعلبة الحارثي رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «مَنْ اقْتَطَعَ حَقَّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ بِيَمِينِهِ، فَقَدْ أَوْجَبَ اللَّهُ لَهُ النَّارَ، وَحَرَّمَ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ» فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: وَإِنْ كَانَ شَيْئًا يَسِيرًا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «وَأِنْ قَضِيًّا مِنْ أَرَاكَ»<sup>(٢)</sup>.

الثالث: يحرم عليه أن يمشي برجليه لمكان محرم فإن الخطوات مكتوبة على ابن آدم خيراً كانت أم شراً.

فقد قال تعالى: {إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتَى وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَارَهُمْ} [يس: ١٢]. قال مجاهد: خطاهم بأرجلهم. وكذا قال الحسن وقتادة: "وآثارهم" يعني خطاهم.

قال قتادة: لو كان الله تعالى مغفلاً شيئاً من شأنك يا ابن آدم؛ أغفل ما تعفي الرياح من هذه الآثار، لكن أحصى على ابن آدم أثره وعمله كله،

---

(١) رواه البخاري برقم (١٠) واللفظ له، ومسلم (٦٤).

(٢) رواه مسلم (٢١٨).



حتى أحصى هذا الأثر فيما هو من طاعة الله تعالى أو من معصيته، فمن استطاع منكم أن يكتب أثره في طاعة الله تعالى فليفعل<sup>(١)</sup>.

ومما يدلُّ على هذا ما رواه البخاري عن أنس، ومسلم عن جابر رضي الله عنهما أنَّ بني سلمة أرادوا القربَ من المسجدِ النَّبويِّ، فبلغ ذلك رسولَ الله صلى الله عليه وسلم فقال لهم: «إِنَّهُ بَلَّغَنِي أَنَّكُمْ تَرِيدُونَ أَنْ تَنْتَقِلُوا قُرْبَ الْمَسْجِدِ؟» قالوا: نعم يا رسولَ الله، قَدْ أَرَدْنَا ذَلِكَ. فقال: «يا بني سلمة دِيَارُكُمْ تُكْتَبُ آثَارُكُمْ» فقالوا: مَا كَانَ يَسْرُنَا أَنَّا كُنَّا تَحْوِلُنَا<sup>(٢)</sup>.

الرَّابِعُ: أما الفرجُ فيحرمُ على الإنسانِ استخداؤه في غير قضاء الحاجة والتمتع بالحليلة، أمَّا ما سوى ذلك من زنى ولواطٍ واستمناءٍ فهو حرامٌ.

فقد قال تعالى: {وَالَّذِينَ هُمْ لِأُزْوَاجِهِمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ فَمَنْ ابْتَغَى وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ}. [المؤمنون: ٥ - ٧، والمعارج: ٢٩ - ٣١].

وبهذه الآية احتجَّ الإمامُ مالكٌ والشافعي وغيرهما على تحريم الاستمناء، أمَّا الزنى وأشنع منه اللواطُ فقد وردت آياتٌ وأحاديثٌ كثيرةٌ في تحريمهما؛ حتى أضحى ذلك من المعلوم من الدين بالضرورة.

(١) راجع تفسير ابن كثير عند هذه الآية.

(٢) رواه البخاري (٦٥٥)، ومسلم برقم (٢٨٠) واللفظ له.

قال تعالى: {وَلَا تَقْرَبُوا الزَّيْنَىٰ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا} [الإسراء: ٣٢].

وقال سبحانه: {وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ ۚ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَٰئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ ۚ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا} . [الفرقان: ٧٠-٦٨]

وتقدّم حديث: «مَنْ يَضُمَّنِي مَا بَيْنَ لِحْيَتَيْهِ وَمَا بَيْنَ رِجْلَيْهِ أَضْمَنَ لَهُ الْجَنَّةَ».

وقد روى الحاكم في المستدرک وصححه ووافقه الذهبي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يا شباب قريش احفظوا فروجكم ولا تزنوا، ألا من حفظ فرجه فله الجنة»<sup>(١)</sup>.

وروى ابن ماجه والترمذي عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ أَخَوْفَ مَا أَخَافُ عَلَى أُمَّتِي عَمَلُ قَوْمٍ لَوَطٍ»<sup>(٢)</sup>.

ومما يجرم كذلك إتيان المرأة من دبرها فقد روى الترمذي، والنسائي في "عشرة النساء" عن ابن عباس رضي الله عنهما أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

(١) رواه الحاكم في المستدرک (٤/٣٥٨).

(٢) رواه ابن ماجه (٢٥٦٣)، والترمذي (١٤٥٧)، وقال الترمذي: حسن غريب، وصححه الحاكم (٤/٣٥٧)، ووافقه الذهبي.



عليه وسلم قال: «لا ينظرُ الله عزَّ وجلَّ إلى رجلٍ أتى رجلاً أو امرأةً في دبرها»<sup>(١)</sup>.

وروى ابن ماجه عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا ينظرُ الله إلى رجلٍ جامعَ امرأته في دبرها»<sup>(٢)</sup>.

وسمّاها صلى الله عليه وسلم: «اللُّوطِيَّةُ الصُّغْرَى»، كما روى ذلك عنه عبد الله بن عمرو عند أحمد<sup>(٣)</sup>.

الخامس: على المرء أن يتَّقِيَ الله فيما يدخله بطنه من مأكول ومشروب، فإذا شكَّ في حليته فليَتَوَرَّعْ عنه وليَدَعْهُ.

فقد روى مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: «إِنَّ اللَّهَ طَيِّبٌ لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا، وَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ الْمُؤْمِنِينَ بِمَا أَمَرَ بِهِ الْمُرْسَلِينَ فَقَالَ: {يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُّوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا} [المؤمنون: ٥١]. وقال تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ} [البقرة: ١٧٢]. ثُمَّ ذَكَرَ الرَّجُلَ يُطِيلُ السَّفَرَ أَشْعَثَ

(١) رواه الترمذي (١١٦٥)، والنسائي في "عشرة النساء" (١١٥) وهو حديث حسن.

(٢) رواه ابن ماجه (١٩٢٣) وصححه البوصيري في الزوائد.

(٣) رواه أحمد (١٨٢/٢)، وهو حسن.

أَغْبَرَ؛ يَمُدُّ يَدَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ: يَا رَبِّ يَا رَبِّ، وَمَطْعَمُهُ حَرَامٌ، وَمَشْرَبُهُ حَرَامٌ، وَمَلْبَسُهُ حَرَامٌ، وَغُذِّي بِالْحَرَامِ، فَأَنِّي يُسْتَجَابُ لِذَلِكَ»<sup>(١)</sup>.

وقال تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ} [النساء: ٢٩].

وروى الترمذي عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «اسْتَحْيُوا مِنَ اللَّهِ حَقَّ الْحَيَاءِ. قَالَ: قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا نَسْتَحْيِي وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، قَالَ: لَيْسَ ذَاكَ، وَلَكِنَّ الْإِسْتِحْيَاءَ مِنَ اللَّهِ حَقَّ الْحَيَاءِ أَنْ تَحْفَظَ الرَّأْسَ وَمَا وَعَى، وَالْبَطْنَ وَمَا حَوَى، وَلْتَذَكَّرِ الْمَوْتَ وَالْبَلَى، وَمَنْ أَرَادَ الْآخِرَةَ تَرَكَ زِينَةَ الدُّنْيَا، فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَقَدْ اسْتَحْيَا مِنَ اللَّهِ حَقَّ الْحَيَاءِ»<sup>(٢)</sup>.

### الْحُبُّ وَالْبُغْضُ فِي اللَّهِ

قال المؤلف رحمه الله: وَأَنْ يُحِبَّ اللَّهُ وَيُبْغِضَ لَهُ، وَيَرْضَى لَهُ وَيَغْضَبَ لَهُ.

قال أبو محمد: هذا أصلٌ عظيمٌ مِنْ أَصُولِ الْإِسْلَامِ؛ وهو قاعدةُ الْوَلَاءِ وَالْبِرَاءِ، وَقَدْ بَيَّنَّهَا الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ أَحْسَنَ بَيَانٍ، وَأَبْدَى فِيهَا وَأَعَادَ، وَهِيَ

(١) رواه مسلم (١٠١٥).

(٢) رواه الترمذي في سننه (٢٤٢٨)، وحسنه الألباني رحمه الله تعالى.



الأساسُ لِاتِّحَادِ الْمُسْلِمِينَ فيما بينهم، وقوّتهم على عدوّهم، ومخالفتهم سبب ضعفهم، وذهاب ريجهم. وهنا مسائل:

أحدها: على كلّ مسلمٍ أن يحبَّ أخاه المسلمَ لله تعالى؛ ولو آذاه أو كره منه خصلةً ما، أو ظلمه، فإنَّ الظلمَ لا يقطعُ الموالاةَ الإيمانيّةَ.

فمن آمنَ بالله ورُسُوله صلى الله عليه وآله وسلم وقامَ بوظائفِ الإسلامِ ومبانيهِ العِظامِ عِلْمًا واعتقادًا، وأخلصَ أعمالَهُ وأفعالهَ وأقوالَهُ لله، وانقادَ لأوامره وانتَهَى عن مناهيه، واستقامَ على الطَّريقةِ فهو يُحِبُّ جملةً واحدةً.

أمّا من كان مسلمًا مخلصًا أو عاصيًا أو مبتدعًا فإنّه يُحِبُّ من وجهٍ ويغضُّ من وجهٍ آخر، فيُحِبُّ ويؤالى بمقدارٍ ما فيه من خيرٍ ويغضُّ ويعادى بمقدارٍ ما معه من شرٍّ.

قال تعالى: {إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ} [المائدة: ٥٥ - ٥٦].

وقال سبحانه: {وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ} [التوبة: ٧١].

وقال تعالى: {إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلَحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ} [الحجرات: ١٠].



وقد روى البخاري ومسلم عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «الْمُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبَنِيَانِ يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا، ثُمَّ شَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ»<sup>(١)</sup>.

وروى البخاري ومسلم كذلك عن ابن مسعود، رضي الله عنه، قال: جاء رجلٌ إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله، كيف تقول في رجل أحبَّ قومًا ولم يلحقْ بهم؟ فقال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم: «المرءُ معَ مَنْ أحبَّ»<sup>(٢)</sup>.

وعن أنس رضي الله عنه أنَّ رجلاً سأل النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: متى السَّاعةُ يا رسول الله؟ قال: «ما أعددتُ لها؟» قال: ما أعددتُ لها من كثيرِ صلاةٍ، ولا صومٍ ولا صدقةٍ؛ ولكن أحبُّ الله ورسوله، قال: «أنتَ معَ مَنْ أَحَبَّتَ»<sup>(٣)</sup>.

وقد روى الطَّبْرَانِيُّ فِي "المعجم الكبير" من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وروى الطيالسي وابن أبي شيبة في المصنّف والطَّبْرَانِيُّ فِي الكبير من حديث ابن مسعود رضي الله عنه أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أوثقُ

---

(١) رواه البخاري (٦٠٢٦)، ومسلم (٤٨١).

(٢) رواه البخاري (٦١٦٩) ومسلم (٢٦٤٠).

(٣) رواه البخاري (٦١٧١)، ومسلم (٢٦٣٩).



عزى الإيمان الموالاة في الله والمعاداة في الله، والحب في الله والبغض في الله»<sup>(١)</sup>.

وروى أبو داود في السنن من حديث أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه أنه قال: «من أحبَّ الله وأبغضَ الله، وأعطى الله، ومنعَ الله، فقد استكمل الإيمان»<sup>(٢)</sup>.

وروى أبو نعيم الأصبهاني في حلية الأولياء عن ابن عمر، قال: قال لي النبي صلى الله عليه وسلم: «أحبَّ في الله، وأبغضَ في الله، ووال في الله، وعاد في الله، فإنك لا تنال ولاية الله إلا بذلك، ولا يجد رجل طعم الإيمان، وإن كثرت صلاته وصيامه؛ حتى يكون كذلك»<sup>(٣)</sup>.

أما دليل المحبة من وجه والبغض من وجه فهو قصة الصحابي عبد الله الملقب حمار، وكان يهدي إلي النبي صلى الله عليه وسلم ويضحكه في كلامه<sup>(٤)</sup> وكان يشرب الخمر، فأتي به إلى رسول الله، صلى الله عليه وسلم،

---

١ ( رواه الطبراني في "المعجم الكبير" (١١٥٣٧-١٠٣٥٧)، والطيالسي في مسنده (٣٧٦)، وابن أبي شيبة في المصنف (١٨٩/١٢)، وقد صححه الحاكم في المستدرک (٤٨٠/٢)، ولم يوافقه الذهبي؛ لكن حسنه الألباني بمجموع طرقه في الصحيحة (٩٩٨).

٢ ( سنن أبي داود (٤٦٨١)، وصححه الألباني في الصحيحة (٣٨٠).

٣ ( حلية الأولياء (٣١٢/١).

٤ ( كما في "الإصابة" (٢٧٥/٤) للحافظ، بتحقيق البجاوي.



فلعنه رجل وقال: ما أكثر ما يؤتى به، فقال النبي صلى الله عليه وسلم:  
«لا تلعه فإنه يحب الله ورسوله»<sup>(١)</sup>.

وهذا أصل كبير عند أهل السنة والجماعة، وهو علامة كونهم أمةً وسطاً.

الثاني: من يبغض جملةً وهو من كفر بالله تعالى من المشركين والمرتدين  
وأهل الكتاب اليهود والنصارى، فهؤلاء يعادون معاداةً تامةً ويبغضون من  
كل وجه.

قال تعالى: { لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ  
وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ } [المجادلة من  
الآية: ٢٢].

وقال سبحانه: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا آبَاءَكُمْ وَإِخْوَانَكُمْ أَوْلِيَاءَ  
إِنِ اسْتَحَبُّوا الْكُفْرَ عَلَى الْإِيمَانِ ۚ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَاُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ }  
[التوبة: ٢٣].

وقال سبحانه: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَطِيعُوا فَرِيقًا مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا  
الْكِتَابَ يَرُدُّوكُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ كَافِرِينَ } [آل عمران: ١٠٠].

---

( ١ ) رواه البخاري (٦٨٧٠).

وقال جلّ وعزّ: {وَلَنْ تَرْضَىٰ عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ  
مِلَّتَهُمْ ۚ قُلْ إِنَّ هُدَىٰ اللَّهِ هُوَ الْهُدَىٰ ۚ وَلَئِنَّ آتِبْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الَّذِي  
جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ ۖ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ} [البقرة: ١٢٠].

وقال سبحانه: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ ۚ  
بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ۚ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ  
الظَّالِمِينَ} [المائدة: ٥١].

والآيات بهذا المعنى كثيرة، لأنّ من مقتضيات حبّ الله ورسوله صلى الله  
عليه وآله وسلّم بغضُ أعدائهما ومبغضيهما.

الثالث: على المسلم أن يدور رضاهُ وسخطه على ما يرضي الله أو  
يسخطه سبحانه، فنرضى لرضا ربّنا ونسخطُ لسخطه سبحانه.  
فقد قال تعالى: {قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ  
ذُنُوبَكُمْ ۗ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ} [آل عمران: ٣١].

وقال سبحانه: {وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَىٰ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ  
يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا}  
[الأحزاب: ٣٦].

وقال سبحانه: {وَمَنْ يُعْظَمْ حُرْمَاتِ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ عِنْدَ رَبِّهِ} [الحج: ٣٠]  
وقال تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ}  
[محمد: ٧].



وقد روى مسلم عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: «مَا ضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَيْئًا قَطُّ بِيَدِهِ، وَلَا امْرَأَةً، وَلَا خَادِمًا، إِلَّا أَنْ يُجَاهِدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَمَا نِيلَ مِنْهُ شَيْءٌ قَطُّ، فَيَنْتَقِمَ مِنْ صَاحِبِهِ، إِلَّا أَنْ يُنْتَهَكَ شَيْءٌ مِنْ مَحَارِمِ اللَّهِ، فَيَنْتَقِمَ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ»<sup>(١)</sup>.

وورى الترمذي في السنن عنها، رضي الله عنها: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ التَّمَسَّ رِضَاءَ اللَّهِ بِسَخَطِ النَّاسِ كَفَاهُ اللَّهُ مُؤْنَةَ النَّاسِ، وَمَنْ التَّمَسَّ رِضَاءَ النَّاسِ بِسَخَطِ اللَّهِ وَكَلَهُ اللَّهُ إِلَى النَّاسِ»<sup>(٢)</sup>.

وفي رواية ابن حبان في صحيحه: «مَنْ التَّمَسَّ رِضَى اللَّهِ بِسَخَطِ النَّاسِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ وَأَرْضَى النَّاسَ عَنْهُ، وَمَنْ التَّمَسَّ رِضَا النَّاسِ بِسَخَطِ اللَّهِ سَخَطَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَسَخَطَ عَلَيْهِ النَّاسَ»<sup>(٣)</sup>.

الرَّابِعُ: يَخْلُطُ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ بَيْنَ بَغْضِ الْكَافِرِ لِدِينِهِ، وَبَيْنَ حَسَنِ التَّعَامُلِ مَعَهُ وَالْإِقْسَاطِ إِلَيْهِ، وَبَيْنَ مَعَادَاةِ أَعْدَاءِ اللَّهِ فِي الْحَرْبِ وَالسَّلَامِ.

---

(١) رواه مسلم (٢٣٢٨).

(٢) رواه الترمذي (٢٤١٤)، وهذا حديث صحيح، صححه الألباني والأرنؤوط.

(٣) صحيح ابن حبان ("كتاب البر والإحسان" ص: ٢٧٦).



وقد قال تعالى: {لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الدِّينِ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِّنْ دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ} [المتحنة: ٨].

فهذا دليل على جواز برِّ المسلم لقريبه الكافر غير المحارب، أو صديقه منهم إذا لم يكن في ذلك دلالة على عورات المسلمين، أو تقوية لأعداء الدِّين.

فقد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أسماء بنت أبي بكر ببرِّ أمِّها وكانت مشركة، كما في البخاري<sup>(١)</sup>، وصلة الرَّحم واجبة ولو لكافر.

وممَّا يجوز؛ البيعُ والشراء فيما لا يُقوِّي شوكتهم مباشرة بأن يبيعهم ما يقاتلون به المسلمين.

وقد ثبت أنَّ النَّبيَّ صلى الله عليه وسلم أخذَ من يهودي ثلاثين وسقًا من شعر ورهنه درعه، كما في مسند الإمام أحمد<sup>(٢)</sup>.

ويجوز تهنئتهم بمناسباتهم الاجتماعية وعيادتهم، فقد روى البخاري عن أنس رضي الله عنه قال: كَانَ غُلَامٌ يَهُودِيٌّ يَخْدُمُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَمَرِضَ، فَأَتَاهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعُودُهُ، فَقَعَدَ عِنْدَ رَأْسِهِ، فَقَالَ لَهُ:

(١) رواه البخاري (٢٦٢٠)، ومسلم (١٠٠٣).

(٢) رواه أحمد في مسنده (٣٤٠٩)، وصححه أحمد شاكر.



«أَسْلِمَ»، فَنَظَرَ إِلَى أَبِيهِ وَهُوَ عِنْدَهُ فَقَالَ لَهُ: أَطَعَ أَبَا الْقَاسِمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَسْلَمَ، فَخَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يَقُولُ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْقَذَهُ مِنَ النَّارِ»<sup>(١)</sup>.

أَمَّا تَهْنِئَتُهُمْ بِشَعَائِرِ الْكُفْرِ الْمُخْتَصَّةِ بِهِمْ فَحَرَامٌ اتِّفَاقًا.

ويجوز الانتفاع بما عندهم من علم دنيوي وصناعة وما أشبه ذلك، وكذلك معرفة الطرقات وغير ذلك، فقد زارع رسول الله صَلَّى الله عليه وسلم يهود خيبر بشرط ما يخرج من أرضهم كما في البخاري، واستأجر عبدُ الله بن أريقط الديلي وكان كافرًا؛ ليدله في الهجرة على طريق المدينة كما جاء عند البخاري كذلك<sup>(٢)</sup>. والله الموفق.

الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ وَذِكْرُ بَعْضِ الْمُنْكَرَاتِ  
قال المؤلف رحمه الله: "وَيَأْمُرُ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَى عَنِ الْمُنْكَرِ".

---

قال أبو محمد: المعروف: هو كلُّ ما عرفَ من الشَّرْعِ أَنَّهُ حَسَنٌ،  
والمُنْكَرُ هو ما أنكره الشَّرْعُ.

وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ هُوَ الْمَحْتَسَبُ الْمَدَافِعُ عَنْ شَرِيعَةِ  
الرَّحْمَنِ الذَّابِّ عَنْ مُحَارِمِ اللَّهِ تَعَالَى.

---

(١) رواه البخاري (١٣٥٦).

(٢) رواه البخاري (٢٣٣١-٢٢٦٣).



والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرض كفاية، دلَّ عليه الكتاب والسُّنة والإجماعُ، فقد قال تعالى: **{وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ}** [آل عمران: ١٠٤]، ومدح الله الأُمَّةَ وربط خَيْرِيَّتِهَا بأداء هذه الشَّعيرة، فقال سبحانه: **{كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ}** [آل عمران: ١١٠].

وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بها؛ وأَمَّتُهُ تبع له، فقال جلَّ وعزَّ: **{خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ}** [الأعراف: ١٩٩].

ومدح المؤمنين بأدائهم لهذه العبادة فقال تعالى: **{وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ}** [التوبة: ٧١].

واشتدَّ نكيره تبارك وتعالى على بني إسرائيل لإهمالهم هذه الشَّعيرة فقال: **{لَعَنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُودَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ۖ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ ۖ كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنِ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ ۖ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ}** [٧٨-٧٩].

وأنجى سبحانه أقوامًا من العذاب لأمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر فقال عن أصحاب السَّبِّ الذين أنكروا: **{فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ أَنْجَيْنَا الَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ السُّوءِ وَأَخَذْنَا الَّذِينَ ظَلَمُوا بِعَذَابٍ بَئِيسٍ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ}** [الأعراف: ١٦٥].



أَمَّا السُّنَّةُ فَقَدْ جَاءَتْ أَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ فِي الْبَابِ مِنْهَا مَا رَوَاهُ أَبُو سَعِيدٍ  
الْخُدْرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ:  
«مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ  
فَبِقَلْبِهِ، وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ»<sup>(١)</sup>.

وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَثَلُ الْقَائِمِ عَلَى حُدُودِ اللَّهِ وَالْوَاقِعِ فِيهَا،  
كَمَثَلِ قَوْمٍ اسْتَهَمُوا عَلَى سَفِينَةٍ، فَأَصَابَ بَعْضُهُمْ أَعْلَاهَا وَبَعْضُهُمْ  
أَسْفَلَهَا، فَكَانَ الَّذِينَ فِي أَسْفَلِهَا إِذَا اسْتَقَوْا مِنَ الْمَاءِ مَرُّوا عَلَى مَنْ فَوْقَهُمْ،  
فَقَالُوا: لَوْ أَنَّا خَرَقْنَا فِي نَصِيبِنَا خَرْقًا وَلَمْ نُؤْذِ مَنْ فَوْقَنَا، فَإِنْ يَتْرَكُوهُمْ وَمَا  
أَرَادُوا هَلَكُوا جَمِيعًا، وَإِنْ أَخَذُوا عَلَى أَيْدِيهِمْ نَجَوْا، وَنَجَّوْا جَمِيعًا»<sup>(٢)</sup>.

وَقَدْ جَاءَ حَدِيثٌ يَوْضَحُ سَبَبَ لَعْنِ اللَّهِ بَنِي إِسْرَائِيلَ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا لَا  
يَتَنَاهَوْنَ عَنِ مَنَكَرِ فَعْلَوِهِ، فَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ  
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ أَوَّلَ مَا دَخَلَ النَّقْصُ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ، كَانَ  
الرَّجُلُ يَلْقَى الرَّجُلَ، فَيَقُولُ: يَا هَذَا، اتَّقِ اللَّهَ وَدَعْ مَا تَصْنَعُ، فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ  
لَكَ، ثُمَّ يَلْقَاهُ مِنَ الْغَدِ، فَلَا يَمْنَعُهُ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ أَكِيلَهُ وَشَرِيبَهُ وَقَعِيدَهُ،  
فَلَمَّا فَعَلُوا ذَلِكَ ضَرَبَ اللَّهُ قُلُوبَ بَعْضِهِمْ بِبَعْضٍ»، ثُمَّ قَالَ: {لَعْنُ الَّذِينَ  
كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُودَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ} ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا

١ ( رَوَاهُ مُسْلِمٌ ( ٤٩ ) .

٢ ( رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ ( ٢٤٩٣ ) .

وَكَانُوا يَعْتَدُونَ . كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ ۚ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ  
. تَرَى كَثِيرًا مِّنْهُمْ يَتَوَلَّوْنَ الَّذِينَ كَفَرُوا ۚ لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنفُسُهُمْ أَنْ  
سَخِطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَفِي الْعَذَابِ هُمْ خَالِدُونَ { إِلَى قَوْلِهِ: { الْفَاسِقُونَ } . [الآية:  
٧٨-٨١].

ثم قال صلى الله عليه وسلم: «كَأَلَّا وَاللَّهِ لَتَأْمُرَنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلَتَنْهَوْنَ عَنِ  
الْمُنْكَرِ، وَلَتَأْخُذَنَّ عَلَى يَدَيِ الظَّالِمِ، وَلَتَأْطُرَنَّهُ عَلَى الْحَقِّ أَطْرًا، وَلَتَقْصُرَنَّهُ  
عَلَى الْحَقِّ قَصْرًا، أَوْ لَيَضْرِبَنَّ اللَّهُ بِقُلُوبِ بَعْضِكُمْ عَلَى بَعْضٍ، ثُمَّ لَيَلْعَنَنَّكُمْ  
كَمَا لَعَنَهُمْ»<sup>(١)</sup>.

وشرط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ألا يُؤدِّي إلى منكرٍ أكبر منه،  
وأن يظهر له تأثير، و أن يكون برفقٍ وحكمةٍ على مراتب ثلاث تبعًا  
لاستعدادات القائم به؛ أن يُغيِّرَ المنكرَ باليد إن كانت له سلطة، ويدَّ طولى  
على الأرض بالضرب على أيدي المجرمين، والقبض على المعتدين، فإن لم  
يستطع يغيِّرُ بلسانه بالذكرِ والمواعظِ والإرشادِ والنصيحة، أو بالاستهانة  
والتوبيخ والشهادة عليه أمام المحاكم الشرعية إن كانت.

---

(١) رواه أبو داود برقم (٤٣٣٧) وهذا اللفظ له، والترمذي (٣٠٤٧) وقال: حديث حسن.





فإن خاف ضرراً إذا تحقّق بعدم الإنصاف له فلينكر بقلبه، ويكرهه ويهجر أهل المعاصي والمنكرات وأهل الفسق والنّفاق، مع العزم على تغييره عند وجود الاستطاعة والمقدرة.

## مَا يَحْرُمُ عَلَى الْمُكَلَّفِ

### آفَاتُ اللِّسَانِ

قال المؤلف رحمه الله: "وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ الْكَذِبُ وَالْغَيْبَةُ وَالنَّمِيمَةُ".

قال أبو محمد: ذكرَ رحمه الله ثلاثَ آفاتٍ من آفات اللِّسَانِ، وذلك بعد أن تكلم عن المسألة إجمالاً.

فأوّل الآفات: الكذب، وهو الإخبارُ عن الشَّيْءِ بخلاف ما هو عليه، وهو من كبائر الذُّنُوبِ فقد قال تعالى: {فَنَجْعَلُ لُغْنَتَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ} [آل عمران: ٦٤]. قال سبحانه: {إِنَّمَا يَفْتَرِي الْكَذِبَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ} [النحل: ١٠٥]. وقال جلّ وعزّ: {مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ} [ق: 18]. وقال جلّ َّ في علاه: {وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ} [الإسراء: ٣٦].



والكذب من شرِّ الآفاتِ لكونه يقلب الحقَّ باطلاً والباطل حقاً، فتُفقدُ  
الثِّقَةُ بصاحبه تماماً، كما روى البخاري، ومسلم عن ابن مسعود رضي الله  
عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ الصِّدْقَ يَهْدِي إِلَى  
الْبِرِّ، وَإِنَّ الْبِرَّ يَهْدِي إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَصْدُقُ حَتَّى يُكْتَبَ صِدِّيقًا،  
وَإِنَّ الْكَذِبَ يَهْدِي إِلَى الْفُجُورِ، وَإِنَّ الْفُجُورَ يَهْدِي إِلَى النَّارِ، وَإِنَّ الرَّجُلَ  
لَيَكْذِبُ حَتَّى يُكْتَبَ كَذَّابًا»<sup>(١)</sup>.

والكذب من علامات النِّفاقِ والعياذ بالله، فقد روى البخاري  
ومسلم عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما أنه قال: «أَرْبَعُ  
مَنْ كُنَّ فِيهِ كَانَ مُنَافِقًا خَالِصًا، وَمَنْ كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنْهُنَّ كَانَتْ فِيهِ  
خَصْلَةٌ مِنَ النِّفَاقِ حَتَّى يَدَعَهَا: إِذَا أُؤْتِمِنَ خَانَ، وَإِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا  
عَاهَدَ غَدَرَ، وَإِذَا خَاصَمَ فَجَرَ»<sup>(٢)</sup>.

هذا؛ والكذب حرامٌ إذا كان لباطل أو اقتطاع حقٍّ مسلم أو معاهد،  
وقد يكون الكذب واجباً كإنكار رؤية مظلومٍ يرادُّ قتله مع عجزك عن  
الدِّفاع عنه، وأنتَ تعرفُ مكانه.

( ١ ) رواه البخاري (٦٠٩٤)، ومسلم برقم (٢٦٠٧) واللفظ له.

( ٢ ) رواه البخاري (٣٤) ومسلم (٥٨).



وقد يكون الكذبُ مندوبًا كقولك لكافرٍ محاربٍ: إِنَّ الْمُسْلِمِينَ فِي جَيْشٍ  
عَرْمَرٍ وَقُوَّةٍ جَبَّارَةٍ؛ لِأَنَّ الْحَرْبَ خَدْعَةٌ، كَمَا فِي الْحَدِيثِ الَّذِي رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ  
وَمُسْلِمٌ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا<sup>(١)</sup>.

وقد يكون مباحًا إذا كان للإصلاح بين النَّاسِ، فَقَدْ رَوَى الْبُخَارِيُّ عَنْ  
أُمِّ كَلثُومَ بِنْتِ عَقْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ يَقُولُ: «لَيْسَ الْكَذَّابُ الَّذِي يُصْلِحُ بَيْنَ النَّاسِ، فَيَنْمِي خَيْرًا، أَوْ  
يَقُولُ خَيْرًا»<sup>(٢)</sup>.

وزاد مسلم: قَالَ ابْنُ شَهَابٍ: «وَلَمْ أَسْمَعْ يُرَخَّصُ فِي شَيْءٍ مِمَّا يَقُولُ النَّاسُ  
كَذِبٌ إِلَّا فِي ثَلَاثٍ: الْحَرْبُ، وَالْإِصْلَاحُ بَيْنَ النَّاسِ، وَحَدِيثُ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ  
وَحَدِيثُ الْمَرْأَةِ زَوْجَهَا»<sup>(٣)</sup>.

قال الإمام النووي رحمه الله: "والأحوط في هذا كله أن يُورِّي، ومعنى  
التَّوْرِيَةِ أن يقصد بعبارته مقصودًا صحيحًا ليس هو كاذبًا بالنسبة إليه، وإن  
كان كاذبًا في ظاهر اللفظ وبالنسبة إلى ما يفهمه المخاطب"<sup>(٤)</sup>.

---

(١) رواه البخاري (٣٠٣٠) ومسلم (١٠٦٦).

(٢) صحيح البخاري (٢٦٩٢).

(٣) صحيح مسلم (٢٦٠٥).

(٤) رياض الصالحين (ص ٤٥٢)، ط. أولاد الشيخ.



وقد روى مالك في "الموطأ" عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ دَخَلَ عَلَى أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ وَهُوَ يَجْبِذُ لِسَانَهُ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: مَهْ غَفَرَ اللَّهُ لَكَ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: «إِنَّ هَذَا أَوْرَدَنِي الْمَوَارِدَ»<sup>(١)</sup>.

الثاني: الغيبة؛ وهي أن تذكر في المسلم شيئاً قبيحاً يكره أن يعلمه أو يتحدث الناس بذلك عنه، فيحرم الكلام بها والاستماع لها.

قال تعالى: {وَلَا يَغْتَبِ بَّعْضُكُم بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۚ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَحِيمٌ} [الحجرات: ١٢].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أَتَدْرُونَ مَا الْغَيْبَةُ؟» قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «ذِكْرُكَ أَخَاكَ بِمَا يَكْرَهُ» قِيلَ أَفَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ فِي أَخِي مَا أَقُولُ؟ قَالَ: «إِنْ كَانَ فِيهِ مَا تَقُولُ، فَقَدْ اغْتَبْتَهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ فَقَدْ بَهْتَهُ»<sup>(٢)</sup>.

وعن عائشة رضي الله عنها قالت: قُلْتُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: حَسْبُكَ مِنْ صَفِيَّةٍ كَذَا وَكَذَا \_ قَالَ غَيْرُ مُسَدِّدٍ: تَعْنِي قَصِيرَةً \_ فَقَالَ: «لَقَدْ

(١) رواه مالك في الموطأ (١٩١٦).

(٢) رواه مسلم (٢٥٨٩).



قُلْتُ كَلِمَةً لَوْ مُزِجَتْ بِمَاءِ الْبَحْرِ لَمَزَجَتْهُ» قَالَتْ: وَحَكَيْتُ لَهُ إِنْسَانًا، فَقَالَ: «مَا أَحَبُّ أُنِّي حَكَيْتُ إِنْسَانًا وَأَنْ لِي كَذَا وَكَذَا»<sup>(١)</sup>.

وقد أباح الشرع الغيبة لمصلحة راجحة مثل التّظلم والتّقاضي والاستفتاء لحديث عائشة رضي الله عنها أَنَّ هِنْدَ بِنْتَ عُتْبَةَ، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ شَحِيحٌ وَلَيْسَ يُعْطِينِي مَا يَكْفِينِي وَوَلَدِي، إِلَّا مَا أَخَذْتُ مِنْهُ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ، فَقَالَ: «خُذِي مَا يَكْفِيكَ وَوَلَدَكَ، بِالْمَعْرُوفِ»<sup>(٢)</sup>.

وقال الله تعالى: { لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ ۚ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا } [النساء: ١٤٨].

وكذلك تجوز الغيبة لتحذير خاطبٍ من التّزوج بمن لا يصلح له، والطّالب من الأخذ عن جاهلٍ أو مبتدعٍ، وبالجملّة تجوز النّصيحة، ومن ذلك ما فعل علماء الجرح والتّعديل رحمهم الله ذبّا عن سنّة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد روت عائشة رضي الله عنها أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَا أَظُنُّ فُلَانًا وَفُلَانًا يَعْرِفَانِ مِنْ دِينِنَا شَيْئًا» قَالَ اللَّيْثُ: «كَانَا رَجُلَيْنِ مِنَ الْمُنَافِقِينَ»<sup>(٣)</sup>.

(١) رواه أبو داود (٤٨٧٥)، والترمذي (٢٥٠٢)، وقال حديث حسن صحيح.

(٢) رواه البخاري (٥٣٦٤)، ومسلم (١٧١٤).

(٣) رواه البخاري (٦٠٦٧).

وعن فاطمة بنت قيس رضي الله عنها قالت: أتيتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقلتُ: إِنَّ أبا الجهم ومعاوية خطباني؟ فقال رسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَمَّا أَبُو جَهْمٍ، فَلَا يَضَعُ عَصَاهُ عَنْ عَاتِقِهِ، وَأَمَّا مُعَاوِيَةُ فَصُعْلُوكٌ لَا مَالَ لَهُ»<sup>(١)</sup>.

وكذلك تجوز غيبة المجاهر بالبدع والمعاصي لما روته عائشة رضي الله عنها أَنَّ رَجُلًا اسْتَأْذَنَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «اِذْنُوا لَهُ بِسَيِّئِ أَخِي الْعَشِيرَةِ»<sup>(٢)</sup>. متفق عليه.

وكذلك يجوز تلقيبُ العالم بلقبه المعروف به كالأعرجِ والأعمشِ.  
الثَّالِثُ: النَّمِيمَةُ؛ وهي كشفُ ما يُكْرَهُ كشفُهُ؛ سواء كرهه المنقولُ عنه، أو المنقولُ إليه، أو كرهه ثالث، أو هي إفشاء السِّرِّ، وهتك السِّتْرِ عَمَّا يُكْرَهُ كشفُهُ.

قال تعالى: {وَلَا تُطْعَمْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ . هَمَّازٍ مَّشَاءٍ بِنَمِيمٍ . مَنَاعٍ لِلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ} [القلم: ٩].

وروى البخاري ومسلم عن حذيفة رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ نَمَّامٌ»<sup>(١)</sup>.

(١) رواه مسلم (١٤٨٠)، والنسائي (٣٢٤٥).

(٢) رواه البخاري (٦٠٣٢)، ومسلم (٢٥٩١).

وعن ابن عباس رضي الله عنهما أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّ  
بِقَبْرَيْنِ فَقَالَ: «إِنَّهُمَا لِيُعَذَّبَانِ وَمَا يُعَذَّبَانِ مِنْ كَبِيرٍ» ثُمَّ قَالَ: «بَلَى، أَمَّا  
أَحَدُهُمَا فَكَانَ يَسْعَى بِالنَّمِيمَةِ، وَأَمَّا أَحَدُهُمَا فَكَانَ لَا يَسْتَتِرُ مِنْ بَوْلِهِ» (٢).

### آفَاتُ الْقَلْبِ

قال المؤلف رحمه الله: "وَالْكِبْرُ وَالْعُجْبُ وَالرِّيَاءُ وَالشُّمْعَةُ وَالْحَسَدُ  
وَالْبُغْضُ، وَرُؤْيَا الْفَضْلِ عَلَى الْغَيْرِ، وَالْهَمَزُ وَاللَّمَزُ وَالْعَبَثُ وَالسُّخْرِيَّةُ  
وَالزَّنَا، وَالنَّظَرُ إِلَى الْأَجْنَبِيَّةِ وَالتَّلَذُّ بِكَلَامِهَا، وَأَكْلُ أَمْوَالِ النَّاسِ بِغَيْرِ  
طِيبِ نَفْسٍ، وَالْأَكْلُ بِالشَّفَاعَةِ، أَوْ بِالدِّينِ".

قال أبو محمد: ذكر هنا جملةً من آفاتِ القلبِ وأمراضِهِ، ثُمَّ أَتْبَعَهَا  
بجملةٍ من المحرّماتِ التي يجبُ على المسلمِ تجنّبُهَا، ومنها أمورٌ تقدّمَ ذكرُهَا،  
لكنّه كرّرها لخطورتِهَا وأهميّتِهَا.

فأوّلُ ما ذكر: آفةُ الكبرِ، فاعلمْ باركَ اللهُ فيك؛ أَنَّ بدايةَ الهدايةِ إلى  
الصِّراطِ المستقيمِ والنَّهْجِ القويمِ التَّوَاضُّعُ لخالقِ الكونِ سبحانه وتعالى،  
ولعباده، ونهايته الإخلاصُ فمن كانَ في قلبِهِ وعملِهِ ذرّةٌ من كبرٍ فقد حبطَ  
عملُهُ، قال تعالى: {سَأَصْرِفُ عَنْ آيَاتِيَ الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ

( ١ ) رواه البخاري (٦٠٥٦)، ومسلم (١٠٥) واللفظُ له.

( ٢ ) رواه البخاري (١٣٧٨) واللفظُ له، ومسلم (٢٩٢).



**الحَقِّ** { [الأعراف: ١٤٦] . وقال تعالى: { **كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ** } [غافر: ٣٥] . وقال سبحانه: { **إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ** } [غافر: ٦٠] .

وفي صحيح مسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لَا يَدْخُلُ النَّارَ أَحَدٌ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ خَرْدَلٍ مِنْ إِيْمَانٍ، وَلَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ أَحَدٌ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ خَرْدَلٍ مِنْ كِبَرِيَاءٍ»<sup>(١)</sup>.

وروى البخاري ومسلم أن النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قال: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَهْلِ الْجَنَّةِ؟ كُلُّ ضَعِيفٍ مُتَضَعِّفٍ، لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لِأَبْرَهُ، أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَهْلِ النَّارِ: كُلُّ عُتْلٍ، جَوَاطِ مُسْتَكْبِرٍ»<sup>(٢)</sup>.

وفي صحيح مسلم عن ابن مسعود، رضي الله عنه، قال النبي صلى الله عليه وسلم: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ كِبَرٍ». قَالَ رَجُلٌ: إِنَّ الرَّجُلَ يُحِبُّ أَنْ يَكُونَ ثَوْبُهُ حَسَنًا وَنَعْلُهُ حَسَنَةً، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ جَمِيلٌ يُحِبُّ الْجَمَالَ، الْكِبَرُ بَطْرُ الْحَقِّ، وَغَمَطُ النَّاسِ»<sup>(٣)</sup>. وبطَر الحق: دفعه، وغمطه: احتقاره.

ولماذا يتكبر الإنسان وأصله نطفة وآخره الدَّنسُ في التُّرابِ؟؟!

(١) رواه مسلم (٩١).

(٢) رواه البخاري (٤٩١٨)، ومسلم (٢٨٥٣).

(٣) رواه مسلم (٩١).



وفي سنن أبي داود والترمذي أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أَنْتُمْ بَنُو آدَمَ وَآدَمُ مِنْ تُرَابٍ»<sup>(١)</sup>.

الثَّانِي: آفة العُجْب وأصلها الغرور والكِبَرُ.

وهذه الآفة مذمومةٌ جدًّا في كتابِ الله -تعالى- فقد قال سبحانه: {وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنْكُمْ شَيْئًا} [التوبة: ٢٥].

وقال تعالى على لسان لقمانَ الحكيم وهو يعظُ ابنه: {وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ} [لقمان: ١٨].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ، فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ، وَلَا تَحَسَّسُوا، وَلَا تَجَسَّسُوا، وَلَا تَنَافَسُوا، وَلَا تَحَاسَدُوا، وَلَا تَبَاغَضُوا، وَلَا تَدَابَرُوا، وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا كَمَا أَمَرَكُمْ، الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ، لَا يَظْلِمُهُ، وَلَا يَخْذُلُهُ، وَلَا يَحْقِرُهُ. التَّقْوَى هَاهُنَا، التَّقْوَى هَاهُنَا، التَّقْوَى هَاهُنَا -ويشير إلى صدره- بِحَسَبِ امْرَأٍ مِنَ الشَّرِّ أَنْ يَحْقِرَ أَخَاهُ الْمُسْلِمَ، كُلُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ حَرَامٌ: دَمُهُ، وَعَرَضُهُ،

---

(١) سنن أبي داود (٥١١٦)، والترمذي (٣٩٥٥) وصححه.



وَمَالُهُ. إِنَّ اللَّهَ لَا يَنْظُرُ إِلَى أَجْسَادِكُمْ، وَلَا إِلَى صُورِكُمْ، وَلَكِنْ يَنْظُرُ إِلَى قُلُوبِكُمْ وَأَعْمَالِكُمْ»<sup>(١)</sup>.

قال ابن مسعود رضي الله عنه: "الهلاك في اثنتين: القنوط والعجب".

وقال تعالى: {فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ} [النجم من الآية: ٣٢].

قال زيد بن أسلم: لا تبرّوها، أي لا تعتقدوا أنّها بارّة، وهو معنى العجب.

والعجب هو سبب الكبر، أو أحد أسبابه، فيتولد من العجب الكبر، ومن الكبر الآفات الكبيرة؛ وهذا مع العباد، أمّا مع الله تعالى فالعجب يدعو إلى نسيان الذنوب وإهمالهما، ولتعظيم العبادات والتّبحّج بها، ويمنّ على الله بفعلها، ويعمي المكلف عن آفات نفسه.

الثَّالِثُ: الرِّياءُ والسُّمعةُ؛ والرِّياءُ إيقاعُ القربةِ يقصدُ بها النَّاسَ، أو يقصدُ بها الله والنَّاسَ معًا. والسُّمعةُ خلافُ الرِّياءِ؛ لأنَّ السُّمعةَ أن يعملَ العبدُ خالصًا، ثمَّ يخبرُ به النَّاسَ لغرضٍ تعظيمِ الخلقِ له، أو غير ذلك من المصالح الدُّنيويّة.

---

(١) رواه البخاري (٦٠٦٤)، ومسلم (٢٥٦٣).

قال تعالى: {فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ . الَّذِينَ هُمْ يُرَاءُونَ . وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ} [الماعون: ٥-٧]. وقال سبحانه: {لَا تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِئَاءَ النَّاسِ} [البقرة: 264].

وقال سبحانه عن المنافقين: {يُرَاءُونَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا} [النساء: ١٤٢].

وروى مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال سمعتُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم يقول: قال الله تعالى: «أَنَا أَغْنَى الشُّرَكَاءِ عَنِ الشِّرْكِ، مَنْ عَمِلَ عَمَلًا أَشْرَكَ فِيهِ مَعِيَ غَيْرِي، تَرَكْتُهُ وَشِرْكُهُ»<sup>(١)</sup>.

وروى البخاري ومسلم عن جندب بن عبد الله رضي الله عنه قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «مَنْ سَمِعَ سَمِعَ اللَّهُ بِهِ، وَمَنْ رَأَى رَأَى اللَّهُ بِهِ»<sup>(٢)</sup>.

ومعناه أن من أظهر عمله للناسِ رياءً؛ أظهرَ الله نِيَّتَهُ الفاسدةَ في عمله يوم القيامة، وفضحه على رؤوس الأشهاد.

---

(١) رواه مسلم (٢٩٨٥).

(٢) رواه البخاري (٦٤٩٩)، ومسلم (٢٩٨٦).



الرَّابِعُ: الحَسَدُ والبَغْضُ؛ فالحسد هو إِمَّا تَمَنِّي القلب زوالَ النِّعْمَةِ  
عن المحسود واتِّصالها به، وإِمَّا تَمَنِّي القلب زوالَ النِّعْمَةِ عن المحسود؛ وإن لم  
تَتَّصِلْ بالحاسدِ، وهو أَشَدُّهُمَا. والبغضُ هو الكراهيَّةُ ومقتضاهُ الغشُّ  
والإضرارُ بأخيك.

قال تعالى: {أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ} [النساء: 54].

وقال سبحانه: {وَمِنْ شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ} [الفلق: ٤].

وقال جلَّ وعزَّ: {وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ}  
[النساء: ٣٢].

وقال تعالى عن أهل الجنة: {وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا عَلَى  
سُرُرٍ مُّتَقَابِلِينَ} [الحجر: ٤٧].

وأخرج أبو داود في "السنن" عن أبي هريرة رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى  
الله عليه وسلم: «إِيَّاكُمْ وَالْحَسَدَ، فَإِنَّ الْحَسَدَ يَأْكُلُ الْحَسَنَاتِ كَمَا تَأْكُلُ  
النَّارُ الْحَطَبَ، أَوْ قَالَ: الْعُشْبَ»<sup>(١)</sup>. وقد أخرج البخاري ومسلم حديث:  
«إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ»، الحديث، وقد تقدَّم.

(١) رواه أبو داود (٤٩٠٣)، وقد ضعفه الألباني في الضعيفة (١٩٠٢).

ومن رواياته عندهما: «لا تحاسدوا ولا تباغضوا ولا تجسسوا ولا تناجشوا  
وكونوا عبادَ اللهِ إخواناً». ومنها: «ولا تقاطعوا ولا تدابروا ولا تباغضوا ولا  
تخالفوا وكونوا عبادَ اللهِ إخواناً»<sup>(١)</sup>.

غير أنَّه يوجد نوعٌ من الحسد جائزٌ يسمَّى الغبطة، وهو أن ترى لأخيك  
حالةً حسنة فتتمنى لنفسك مثلها من غير أن ينقصَ من أخيك شيءٌ، وقد  
جاء في الحديث أنَّه صلى الله عليه وسلم قال: «لَا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ:  
رَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ الْقُرْآنَ فَهُوَ يَقُومُ بِهِ آتَاءَ اللَّيْلِ، وَآتَاءَ النَّهَارِ، وَرَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ  
مَالًا، فَهُوَ يُنْفِقُهُ آتَاءَ اللَّيْلِ، وَآتَاءَ النَّهَارِ»<sup>(٢)</sup>.

الخامس: رؤيةُ الفضلِ على الغيرِ والهمزُ واللَّمزُ، وهذا في باب تزكية  
النَّفْسِ وأصله العجب ونتيجته الكبرُ والغرورُ.

والهمزُ واللَّمزُ تعيبُ النَّاسَ وإظهارُ عوراتهم، والإفسادُ بينهم في محضرهم  
وغيبتهم، فهو حرامٌ.

قال تعالى: { فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ ۖ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى } [النجم: ٣٢].

١ ( رواه البخاري (٦٠٦٤)، ومسلم (٢٥٦٣).

٢ ( رواه البخاري (٥٠٢٦) ومسلم برقم (٨١٥). واللفظُ له.

ورؤية الفضل على الغير هو الذي أوقع إبليس اللعين في الحسرة؛ حيث قال حين أمره الله بالسجود لآدم عليه السلام: {قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِن طِينٍ} [الأعراف: ١٢].

فيجب على كل عاقل أن يتباعد عن هذا الوصف القبيح الذي ضره أقرب من نفعه.

والهمز: تعيب الإنسان بمحضره، واللّمز يكون في الغيبة.

قال تعالى: {وَيْلٌ لَّكِلْ هُمْزَةٍ لَمَزَةٍ} [الهمزة: ١].

وقال سبحانه: {وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ هَمَّازٍ مَّشَاءٍ بَنَمِيمٍ مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ} [القلم: 10-12].

السادس: والعبثُ والسخرية، فالأوّل: هو اللهو واللعب الباطل الذي لا خير فيه، ويدخل في ذلك التردُّ والورق، وأدخل الجمهور الشطرنج كذلك، وقد ابتلي الناس اليوم بأنواع من الملاهي مثل كرة القدم وما إليها، ومنها ما هو أشدُّ.



وقد روى عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين مرسلاً أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «كُلُّ مَا يَلْهُو بِهِ الرَّجُلُ الْمُسْلِمُ بَاطِلٌ، إِلَّا رَمِيَهُ بِقَوْسِهِ، وَتَأْدِيبُهُ فَرَسَهُ، وَمُلَاعَبَتُهُ أَهْلُهُ، فَإِنَّهُ مِنَ الْحَقِّ»<sup>(١)</sup>.

أما السُّخْرِيَّةُ فهي احتقارُ الغير والاستهزاءُ بهم، ومثله المزاحُ بالنَّاسِ بما يؤذيهم.

قال تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّنْ قَوْمٍ عَسَىٰ أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِّنْ نِّسَاءٍ عَسَىٰ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ وَلَا تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ بِئْسَ الْأَسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ ۚ وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ} [الحجرات: ١١].

وقال بعض الحكماء: لا تمازح الشَّرَّ ريفَ فيحتقرك، ولا الدَّنيءَ فيتجراً عليك. ويستعانُ على ترك هذه الأشياء بالخلوة ومجانبة النَّاسِ.

وهذا لا يعني تحريم المزاح، فقد مزح رسول الله صلى الله عليه وسلم وصحابته الكرام، لكن ما كانوا يقولون سوى الحقِّ، وكان ذلك من مرَّةٍ لأخرى، كما قال الشَّاعرُ:

---

(١) رواه الترمذي (١٦٣٧) وحسنه، وقد وصله عقبة بن عامر رضي الله عنه عند الترمذي (١٧٣٢)، وأبي داود (٢٥١٣)، والنسائي (٣٦٠٨)، وابن ماجه (٢٨١١)، وهو حديث حسن بمجموع طرقه.



أَفِذْ طَبْعَكَ الْمَكْدُودَ بِالْجِدِّ رَاحَةً \*\*\* يَجْمُ وَعَلَّلَهُ بِشَيْءٍ مِنَ الْمَرْحِ  
وَلَكِنْ إِذَا أُعْطِيَتْهُ الْمَرْحَ فَلْيَكُنْ \*\*\* بِمَقْدَارٍ مَا تُعْطِي الطَّعَامَ مِنَ الْمَلْحِ

وقد قيل:

لِقَاءُ النَّاسِ لَيْسَ يُفِيدُ شَيْئًا \*\*\* سِوَى الْهَذْيَانِ مِنْ قِيلٍ وَقَالَ

فَأَقْبِلْ مِنْ لِقَاءِ النَّاسِ إِلَّا \*\*\* لِأَخْذِ عِلْمٍ أَوْ إِصْلَاحِ حَالٍ

السَّابِعُ: ذَكَرَ تَحْرِيمَ الزَّنا وَالنَّظَرَ إِلَى الْأَجْنِبِيَّةِ وَالتَّلَذُّذِ بِكَلَامِهَا، وَهَذَا كُلُّهُ  
تَقَدَّمَ بِأَدَلَّتِهِ، وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ.

الثَّامِنُ: وَذَكَرَ تَحْرِيمَ أَكْلِ أَمْوَالِ النَّاسِ بِغَيْرِ طَيِّبِ نَفْسٍ، وَالْأَكْلَ  
بِالشَّفَاعَةِ أَوْ بِالذِّينِ، وَالْأَصْلُ فِي هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى: {لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ  
بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ} [النساء: ٢٩].

وَأَكَلَ أَمْوَالِ النَّاسِ بِغَيْرِ طَيِّبِ نَفْسٍ يَكُونُ إِمَّا بِغَيْرِ مَرْضَاةِ أَصْحَابِهَا  
بِالْغَضَبِ وَالتَّعَدِّيِّ، وَالْخِيَانَةِ وَالْخَدِيعَةِ، وَالسَّرْقَةِ وَالْحِرَابَةِ، وَالنَّصَبِ  
وَالْإِحتِيَالِ.

وَإِمَّا بِمَرْضَاةِ أَصْحَابِهَا بِعُقُودِ فَاسِدَةٍ مِثْلَ الرِّبَا وَالرَّشْوَةِ، أَوْ الْقِمَارِ بِجَمِيعِ  
أَنْوَاعِهِ، أَوْ حُلُوفِ الْكَاهِنِ، أَوْ مَهْرِ الْبَغَايَا وَمَا أَشْبَهَهُ، فَهَذَا كُلُّهُ حَرَامٌ  
وَبَعْضُهُ أَشَدُّ حَرَمَةً مِنْ بَعْضٍ.





فقد قال تعالى: {وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا  
فَقَدْ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا} [الأحزاب: ٥٨].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مرَّ على  
صُبْرَةِ طَعَامٍ فَأَدْخَلَ يَدَهُ فِيهَا، فَنَالَتْ أَصَابِعُهُ بَلَلًا فَقَالَ: «مَا هَذَا يَا  
صَاحِبَ الطَّعَامِ؟» قَالَ أَصَابَتْهُ السَّمَاءُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «أَفَلَا جَعَلْتَهُ  
فَوْقَ الطَّعَامِ كَيْ يَرَاهُ النَّاسُ، مَنْ غَشَّ فَلَيْسَ مِنِّي»<sup>(١)</sup>.

وأما الربا فقد جاء تحريمه في القرآن الكريم، قال الله تعالى: {الَّذِينَ  
يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ}  
[البقرة: ٢٧٥].

وعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
أَكِلَ الرِّبَا، وَمُؤْكَلَهُ، وَكَاتِبَهُ، وَشَاهِدِيهِ»، وَقَالَ: «هُمْ سَوَاءٌ»<sup>(٢)</sup>.  
وروى أبو هريرة رضي الله عنه أن النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ  
الْغُرْرِ<sup>(٣)</sup>.

أَمَّا الْأَكْلُ بِالشَّفَاعَةِ فهو ما يأخذه الإنسان من غيره على أن يشفع له  
عند غاصبٍ أو ما أشبهه ليردَّ حقَّه، أو مطلق الشَّفَاعَةِ عند مَنْ يُعْظَمُ،

(١) رواه مسلم (١٠٢).

(٢) رواه مسلم (١٥٩٨)، والترمذي (١٢٠٦)، وأبو داود (٣٣٣٣).

(٣) رواه مسلم (١٥١٧).



وسواء اشترط الشافع أم لا . فقد روى أبو أمامة الباهلي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «مَنْ شَفَعَ لِأَخِيهِ بِشَفَاعَةٍ، فَأَهْدَى لَهُ هَدِيَّةً عَلَيْهَا فَقَبِلَهَا، فَقَدْ أَتَى بَابًا عَظِيمًا مِنْ أَبْوَابِ الرَّبِّ»<sup>(١)</sup>.

قال بعض أهل العلم: وذلك لأنَّ الشَّفَاعَةَ الحسنة مندوبٌ إليها، وقد تكون واجبةً، فأخذُ الهدية عليها يُضَيِّعُ أجرها كما أنَّ الربَّ يضيِّعُ الحلالَ.

وأما الأكل بالدين فهو التَّظَاهُرُ بالاستقامة والصَّلاح احتيالاً على أموال النَّاسِ فيعطى لأجله، وتُرَوِّجُ تجارته للبركة المزعومة، فهذا حرامٌ لأنَّه لم يصادف محله.

### مُحَرَّمَاتٌ أُخْرَى

قال المؤلف رحمه الله: "وَتَأْخِيرُ الصَّلَاةِ عَنْ أَوْقَاتِهَا، وَلَا يَحِلُّ لَهُ صُحْبَةُ فَاسِقٍ وَلَا مُجَالَسَتُهُ لِغَيْرِ ضَرُورَةٍ، وَلَا يَطْلُبُ رِضَا الْمَخْلُوقِينَ بِسَخَطِ الْخَالِقِ، قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: {وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ إِنْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ}، وَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: "لَا طَاعَةَ لِمَخْلُوقٍ فِي مَعْصِيَةِ الْخَالِقِ".

قال أبو محمد: ما زال المؤلف رحمه الله يتابع ذكرَ محَرَّمَاتٍ أُخْرَى، يجب على المسلم التَّنبُّه لها ، فذكر جملة منها:

(١) رواه أبو داود (٣٥٤١)، وحسنه الألباني.

أحدها: أنه يحرم على المرء تأخير الصلّاة عن وقتها الاختياري فضلاً عن الضّروري، وسيأتي بيان ذلك في أبواب الصلّاة، بحول الله تعالى.

فمن أخر الصلّاة عن وقتها بغير عذر شرعيّ مقبول فهو آثم، وقد أتى كبيرة لقول الله تعالى: {فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهَوَاتِ ۖ فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا} [مريم: ٥٩].

وقال سبحانه: {فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ} [الماعون: ٥-٤]. وقال سبحانه: {إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا} [النساء: ١٠٣].

الثاني: لا يحلّ للمرء أن يصاحب الفجرة الفسقة؛ إلا أن يجمعه بهم عملٌ أو طريقٌ، أو نوى دعوتهم لله مع ضمان عدم الانسياق معهم، لأنّ الطباع تسرق والمخالطة تؤثر، فقد قال تعالى: {وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ} [هود: ١١٣].

وقد قال صلى الله عليه وسلم: «المرء على دين خليله، فلينظر أحدكم من يخالل». وقال صلى الله عليه وسلم: «لَا تُصَاحِبْ إِلَّا مُؤْمِنًا وَلَا يَأْكُلْ طَعَامَكَ إِلَّا تَقِيٌّ».

الثالث: تقدّم التحذير من تقديم رضا الخلق على الخالق، وذكر الأدلّة على ذلك بما فيه كفاية، والله الحمد.



## الْعِلْمُ قَبْلَ الْعَمَلِ

قال المؤلف رحمه الله: "ولا يحلُّ له أَنْ يَفْعَلَ فِعْلاً حَتَّى يَعْلَمَ حُكْمَ اللَّهِ فِيهِ، وَيَسْأَلَ الْعُلَمَاءَ، وَيَقْتَدِيَ بِالْمُتَّبِعِينَ لِسُنَّةِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَيَسْأَلَ الْعُلَمَاءَ، الَّذِينَ يَدُلُّونَ عَلَى طَاعَةِ اللَّهِ وَيُحَذِّرُونَ مِنْ اتِّبَاعِ الشَّيْطَانِ، وَلَا يَرْضَى لِنَفْسِهِ مَا رَضِيَهِ الْمُفْلِسُونَ الَّذِينَ ضَاعَتْ أَعْمَارُهُمْ فِي غَيْرِ طَاعَةِ اللَّهِ تَعَالَى، فَيَا حَسْرَتَهُمْ وَيَا طُولَ بُكَائِهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، نَسْأَلُ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَنْ يُوَفِّقَنَا لِاتِّبَاعِ سُنَّةِ نَبِيِّنَا وَشَفِيعِنَا وَسَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ".

قال أبو محمد: ههنا مسائل:

أَوَّلُهَا: لَا يَحِلُّ لِلْمَكَلَّفِ أَنْ يَفْعَلَ أَيَّ فِعْلٍ مِنَ الْعِبَادَاتِ أَوْ الْمَعَامَلَاتِ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَعْلَمَ حُكْمَ اللَّهِ فِي ذَلِكَ، قَالَ تَعَالَى: {فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ} [الأنبياء: ٧]. وَقَالَ سُبْحَانَهُ: {وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ}. [الإسراء: ٣٦].

الثَّانِي: يَجِبُ عَلَى الْعَامِّيِّ وَالْمُسْلِمِ الْمُبْتَدِئِ أَنْ يَقْتَدِيَ بِأَهْلِ السُّنَّةِ الْمَطْهُرَةِ فِي جَمِيعِ أَعْمَالِهِ وَأَقْوَالِهِ وَعِبَادَاتِهِ؛ لِأَنَّهُمْ يَدُلُّونَ بِجَمِيعِ أَحْوَالِهِمْ عَلَى طَاعَةِ اللَّهِ، وَيُحَذِّرُونَ مِنْ اتِّبَاعِ الشَّيْطَانِ، فَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: {وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ

مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ  
جَهَنَّمَ ۚ وَسَاءَتْ مَصِيرًا} [النساء: ١١٥].

وعن العرباض بن سارية رضي الله عنه قال: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى  
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَاتَ يَوْمٍ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا فَوَعظَنَا مَوْعِظَةً بَلِيغَةً ذَرَفَتْ مِنْهَا  
الْعُيُونُ وَوَجِلَتْ مِنْهَا الْقُلُوبُ، فَقَالَ قَائِلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَأَنَّ هَذِهِ مَوْعِظَةٌ  
مُودِّعٌ، فَمَاذَا تَعْهَدُ إِلَيْنَا؟ فَقَالَ: «أَوْصِيكُمْ بِتَقْوَى اللَّهِ وَالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ،  
وَإِنْ عَبْدًا حَبَشِيًّا، فَإِنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ بَعْدِي فَسِيرَى اخْتِلَافًا كَثِيرًا،  
فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الْمَهْدِيِّينَ الرَّاشِدِينَ، تَمَسَّكُوا بِهَا وَعَضُّوا عَلَيْهَا  
بِالنَّوَاجِدِ»<sup>(١)</sup>.

الثَّالِثُ: يجبُ على المسلم التَّحَرُّزُ عن المفلسين الذين ضاعت أعمارهم  
في المعاصي.

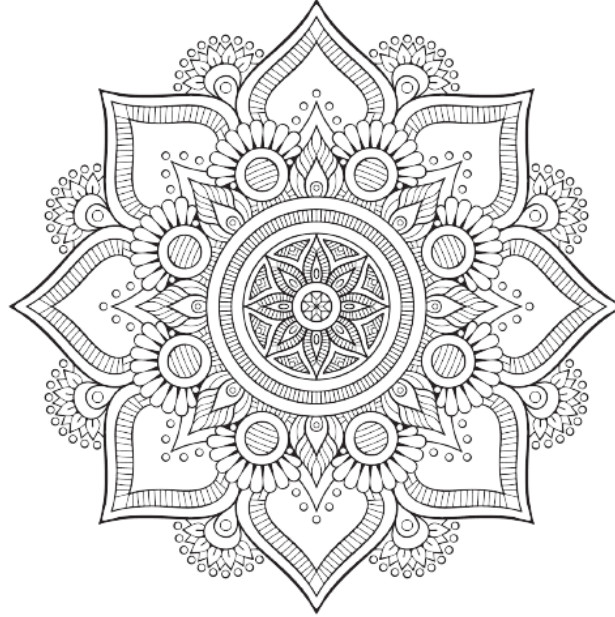
وقَدْ عَرَّفَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَفْلِسَ فيما رواه عنه أبو  
هريرة رضي الله عنه عند مسلم أنه سَأَلَ الصَّحَابَةَ رضي الله عنهم مَرَّةً:  
«أَتَدْرُونَ مَا الْمَفْلِسُ؟» قَالُوا: الْمَفْلِسُ فِينَا مَنْ لَا دِرْهَمَ لَهُ وَلَا مَتَاعَ،  
فَقَالَ: «إِنَّ الْمَفْلِسَ مِنْ أُمَّتِي يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِصَلَاةٍ، وَصِيَامٍ، وَزَكَاةٍ، وَيَأْتِي  
قَدْ شَتَمَ هَذَا، وَقَذَفَ هَذَا، وَأَكَلَ مَالَ هَذَا، وَسَفَكَ دَمَ هَذَا، وَضَرَبَ هَذَا،

(١) رواه أبو داود (٤٦٠٧)، والترمذي (٢٨٧٠)، وابن ماجه (٤٣)، وقال الترمذي: هذا

حديث حسن صحيح.

فَيُعْطَى هَذَا مِنْ حَسَنَاتِهِ، وَهَذَا مِنْ حَسَنَاتِهِ، فَإِنْ فَنِيَتْ حَسَنَاتُهُ قَبْلَ أَنْ  
يُقْضَى مَا عَلَيْهِ أُخِذَ مِنْ خَطَايَاهُمْ فَطُرِحَتْ عَلَيْهِ، ثُمَّ طُرِحَ فِي النَّارِ»<sup>(١)</sup>.

وبهذا تكونُ المقدمةُ قد انتهت بحمدِ الله تعالى، وسنبداً بالمسائل الفقهية  
العملية، والله الموفق.



---

( ١ ) رواه مسلم ( ٢٥٨١ ) .



## فَصْلٌ فِي الطَّهَّارَةِ

الطهارة: مصدر طَهَّرَ، وهي في اللغة: النَّظَافَةُ والنَّزَاهَةُ من الدَّنَسِ.  
وشرعًا: إزالة النِّجَاسَةِ أو مَا فِي معناها بالماءِ؛ وما فِي معناهُ، وهي واجبةٌ  
بالكتابِ والسُّنَّةِ والإجماعِ.

### أَقْسَامُ الطَّهَّارَةِ

قال المؤلف رحمه الله: "الطَّهَّارَةُ قِسْمَانِ: طَهَّارَةٌ حَدَثٍ وَطَهَّارَةٌ خَبَثٍ، وَلَا  
يَصِحُّ الْجَمِيعُ إِلَّا بِالْمَاءِ الطَّاهِرِ الْمُطَهَّرِ، وَهُوَ الَّذِي لَمْ يَتَغَيَّرْ لَوْنُهُ أَوْ طَعْمُهُ  
أَوْ رَائِحَتُهُ بِمَا يُفَارِقُهُ غَالِبًا، كَالزَّيْتِ وَالسَّمَنِ وَالْدَّسَمِ كُلِّهِ، وَالْوَدَحِ  
وَالصَّابُونِ وَالْوَسَخِ وَنَحْوِهِ، وَلَا بِأَسْ بِالثَّرَابِ وَالْحَمَاءِ وَالسَّبِيخَةِ وَالْأَجَرِّ  
وَنَحْوِهِ".

---

قال أبو محمد: وههنا مسائل:

أحدها: الطَّهَّارَةُ إمَّا أَنْ تَكُونَ لِإِزَالَةِ نَجَاسَةٍ مَعْنَوِيَّةٍ؛ فَهِيَ طَهَّارَةٌ حَدَثٍ،  
وإمَّا أَنْ تَكُونَ لِإِزَالَةِ نَجَاسَةٍ عَيْنِيَّةٍ؛ فَهِيَ طَهَّارَةٌ خَبَثٍ، سواء كانت في لباس  
المصلي أو مكان صلاته أو بدنه.



والحدث إمَّا أصغرُ يوجبُ الوضوءَ، أو أكبرُ يوجبُ الاغتسالَ للبدنِ كُلِّه، فإن لم يكن ماءً فالتيمُّمُ يقومُ مقامَ الوضوءِ والاغتسالِ.

الثَّاني: المياهُ ثلاثة:

١. طهورٌ، وهو الماء الطَّاهِرُ المُطَهَّرُ، ويصلحُ للعادة والعبادة، وهو ما بقي على أصله فلم تتغيَّرْ إحدى أوصافه الثلاثة من لونٍ أو طعمٍ أو رائحةٍ، مثل مياه الأمطار والثَّلُوج وما أشبهها.
- أو تغيَّرتْ بأمرٍ لا ينفكُّ عنه، أو يصلحُه؛ كالمُلاحِ والطُّحْلِ والحمأة، والآجِرِ والمَغْرَةِ وغيرها؛ كمياه البحارِ والأنهارِ والآبارِ، والغدرانِ وغيرها.
٢. الطَّاهِرُ، وهو الذي يصلحُ للعادة ولا يصلحُ للعبادة، وهو الماء الذي تغيَّرتْ إحدى أوصافه الثلاثة بشيءٍ طاهرٍ يمكنه الاستغناء عنه، ولا مدخلَ له في إصلاحه. وهذا كماء الزَّهرِ والشَّايِ والعصائرِ، والسَّمَنِ في الماء وما إلى ذلك.

٣. النَّجَسُ، وهو الذي لا يصلحُ للعادة ولا للعبادة، وهو كلُّ ما تغيَّرتْ إحدى أوصافه بنجاسةٍ تحدُّثُ فيه، لكن يجوزُ أن ينتفعَ بهذا الماءِ في غير مسجدٍ؛ كسقي شجرٍ وإطعامِ بهيمةٍ وسقيها.

والأصل في هذا الباب حديث بئر بضاعة الذي رواه أحمد في المسند وصححه، وأبو داود في السنن وغيرهما من حديث أبي سعيد الخدري رضي





الله عنه قال: قيل: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتَتَوَضَّأُ مِنْ بَرٍّ بُضَاعَةٌ؟ وَهِيَ بَرٌّ يُلْقَى فِيهَا الْحَيْضُ، وَحُومُ الْكِلَابِ، وَالتَّنُّ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ الْمَاءَ طَهُورٌ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ»<sup>(١)</sup>.

وللحديث شواهد عديدة وصحَّحه جماعة من الأئمة الأعلام.

وقد روى ابن ماجه في السنن الحديث من رواية أبي أمامة رضي الله عنه بلفظ: «إِنَّ الْمَاءَ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ إِلَّا مَا غَلَبَ عَلَى رِيحِهِ وَطَعْمِهِ وَلَوْنِهِ»<sup>(٢)</sup>. وهذه الزيادة ضعيفة باتفاق أهل الحديث، لكنَّها مجمعٌ على مضمونها كما نصَّ على ذلك ابن المنذر وغيره من العلماء، وقال تعالى عن ماء السماء: {وَهُوَ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَّاحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ ۖ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا} [الفرقان: ٤٨].

وأصلُ قاعدة الطَّهارة بما تغيَّرت إحدى أوصافه بشيءٍ لا ينفكُّ عنه أو يصلحُه؛ الوضوءُ من ماءِ البحرِ، فقد روى مالك في الموطأ عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: جاء رجلٌ إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا نَرْكَبُ الْبَحْرَ، وَنَحْمِلُ مَعَنَا الْقَلِيلَ مِنَ الْمَاءِ، فَإِنْ تَوَضَّأْنَا بِهِ

---

(١) رواه أحمد في المسند (٣١/٣) وصحَّحه، وأبو داود في السنن (٦٧)، والنسائي في المجتبى (٣٢٦)، والترمذي في الجامع (٦٦) وحسنه.

(٢) سنن ابن ماجه (٥٢١).

عَطَشْنَا، أَفْتَوَضَّا بِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «هُوَ الطَّهُّورُ  
مَاؤُهُ الْحِلُّ مَيْتَتُهُ»<sup>(١)</sup>.

الثَّالِثُ: مشهور المذهب أَنَّ كَلَا الطَّهَارَتَيْنِ الْحَدُثُ وَالْحَبْثُ لَا تَجْزِئَانِ  
إِلَّا بِالْمَاءِ الطَّهُّورِ، فَلَا يَجُوزُ الْوُضُوءُ وَلَا الْغَسْلُ بِمَاءِ الزَّهْرِ، أَوْ الشَّيْءِ، أَوْ  
الْعَصِيرِ، كَمَا أَنَّ النَّجَاسَةَ عَلَى الْبَدَنِ، أَوْ اللَّبَاسِ، أَوْ الْمَكَانِ، لَا تَطْهَرُ بِغَيْرِ  
الطَّهُّورِ، وَلَوْ ذَهَبَتْ عَيْنُهَا، فَإِنَّ حَكْمَهَا بَاقٍ.

وقد ذهب ابنُ عبد السلام الهواري إلى أَنَّ النَّجَاسَةَ يُمْكِنُ إِزَالَتُهَا بِأَيِّ  
شَيْءٍ يَزِيلُ عَيْنَهَا، وَيُوجَدُ جَمَلَةٌ مِنَ الْأَدَلَّةِ تُؤَيِّدُ هَذَا الْقَوْلَ مِنْهَا مَا رَوَاهُ  
الإمام أحمد وأبو داود الطيالسي في مسنده أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
قَالَ: «إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْمَسْجِدِ فَلْيَقْلِبْ نَعْلَيْهِ وَلْيَنْظُرْ فِيهِمَا؛ فَإِنْ رَأَى  
خَبثًا فَلْيَمْسَحْهُ بِالْأَرْضِ ثُمَّ لِيَصِلْ فِيهِمَا»<sup>(٢)</sup>.

---

١ (الموطأ (٤٩). ورواه أحمد (٨٧٣٥) وأصحاب السنن: أبو داود (٨٣) والترمذي (٦٩)  
والنسائي (٥٩) وابن ماجه (٣٨٦). وصححه البخاري والترمذي، وقال: حسن صحيح،  
وجماعة من أهل الحديث.

٢ (رواه أحمد (٢٠/٣)، وأبو داود الطيالسي في مسنده (٣٦٠)، وصححه ابن خزيمة  
(٧٨٦)، وابن حبان في موارد الظمان (٣٦٠)، والحاكم (٢٦٠/١) ووافقه الذهبي.



وما رواه الإمام مالك في الموطأ عن أم سلمة رضي الله عنها أَنَّ امرأةً  
قالت لها: إِنِّي امرأةٌ أُطِيلُ ذَيْلِي، وَأَمْشِي فِي الْمَكَانِ الْقَدِيرِ. قَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ:  
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يُطَهِّرُهُ مَا بَعْدَهُ»<sup>(١)</sup>.

### فَصْلٌ فِي التَّطَهُّرِ مِنَ النَّجَاسَةِ

قال رحمه الله: "فَصْلٌ: النَّجَاسَةُ الْعَيْنِيَّةُ: إِذَا تَعَيَّنَتِ النَّجَاسَةُ غُسِلَ مُحَلُّهَا،  
فَإِنْ التَّبَسَّتْ غُسِلَ الثَّوْبُ كُلُّهُ، وَمَنْ شَكَّ فِي إِصَابَةِ النَّجَاسَةِ نَضَحَ، وَإِنْ  
أَصَابَهُ شَيْءٌ شَكَّ فِي نَجَاسَتِهِ فَلَا نَضَحَ عَلَيْهِ، وَمَنْ تَذَكَّرَ النَّجَاسَةَ وَهُوَ فِي  
الصَّلَاةِ قَطَعَ إِلَّا أَنْ يَخَافَ خُرُوجَ الْوَقْتِ، وَمَنْ صَلَّى بِهَا نَاسِيًا وَتَذَكَّرَ بَعْدَ  
السَّلَامِ أَعَادَ فِي الْوَقْتِ".

قال أبو محمد: ههنا مسائل:

أحدها: مشهورُ المذهبِ والرَّاجِحُ من حيثِ الدَّلِيلُ وجوبُ غَسْلِ  
النَّجَاسَةِ الْمُحَقَّقَةِ بِشَرَطِ الْقُدْرَةِ عَلَى ذَلِكَ وَالذِّكْرِ، فقد قال تعالى: {وَتِيَابُكَ  
فَطَهَّرَ وَالرَّجَزَ فَاهْجُرْ} [المدثر: ٥-٤].

وقال صلى الله عليه وسلم لمن سأله هل يصلي في الثوب الذي يأتي فيه  
أهله؟ فقال: «نعم إلا أن يرى فيه شيئاً، فيغسله»<sup>(١)</sup>.

(١) الموطأ (٥٠)، رواه أحمد (٢٦٤٨٨) وأبو داود (٣٨٣) والترمذي (١٤٣)، وابن ماجه

(٥٣١)، وصححه الألباني لشواهده.

وروى النسائي وأبو داود وابن ماجه بسند صحيح عن معاوية بن أبي  
سفيان قال لأُم حبيبة رضي الله عنها: هَلْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ يُصَلِّي فِي الثَّوْبِ الَّذِي يُجَامِعُ فِيهِ؟ قَالَتْ: «نَعَمْ، إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ  
أَذَى» (٢).

الثَّانِي: إِذَا تَيَقَّنَ مِنْ نَجَاسَةٍ فِي ثَوْبٍ؛ لَكِنَّهُ لَمْ يَدْرِ أَيْنَ مَكَانَهَا، فَعَلِيهِ غَسْلُ  
الثَّوْبِ كُلِّهِ، لِأَنَّ الذِّمَّةَ لَا تَبْرَأُ إِلَّا بِذَلِكَ، إِذَا لَوْ غَسَلَ أَيَّ جُزْءٍ مِنَ الثَّوْبِ  
وهو غير متيقن من نجاسته؛ فسيبقى احتمال النجاسة قائماً، ولو صلى  
بنجاسة فصلاته باطلة، وهذا من باب مَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ فَهُوَ  
واجبٌ.

الثَّالِثُ: مَنْ وَقَعَ شَيْءٌ نَجِسٌ بِجَوَارِهِ فَشَكَّ هَلْ وَقَعَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْهُ؛  
فَعَلِيهِ أَنْ يَنْضَحَ ثَوْبَهُ وَجُوبًا عَلَى مَشْهُورِ الْمَذْهَبِ، وَقَالَ الْقَاضِي عَبْدُ  
الْوَهَّابِ اسْتِحْبَابًا. وَفَائِدَةُ النَّضْحِ تَطْيِيبُ النَّفْسِ وَمُدَافَعَةُ الشَّيْطَانِ، وَقَطْعُ  
الْوَسْوسَةِ.

---

(١) رواه ابن ماجه (٥٤٢) وهو صحيح.

(٢) رواه النسائي (٢٩٤)، وأبو داود (٣٦٦)، وابن ماجه (٥٤٠).



والأصلُ في هذا ما رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه بسند صحيح عن  
سفيان بن الحكم الثَّقَفي قال: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «إِذَا  
بَالَ يَتَوَضَّأُ وَيَنْتَضِحُ»<sup>(١)</sup>.

وفي رواية: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَالَ ثُمَّ نَضَحَ فَرَجَّهُ.  
قال أبو محمد: قول القاضي عبد الوهاب أرجح، لَأَنَّهُ شَكَّ فِي إِصَابَتِهِ  
النَّجَاسَةَ وَلَمْ يَتَيَقَّنْ، وَالْيَقِينُ لَا يَزُولُ بِالشَّكِّ.

الرَّابِعُ: مَنْ أَصَابَهُ شَيْءٌ لَا يَدْرِي أَنْجَسَ هُوَ أَمْ طَاهَرُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، لَا  
غَسَلَ وَلَا نَضَحَ، فَقَدْ مَرَّ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَوْمًا فَسَقَطَ عَلَيْهِ  
شَيْءٌ مِنْ مِيزَابٍ، وَمَعَهُ صَاحِبٌ لَهُ، فَقَالَ: يَا صَاحِبَ الْمِيزَابِ مَاؤُكَ طَاهَرُ  
أَوْ نَجَسٌ؟ فَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: "يَا صَاحِبَ الْمِيزَابِ لَا تَخْبِرْنَا، وَمَضَى".  
ذكره الإمام أحمد.

الخامس: إِذَا تَذَكَّرَ النَّجَاسَةَ وَهُوَ يَصَلِّيُ فَعَلَيْهِ قَطْعُ صَلَاتِهِ فَوْرًا، وَلَوْ  
أَمَكَنَهُ نَزْعُهَا وَهُوَ يَصَلِّيُ عَلَى الْمَشْهُورِ، فَإِنْ كَانَ الْوَقْتُ ضَيْقًا أَتَمَّ صَلَاتَهُ  
وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، لِأَنَّ الضَّرُورَاتِ تَبِيحُ الْمَحْظُورَاتِ، وَ قَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى:  
{ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ } [التغابن من الآية: ١٦].

(١) رواه أبو داود (١٦٦)، والنسائي (١٠٢)، وابن ماجه (٤٦١).

قال أبو محمد: والراجح أنه إذا أمكنه نزع الثوب أو الفعل فلا قطع عليه، فقد روى أحمد وأبو داود وغيرهما عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي في نعليه، فجاءه جبريل عليه السلام، فأخبره أن فيهما أذى فخلعهما، وخلع الصحابة نعالهم تبعاً له، ولم يُعد الصلاة<sup>(١)</sup>.

السادس: من صلى بنجاسة ناسياً لها فعليه أن يعيد الصلاة استحباباً في الوقت ولو الاضطراري، وإنما استحَبَّ أصحابنا ذلك حتى تبرأ ذمته بيقين، والله الموفق.

### فصل في فرائض الوضوء

الوضوء: مشتق من الوضاعة، وهي النَّظَافَةُ والحُسْنُ، والفرائض جمع فريضة، بمعنى مفروضة، وهي الأمر الواجب الذي يثاب فاعله تعبدًا، ويأثم تاركه من غير عذر شرعي.

والوضوء بالضم: اسم للفعل فهو مصدر توضعاً، والوضوء بالفتح: اسم للماء المعد للطهر.

---

(١) رواه أحمد (٢٠/٣)، وأبو داود (٦٥٠).

قال الأخضري رحمه الله: "فصل: فرائض الوضوء سبع: النية، وغسل الوجه، وغسل اليدين إلى المرفقين، ومسح الرأس، وغسل الرجلين إلى الكعبين، والدلك، والفور".

قال أبو محمد:

الوضوء مشروع بالكتاب والسنة والإجماع، قال الله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ} [المائدة: ٦].

وقد روى البخاري عن همام بن منبه، أنه سمع أبا هريرة يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ مَنْ أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ»<sup>(١)</sup>.

وقد ذكر المصنف أن فرائض الوضوء سبعة، وهذا مشهور المذهب. أولها: النية، وهي عزم القلب على فعل الوضوء ومحلها القلب، وتكون مقارنة للفعل، ودليلها من آية المائدة آفة الذكر: {إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ} أي نويتم الصلاة.

١ ( رواه البخاري (١٣٥)، ومسلم (٢٢٥).

وحديث عمر رضي الله عنه قال: سمعتُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم يقول: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا، أَوْ إِلَى امْرَأَةٍ يَنْكِحُهَا، فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ»<sup>(١)</sup>.

الثَّانِي: غَسْلُ الْوَجْهِ، وَحَدُّهُ مِنْ مَنَابِتِ شَعْرِ الرَّأْسِ الْمُعْتَادِ إِلَى مُنْتَهَى الدَّقَنِ، وَمِنْ شَحْمَةِ الْأُذُنِ الْيَمْنَى لِلْيَسْرَى، وَإِنَّمَا قَلْنَا الْمُعْتَادَ لِنُخْرِجَ الْأَصْلَعَ وَالْأَغْمَ.

الثَّالِثُ: غَسْلُ الْيَدَيْنِ إِلَى الْمَرْفَقَيْنِ، وَالْمَرْفَقَانِ دَاخِلَانِ فِي الْوُضُوءِ، لِمَا رَوَى مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ تَوَضَّأَ «ثُمَّ غَسَلَ يَدَهُ الْيُمْنَى حَتَّى أَشْرَعَ فِي الْعَضُدِ، ثُمَّ يَدَهُ الْيُسْرَى حَتَّى أَشْرَعَ فِي الْعَضُدِ»، ثُمَّ قَالَ: «هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَوَضَّأُ»<sup>(٢)</sup>.

الرَّابِعُ: مَسْحُ الرَّأْسِ، فَيَجِبُ عَلَى الْمَشْهُورِ مَسْحُ جَمِيعِ الرَّأْسِ، فَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى مَسْحِ بَعْضِهِ لَمْ يُجْزِهِ، وَالْوَجْهَ الْأَكْمَلُ فِيهِ أَنْ يَبْدَأَ مِنْ مُقَدِّمِ الرَّأْسِ إِلَى مُؤَخَّرِهِ؛ مِنْ أَعْلَى الْجَبْهَةِ إِلَى مُنْتَهَى الْجُمُجْمَةِ حَيْثُ يَلْتَحِمُ الرَّأْسُ بِفَقَارِ الْعُنُقِ، وَمِنْ الْأُذُنِ لِلْأُذُنِ مَعَ مَسْحِ شَعْرِ الصَّدَغَيْنِ فَوْقَ الْعِظَمِ النَّاتِي الَّذِي يُحَلِّقُهُ الْمُحَرِّمُ مَعَ شَعْرِ رَأْسِهِ عِنْدَ التَّحَلُّلِ مِنَ الْإِحْرَامِ.

---

(١) رواه مالك في "الموطأ" رواية محمد بن الحسن (٩٨٣)، والبخاري (١)، ومسلم (١٩٠٧).

(٢) صحيح مسلم (٢٤٦).



وأصل وجوب مسح الرأس كله هو آية المائدة: {وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ} وفي حديث عبد الله بن زيد من صفة الوضوء النبوي: «ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَهُ بِيَدَيْهِ، فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَدْبَرَ»<sup>(١)</sup>.

ويجب على الرجل والمرأة مسح ما تدلّ من شعرهما لأنّه من الرأس.

الخامس: غسل الرجلين إلى الكعبين، وهما العظامانِ الناتانِ عند مفصل السّاقين، ويجب على المتوضئ أن يتتبع عقبيه لئلا يترك لمعة فيبطل وضوؤه لآية: {وَأَرْجُلُكُمُ إِلَى الْكَعْبَيْنِ}.

وروى البخاري ومسلم عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه أنّه قال: تَخَلَّفَ عَنَّا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَفَرَةٍ سَافَرْنَاهَا فَأَدْرَكَنَا وَقَدْ أَرْهَقْتَنَا الصَّلَاةَ وَنَحْنُ نَتَوَضَّأُ، فَجَعَلْنَا نَمْسَحُ عَلَى أَرْجُلِنَا، فَنَادَى بِأَعْلَى صَوْتِهِ: «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ» مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا<sup>(٢)</sup>.

السادس: الدّلْكُ، وهو إمرارُ باطنِ اليدِ على العضوِ إمراراً مُتوسِّطاً، ولا يُشترطُ فيه أن يكونَ مصاحباً لصبِّ الماء، بل يكفي بقاء رطوبته وأثره على العضوِ المغسولِ، ومشهور المذهب أنّ وجوبه لذاته، بمعنى حتّى لو تحقّق وصول الماء للبشرة.

(١) رواه البخاري (١٨٥)، ومسلم (٢٣٥)، من طريق مالك في الموطأ (٢٣).

(٢) صحيح البخاري (٦٠)، ومسلم (٥٤١).

وذهب اللخمي والبرزلي وجمع من المحققين إلى أنه واجب لإيصال الماء للبشرة؛ فإن حصل ذلك أجزأه وإن لم يأت به، وهذا أرجح، والله أعلم<sup>(١)</sup>.

ودليل وجوب الدلك ما جاء عن عبد الله بن زيد رضي الله عنه قال: "أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ فَجَعَلَ يَقُولُ: «هَكَذَا يَدْلُكُ»"<sup>(٢)</sup>.

وفي صحيح ابن حبان عن عباد بن تميم، عن عمه، قال: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَوَضَّأُ، فَجَعَلَ يَدْلُكُ ذِرَاعِيهِ»<sup>(٣)</sup>.

ولحديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: بَتُّ عِنْدَ خَالَتِي مَيْمُونَةَ لَيْلَةً فَقَامَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ اللَّيْلِ، فَلَمَّا كَانَ فِي بَعْضِ اللَّيْلِ قَامَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «فَتَوَضَّأَ مِنْ شَنْ مُعَلَّقٍ وَضُوءًا خَفِيفًا - يُخَفِّفُهُ عَمَرُو وَيُقَلِّلُهُ -، وَقَامَ يُصَلِّي»<sup>(٤)</sup>.

ومعنى يخففه: لا يكثر الدلك، ويقلله؛ أي لا يزيد على مرّة مرّة. السَّابِعُ: الفور؛ ويعبر عنه بالموالاة كذلك، أي الإتيان بأفعال الوضوء كلّها في فورٍ واحدٍ؛ بدون تفريقٍ فاحشٍ مع الذكرِ والقُدرة، دون العجز والنسيان على مشهور المذهب، والمعتبر في التفريق طول الزمان عرفاً، فما

(١) انظر التبصرة للخمّي (١/١٢٤).

(٢) رواه أحمد في مسنده (١٦٤٤١)، وصححه ابن خزيمة.

(٣) صحيح ابن حبان (١٠٨٢).

(٤) رواه البخاري (١٣٨)، ومسلم (٧٦٣).

يَعْدُهُ الْعَرَفُ طَوْلًا فَهُوَ طَوَّلٌ، وَقَدْ مَثَّلُوا لَهُ بِجَفَافِ الْأَعْضَاءِ فِي الْوَقْتِ الْمَعْتَدِلِ.

ودليل وجوب الفورِ حديثُ عمر رضي الله عنه أَنَّ رَجُلًا تَوَضَّأَ فَتَرَكَ مَوْضِعَ ظَفْرِ عَلَى قَدَمِهِ فَأَبْصَرَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «ارْجِعْ فَأَحْسِنْ وُضُوءَكَ» فَرَجَعَ، ثُمَّ صَلَّى (١).

وحديثُ خالد بن معدان رضي الله عنه عن بعض أصحاب النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى رَجُلًا يُصَلِّي فِي ظَهْرِ قَدَمِهِ لُمْعَةً قَدَرُ الدَّرْهِمِ، لَمْ يُصِبْهَا الْمَاءُ فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُعِيدَ الْوُضُوءَ وَالصَّلَاةَ» (٢).

### سُنَنُ الْوُضُوءِ

قال رحمه الله: "وَسُنَنُهُ: غَسْلُ الْيَدَيْنِ إِلَى الْكُوعَيْنِ عِنْدَ الشُّرُوعِ، وَالْمَضْمَضَةُ وَالِاسْتِنْشَاقُ، وَرَدُّ مَسْحِ الرَّأْسِ، وَمَسْحُ الْأُذُنَيْنِ، وَتَجْدِيدُ الْمَاءِ لَهُمَا، وَالتَّرْتِيبُ بَيْنَ الْفَرَائِضِ".

---

(١) رواه مسلم (٥٧٥).

(٢) رواه أحمد (٤٥٤/٣)، وأبو داود (١٧٥) بسند جيد واللفظ له.



قال أبو محمد: ذكر المؤلف رحمه الله ههنا ثمان سنن للوضوء، وبعضهم يجعلها سبعة، والسنة عند أصحابنا ما حافظ عليه النبي صلى الله عليه وسلم ودعا إليه، ومع ذلك فمن تعمّد تركها فقد أساء، ووضوؤه صحيح، ولا ذنب في ذلك، وهذا تفصيل لهذه السنن:

أولها: غسل اليدين إلى الكوعين عند الشروع في الوضوء، فمن السنة غسل اليدين أولاً قبل البدء ببقية الأعضاء، فقد روى أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلْيَغْسِلْ يَدَهُ قَبْلَ أَنْ يُدْخِلَهَا فِي وَضُوئِهِ، فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ»<sup>(١)</sup>.

وظاهر الأمر الوجوب، لكن أصحابنا قالوا: إنَّ التعليل بالشك، ومن شك في نجاسة لمست يده فلا يجب عليه غسله.

وقد روى أبو داود والنسائي والترمذي وصححه الحافظ في "بلوغ المرام"، عن عبد خير الهمداني قال: أَتَانَا عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَدْ صَلَّى فَدَعَا بِطَهُورٍ، فَقُلْنَا مَا يَصْنَعُ بِالطَّهُورِ وَقَدْ صَلَّى مَا يُرِيدُ؛ إِلَّا لِيُعَلِّمَنَا، فَأُتِيَ بِإِنَاءٍ فِيهِ مَاءٌ وَطَسْتٌ «فَأَفْرَغَ مِنَ الْإِنَاءِ عَلَى يَمِينِهِ، فَغَسَلَ يَدَيْهِ ثَلَاثًا، ثُمَّ تَمَضَّمَضَ وَاسْتَنْشَرَ ثَلَاثًا، فَمَضْمَضَ وَنَشَرَ مِنَ الْكَفِّ الَّذِي يَأْخُذُ فِيهِ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، ثُمَّ غَسَلَ يَدَهُ الْيُمْنَى ثَلَاثًا، وَغَسَلَ يَدَهُ الشِّمَالِ ثَلَاثًا، ثُمَّ

(١) رواه مالك (٩) والبخاري (١٦٢).

جَعَلَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ فَمَسَحَ بِرَأْسِهِ مَرَّةً وَاحِدَةً، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَهُ الْيُمْنَى ثَلَاثًا، وَرِجْلَهُ الشِّمَالِ ثَلَاثًا»، ثُمَّ قَالَ: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَعْلَمَ وُضُوءَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَهُوَ هَذَا»<sup>(١)</sup>.

الثَّانِي والثَّلَاثُ والرَّابِعُ: المضمضة والاستنشاق والاستنثار، والمضمضة هي خضخضة الماء في الفم ثم مَجُّهُ، فلو لم يخضخضه أو لم يمجه لم يكن آخذًا بالسنة.

والاستنشاق هو جذب الماء بنفسه إلى داخل أنفه. والاستنثار عكس ذلك، وهو طرح الماء بنفسه خارج أنفه؛ مع وضع أصبعيه السبابة والإبهام من يده اليسرى على أنفه.

والحديث الماضي دليلٌ على هذه السُّنَنِ مع عدم ذكرها في آية المائدة آنفة الذكر، وقول النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ للأعرابي: «توضأ كما أمرك الله»<sup>(٢)</sup>.

وقد روى مسلم عن عائشة رضي الله عنها قالت: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «عَشْرٌ مِنَ الْفِطْرَةِ: قَصُّ الشَّارِبِ، وَإِعْفَاءُ اللَّحْيَةِ،

---

(١) رواه أبو داود (١١١) والنسائي (٩٢) والترمذي (٤٨).

(٢) رواه أبو داود (٨٥٨)، وحسنه الترمذي (٣٠٢)، وصححه الحاكم (٢٤٣/١): وهو جزء من حديث المسيء صلاته.



وَالسَّوَاكُ، وَاسْتِنْشَاقُ الْمَاءِ، وَقَصُّ الْأَظْفَارِ، وَغَسْلُ الْبَرَاجِمِ، وَنَتْفُ الْإِبْطِ، وَحَلْقُ الْعَانَةِ، وَانْتِقَاصُ الْمَاءِ. قَالَ زَكْرِيَّا: قَالَ مُصْعَبٌ: وَنَسِيتُ الْعَاشِرَةَ إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْمَضْمَضَةُ»<sup>(١)</sup>.

وعن لقيط بن صبرة رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «وَبَالِغٌ فِي الْإِسْتِنْشَاقِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَائِمًا»<sup>(٢)</sup>.

الخامس: رُدُّ مَسْحِ الرَّأْسِ مِنَ الْقَفَا إِلَى النَّاصِيَةِ، لحديث عبد الله بن زيد بن عاصم رضي الله عنه في صفة الوضوء النبوي فقال: «ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَهُ بِيَدَيْهِ، فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَدْبَرَ، بَدَأَ بِمُقَدِّمِ رَأْسِهِ حَتَّى ذَهَبَ بِهِمَا إِلَى قَفَاهُ، ثُمَّ رَدَّهُمَا إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي بَدَأَ مِنْهُ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ»<sup>(٣)</sup>.

السادس: مَسْحُ الْأُذُنَيْنِ ظَاهِرَهُمَا وَبَاطِنَهُمَا، وصفة المسح أن يمسح ما يلي الوجه بالسَّابَتَيْنِ؛ وما يلي الرَّأْسَ بِالْإِبْهَامَيْنِ، لحديث ابن عباس رضي الله عنه في صفة الوضوء النبوي: «ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ وَأُذُنَيْهِ بَاطِنَهُمَا بِالسَّبَّاحَتَيْنِ، وَظَاهِرَهُمَا بِإِبْهَامَيْهِ»<sup>(٤)</sup>.

١ ( صحيح مسلم (٢٦١).

٢ ( رواه أصحاب "السنن": أبو داود(١٤٢)، والنسائي (٨٧)، وابن ماجه (٤٠٧)، والترمذي (٧٨٨) وصححه.

٣ ( رواه البخاري (١٨٥)، ومسلم (٢٣٥) من طريق مالك (٥) وقد تقدّم.

٤ ( رواه النسائي (١٠٢).



ولفظ أبي داود: «فَمَسَحَ بِرَأْسِهِ وَأُذُنَيْهِ، فَغَسَلَ بَطُونَهُمَا وَظُهُورَهُمَا مَرَّةً وَاحِدَةً»<sup>(١)</sup>.

السَّابِعُ: تجديدُ الماءِ للأُذُنَيْنِ، وذلكُ بأخذِ ماءٍ جديدٍ للأُذُنَيْنِ بأن يأخذ الماءَ بيمينه ويفرغه على السَّابَةِ اليسرى مع إبهامها، وما اجتمع في كَفِّه اليسرى يفرغه على سَبَّاحَةِ يده اليمنى مع إبهامها، ثمَّ يمسحُ أذنيه ظاهرهما وباطنهما، وإن شاء غمس السَّابَتَيْنِ والإبهامين في الماء ثم يمسح بهما أذنيه.

فعن عبد الله بن زيد قال: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَوَضَّأُ فَأَخَذَ لِأُذُنَيْهِ خِلافَ الْمَاءِ الَّذِي مَسَحَ بِهِ رَأْسَهُ»<sup>(٢)</sup>.

الثَّامِنُ: التَّرتِيبُ بين الفرائض، فمن السُّنَّةِ أَنْ يُرتَّبَ بين أعضاء وضوئه، فيغسلُ الوجهَ قبل اليدين، واليدين قبل مسح الرأس، ومسح الرأس قبل غسل الرجلين، وعلى هذا فالتَّنكِيسُ مخالفٌ للسُّنَّةِ، فلو غسل رجله قبل وجهه كان تاركًا للسُّنَّةِ.

والحجَّةُ في هذا أَنَّ الواو في الآية ليست للتَّرتِيبِ، ولحديث مسلم الذي قال فيه النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَبْدَأُ بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ»<sup>(١)</sup>، وعموم

(١) سنن أبي داود (١٠٨).

(٢) رواه الحاكم في "المستدرک" (١٥١/١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٦٥/١) وصححه ووافقها الحافظ.

الأحاديث التي ذكرت وضوءه صلى الله عليه وآله وسلم، وكلُّها وصفتُهُ -  
الوضوء - مرتَّبًا، وقد قال أصحابنا في مشهور مذهبهم بسنَّة التَّرتيب.

### حُكْمُ مَنْ نَسِيَ فَرَضًا

قال رحمه الله: "وَمَنْ نَسِيَ فَرَضًا مِنْ أَعْضَائِهِ فَإِنْ تَذَكَّرَهُ بِالْقُرْبِ فَعَلَهُ  
وَمَا بَعْدَهُ، وَإِنْ طَالَ فَعَلَهُ وَحْدَهُ، وَأَعَادَ مَا صَلَّى قَبْلَهُ".

---

قال أبو محمد: من نسي فرضًا من فرائض الوضوء له حالتان:

الأولى: أن يكون قد نسي من قرب، فهذا يطالب بغسل ما نسي من  
الفرائض وما بعده إلى أن يتم أعضاء الوضوء، وذلك ليرتَّب فرائضُ  
الوضوء كما تقرَّرَ قبل قليلٍ سُنَّةٌ ذلك، ولأجل الموالاة.

الثَّانية: أن يكون قد طال الأمدُ، فيغسل المتروكَ وحده؛ لأنَّه لا موالاة  
بعد طول الزَّمن، ولو صَلَّى صلاةً بذلك الوضوء فإنَّه يعيدها لأنَّ الوضوء لم  
يتمَّ، فكانتْ صلاته بغير وضوء، ولهذا وجب عليه إعادتها.



والأصل في هذا أنَّ النَّاسِيَّ مَغْفُورٌ عَنْهُ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: {رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا  
إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا} [البقرة من الآية: ٢٨٦]. فقال الله عز وجل: قد  
فعلت<sup>(١)</sup>.

وروى ابن عباس أنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «إِنَّ اللَّهَ وَضَعَ عَنْ  
أُمَّتِي الْخَطَأَ، وَالنِّسْيَانَ، وَمَا اسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ»<sup>(٢)</sup>.

وقد تقدَّمَ حديثُ صاحبِ اللَّمعة عن عمر رضي الله عنه: قال: رأى  
النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رجلاً في قدمه مثل الظَّفَر لم يصبه الماء، فقال  
له: «ارْجِعْ فَأَحْسِنْ وُضُوءَكَ»<sup>(٣)</sup>.

وإنَّما أمره أن يُعيدَ الوُضُوءَ كُلَّهُ لتفريطه.

وروى أبو داود بسند جيد عن خالد بن معدان عن بَعْضِ أَصْحَابِ  
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى رَجُلًا يُصَلِّي

---

( ١ ) رواه الترمذي (٢٩٩٢) بسند صحيح.

( ٢ ) رواه ابن ماجه (٢٠٤٥)، وصححه ابن حبان في موارد الظمان (١٤٩٨)، والحاكم  
(٤٤٠/٤)، وله طرق تحسنه.

( ٣ ) رواه مسلم (٢٤٣).



وَفِي ظَهْرِ قَدَمِهِ لُمْعَةٌ قَدَرُ الدَّرْهِمِ، لَمْ يُصِبْهَا الْمَاءُ فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُعِيدَ الْوُضُوءَ وَالصَّلَاةَ»<sup>(١)</sup>.

### حُكْمُ مَنْ نَسِيَ سُنَّةً

قال رحمه الله: "وَإِنْ تَرَكَ سُنَّةً فَعَلَهَا وَلَا يُعِيدُ الصَّلَاةَ، وَمَنْ نَسِيَ لُمْعَةً غَسَلَهَا وَحَدَّهَا بِنِيَّةٍ؛ وَإِنْ صَلَّى قَبْلَ ذَلِكَ أَعَادَ، وَمَنْ تَذَكَّرَ الْمَضْمُضَةَ وَالِاسْتِنْشَاقَ بَعْدَ أَنْ شَرَعَ فِي الْوُجْهِ؛ فَلَا يَرْجِعُ إِلَيْهَا حَتَّى يُتِمَّ وُضُوءَهُ".

---

قال أبو محمد: بعد أن بيّن المصنّف حُكْمَ مَنْ نَسِيَ فَرَضًا، تكلّم عن حكم مَنْ نَسِيَ سُنَّةً مِنْ سُنَنِ الْوُضُوءِ، وَبَيَّنَّ فِي هَذِهِ الْفَقْرَةِ مَسَائِلَ:

أحدها: مَنْ تَرَكَ سُنَّةً مِنَ السُّنَنِ الَّتِي قَرَّرْنَاهَا قَبْلَ قَلِيلٍ فَإِنَّهُ يَعِيدُهَا اسْتِحْبَابًا لِمَا يَرِيدُ أَنْ يَصَلِّيَهُ مِنَ الصَّلَوَاتِ الْجَدِيدَةِ، وَلَا يَطَالِبُ بِإِعَادَةِ مَا صَلَّى مِنَ الصَّلَوَاتِ لِحَقِّقَةِ الْأَمْرِ فِي تَرْكِ السُّنَّةِ.

الثّاني: مَنْ نَسِيَ لُمْعَةً فِي مَحَلِّ الْوُضُوءِ فَحَكَمَهَا حَكْمُ الْعَضْوِ بِتَمَامِهِ فِي وَجُوبِ الْغَسْلِ وَإِعَادَةِ مَا فَعَلَ مِنَ الصَّلَاةِ قَبْلَ الْغَسْلِ، وَلَا بَدَّ مِنْ الْغَسْلِ مَعَ نِيَّةٍ رَفَعَ الْحَدِيثَ عَنْ ذَلِكَ الْمَتْرُوكِ.

---

(١) سنن أبي داود (١٧٥).



وإنَّما أمرَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم صاحبَ اللُّمعةِ بإعادةِ  
الوضوءِ كُلِّه لتفريطه، وأمَّا إعادةُ الصَّلَاةِ فواجِبٌ إذا كانتِ اللُّمعةُ في  
موضعٍ واجبٍ، لكونه بغيرِ وضوءٍ.

الثَّالثُ: إذا نسي سنَّةً فلا يرجعُ إليها حتَّى يُتمَّ وضوءه؛ حتَّى لا يرجع  
من فرضٍ إلى سنَّةٍ.

### فَضَائِلُ الْوُضُوءِ

قال رحمه الله تعالى: **وَفَضَائِلُهُ: التَّسْمِيَةُ، وَالسَّوَاكُ، وَالزَّائِدُ عَلَى الْغَسَلَةِ  
الْأُولَى فِي الْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ، وَالْبَدَاءَةُ بِمُقَدِّمِ الرَّأْسِ، وَتَرْتِيبُ السُّنَنِ، وَقِلَّةُ  
الْمَاءِ عَلَى الْعُضْوِ، وَتَقْدِيمُ الْيَمْنَى عَلَى الْيُسْرَى، وَيَجِبُ تَخْلِيلُ أَصَابِعِ  
الْيَدَيْنِ، وَيُسْتَحَبُّ فِي أَصَابِعِ الرَّجْلَيْنِ، وَيَجِبُ تَخْلِيلُ اللَّحْيَةِ الْخَفِيفَةِ فِي  
الْوُضُوءِ، دُونَ الْكَثِيفَةِ، وَيَجِبُ تَخْلِيلُهَا فِي الْغُسْلِ وَلَوْ كَانَتْ كَثِيفَةً.**

---

قال أبو محمد: ذكرَ المؤلِّفُ رحمه الله هنا جملةً من الفضائل، وهي  
جمعُ فضيلةٍ، أي الأمرُ الزَّائِدُ على الفرض، ويقال لها المندوبُ والمستحبُّ،  
وهو الأمرُ المطلوبُ طلبًا غيرَ جازمٍ لجواز تركه وعدم الإثم به.

وقد تبرع بذكر بعض الأمور الواجبة ليفرِّقَ بينها وبين أمور تشبهها وهي  
مستحبةٌ، ولنبيِّن ما ذكر في مسائل:



أحدها: التَّسْمِيَةُ قبل الوضوء، وهو قول المتوضئ: "بسم الله" عند ابتداء وضوئه.

والأصل في هذا ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَا وُضُوءَ لَهُ، وَلَا وُضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرِ اسْمَ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ»<sup>(١)</sup>.

رواه أبو داود وابن ماجه وفي سنده يعقوب بن سلمة وأبوهِ، وهما مجهولان، وله طرق وروايات كثيرة حسنة لأجلها جمع من الأئمة، وظاهره اشتراط التَّسْمِيَةِ، لكن لضعف طرق الحديث، وعدم ذكره في أحاديث صفة الوضوء، ذهب الجمهور إلى مجرّد استحباب التَّسْمِيَةِ.

وممّا يقوّي ذلك ما رواه النسائي عن أنس رضي الله عنه قال: طَلَبَ بَعْضُ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَضُوءًا. فَقَالَ: رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «هَلْ مَعَ أَحَدٍ مِنْكُمْ مَاءٌ؟» فَوَضَعَ يَدُهُ فِي الْمَاءِ وَيَقُولُ: «تَوَضَّؤُوا بِسْمِ اللَّهِ». فَرَأَيْتُ الْمَاءَ يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ أَصَابِعِهِ حَتَّى تَوَضَّؤُوا مِنْ عِنْدِ آخِرِهِمْ<sup>(٢)</sup>.

الثَّانِي: السَّوَاكُ، وذلك بأن يستاك المرء بعد وضوئه، وأفضله بعود الأراك، ويجوز بفرشاة الأسنان، وقد تواترت الأحاديث في فضله، فقد

(١) رواه أبو داود (١٠١) وابن ماجه (٣٩٩).

(٢) سنن النسائي (٧٨).

روى مالك في الموطأ، والبخاري، ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: قَالَ: «لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَالِكِ». وزاد مسلم: «عند كل صلاة»<sup>(١)</sup>.

وروى مالك موقوفاً على أبي هريرة أنه قال: «لَوْلَا أَنْ يَشُقَّ عَلَى أُمَّتِهِ لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَالِكِ، مَعَ كُلِّ وُضُوءٍ»<sup>(٢)</sup>.

الثالث: الزَّائِدُ عَلَى الْغَسَلَةِ الْأُولَى فِي الْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ، لِأَنَّ الْغَسْلَةَ الثَّانِيَةَ وَالثَّلَاثَةَ مُسْتَحَبَّةٌ، وَلَمْ يَذْكُرِ الرَّجُلَيْنِ لِأَنَّ الْعَدِيدَ مِنَ الْعُلَمَاءِ اخْتَارَ فِيهِمَا الْإِنْقَاءَ لَا التَّثْلِيثَ، وَلَكِنَّ الْمَشْهُورَ وَالرَّاجِحَ هُوَ التَّثْلِيثُ فِي كُلِّ مَغْسُولٍ دُونَ الْمَمْسُوحِ، فَقَدْ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «تَوَضَّأَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّةً مَرَّةً»<sup>(٣)</sup>.

وروى عبد الله بن زيد: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «تَوَضَّأَ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ». رواه البخاري كذلك<sup>(٤)</sup>.

وعن حمران مولى عثمان رضي الله عنه أَنَّهُ رَأَى عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ دَعَا بِوُضُوءٍ، فَأَفْرَغَ عَلَى يَدَيْهِ مِنْ إِنَائِهِ، فغَسَلَهُمَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ أَدْخَلَ يَمِينَهُ

(١) رواه مالك في الموطأ (١٥٠)، والبخاري (٧٢٤٠)، ومسلم (٢٥٢).

(٢) الموطأ (١٥١).

(٣) رواه البخاري (١٥٧).

(٤) صحيح البخاري (١٥٨).

فِي الْوُضُوءِ، ثُمَّ تَمَضُّضَ وَاسْتَنْشَقَ وَاسْتَنْشَرَ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا وَيَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ ثَلَاثًا، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ، ثُمَّ غَسَلَ كُلَّ رِجْلٍ ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَوَضَّأُ نَحْوَ وُضُوئِي هَذَا، وَقَالَ: «مَنْ تَوَضَّأَ نَحْوَ وُضُوئِي هَذَا، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ لَا يُحَدِّثُ فِيهِمَا نَفْسَهُ، غَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»<sup>(١)</sup>.

الخامس: من الأمور المستحبة ترتيبُ السُّنَنِ مع الفرائض، وترتيبها مع بعضها البعض؛ للاتباع، فَإِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هكَذَا كَانَ يَتَوَضَّأُ. الرَّابِعُ: البدءُ بمقدِّمِ الرَّأْسِ، لحديث عبد الله بن زيد رضي الله عنه الذي تقدَّم أكثر من مرَّةٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لما مسح رأسه بدأ بمقدِّمِ رأسه.

السادس: تقديمُ اليمَنِ على اليسرى، لحديث عائشة رضي الله عنها قالت: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «يُعْجِبُهُ التَّيْمُنُ، فِي تَنْعُلِهِ، وَتَرْجُلِهِ، وَطُهُورِهِ، وَفِي شَأْنِهِ كُلِّهِ»<sup>(٢)</sup>.

وهذا الاستحباب في سائر أعضاء الوضوء وليس في اليدين فقط؛ كما هو إجماع العلماء.

(١) رواه البخاري (١٦٤)، ومسلم (٢٢٦).

(٢) رواه البخاري (١٦٨)، ومسلم (٢٦٨).

السَّابِعُ: قَلَّةُ الْمَاءِ مَعَ إِحْكَامِ الْوُضُوءِ هُوَ الْمُسْتَحَبُّ الْمَطْلُوبُ، وَالْإِسْرَافُ فِي الْمَاءِ مَكْرُوهٌ مَذْمُومٌ.

فَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْأَلُهُ عَنِ الْوُضُوءِ، فَأَرَاهُ الْوُضُوءَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ: «هَكَذَا الْوُضُوءُ، فَمَنْ زَادَ عَلَى هَذَا فَقَدْ أَسَاءَ وَتَعَدَّى وَظَلَمَ»<sup>(١)</sup>.

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَغْسِلُ، أَوْ كَانَ يَغْتَسِلُ، بِالصَّاعِ إِلَى خَمْسَةِ أَمْدَادٍ، وَيَتَوَضَّأُ بِالْمُدِّ»<sup>(٢)</sup>.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: الْمُدُّ يَسَاوِي ٦٨٨، ٠ لَتْرًا، وَالصَّاعُ أَرْبَعَةُ أَمْدَادٍ فَهُوَ ٢، ١٧٥ لَتْرًا.

الثَّامِنُ: تَحْلِيلُ أَصَابِعِ الرِّجْلَيْنِ مُسْتَحَبٌّ عِنْدَ أَصْحَابِنَا؛ بِخِلَافِ تَحْلِيلِ أَصَابِعِ الْيَدَيْنِ فَإِنَّهُ وَاجِبٌ.

فَقَدْ رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِذَا تَوَضَّأْتَ فَخَلِّلْ بَيْنَ أَصَابِعِ يَدَيْكَ وَرِجْلَيْكَ»<sup>(٣)</sup>.

---

(١) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٣٥)، وَالنَّسَائِيُّ (١٤٠)، وَابْنُ مَاجَهَ (٤٢٢)، وَرَوَاهُ أَحْمَدُ (٦٦٨٤).

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢٠١)، وَمُسْلِمٌ (٣٢٥).

(٣) رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ (٤٤٧)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٩)، وَحُسْنُهُ وَالْحَاكِمُ (٢٩١/١) وَصَحَّحَهُ.



وروى لقيط بن صبرة أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أَسْبَغِ  
الْوُضُوءَ، وَخَلِّلْ بَيْنَ الْأَصَابِعِ»<sup>(١)</sup>.

وإنَّما فرَّقُوا بينهما لكون أصابع الرِّجْلَيْنِ صغيرة فأشبهتْ عضوًا واحدًا،  
وأصابع اليدين كبيرة فأشبهتْ عدَّةَ أعضاء.

التَّاسِعُ: يجبُ تخليلُ اللَّحْيَةِ الخفيفةِ في الوضوء لظهور الوجهِ تحتها، أمَّا  
الكثيفةُ فالواجبُ عليه أن يجري الماءَ عليها ولو طالت؛ لأنَّها من الوجه  
ويحرِّكها وجوبًا ليصلَ لها الماءُ.

ويجبُ تخليلُ الشَّعْرِ كُلِّهِ في الغُسلِ، لأنَّ المقصودَ به غسلُ الجسدِ  
وتطهيره، وقد روى مالك عن عائشة رضي الله عنها: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ  
عليه وسلم «كَانَ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ، بَدَأَ فغَسَلَ يَدَيْهِ، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ كَمَا  
يَتَوَضَّأُ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ يَدْخُلُ أَصَابِعُهُ فِي الْمَاءِ، فَيُخَلِّلُ بِهَا أُصُولَ شَعْرِهِ، ثُمَّ  
يَصُبُّ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ غُرْفٍ بِيَدَيْهِ، ثُمَّ يُفِيضُ الْمَاءَ عَلَى جِلْدِهِ كُلِّهِ».

وهو في "الصحيحين" بلفظ قريب منه<sup>(٢)</sup>.

(١) رواه أبو داود (١٤٨)، والترمذي (٧٨٨)، وصححه والنسائي (١١٤)، وابن ماجه (٤٤٨).

(٢) رواه مالك في الموطأ (١٠٣)، والبخارى (٢٤٨)، ومسلم (٧١٨).





وعن أبي هريرة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ تَحْتَ كُلِّ شَعْرَةٍ جَنَابَةٌ فَاغْسِلُوا الشَّعْرَ، وَأَنْقُوا الْبَشَرَ»<sup>(١)</sup>.

### فصل: نَوَاقِضُ الْوُضُوءِ

قال المؤلف رحمه الله تعالى: "نَوَاقِضُ الْوُضُوءِ، أَحْدَاثٌ وَأَسْبَابٌ.

فَالْأَحْدَاثُ: الْبَوْلُ، وَالْغَائِطُ، وَالرَّيْحُ، وَالْمَذْيُ، وَالْوَدْيُ.

وَالْأَسْبَابُ: النَّوْمُ الثَّقِيلُ وَالْإِغْمَاءُ وَالسُّكْرُ وَالْجُنُونُ وَالْقُبْلَةُ، وَلَمَسُ الْمَرْأَةِ إِنْ قَصَدَ اللَّذَّةَ أَوْ وَجَدَهَا، وَمَسُّ الذَّكَرِ بِبَاطِنِ الْكَفِّ أَوْ بِبَاطِنِ الْأَصَابِعِ.

وَمَنْ شَكَّ فِي حَدَثٍ وَجَبَ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ؛ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُوسَّوسًا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَيَجِبُ عَلَيْهِ غَسْلُ الذَّكَرِ كُلِّهِ مِنَ الْمَذْيِ، وَلَا يَغْسِلُ الْأُنْثَيْنِ. وَالْمَذْيُ: هُوَ الْمَاءُ الْخَارِجُ عِنْدَ الشَّهْوَةِ الصَّغْرَى بِتَفَكُّرٍ أَوْ نَظَرٍ أَوْ غَيْرِهِ".

---

قال أبو محمد: قَسَمَ علماؤنا نواقضَ الوضوءِ إلى أحداثٍ تنقضُ الوضوءَ بنفسها، وأسبابٌ تُؤدِّي لهذه الأحداثِ إمَّا يقينًا أو ظنًّا.

---

(١) رواه أبو داود (٢٤٨)، والترمذي (١٠٦)، وابن ماجه (٥٩٧)، وسنده ضعيف، لكن له

## الأحداث:

ذكر المؤلف - رحمه الله - خمسة أحداثٍ، والأحداثُ جمعُ حدثٍ؛ وهو الخارجُ من أحدِ السَّبيلينِ على سبيلِ العادةِ.

أولها: البولُ، وقد أجمع أهلُ العلمِ على أنَّ خروجَ البولِ على سبيلِ المعتاد - بلا سلسٍ غالب - ناقضٌ للوضوءِ، فعن صفوان بن عَسَّالٍ رضي الله عنه قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْمُرُنَا إِذَا كُنَّا سَفَرًا أَنْ لَا نَنْزِعَ خِفَافَنَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ، إِلَّا مِنْ جَنَابَةٍ، وَلَكِنْ مِنْ غَائِطٍ وَبَوْلٍ وَنَوْمٍ»<sup>(١)</sup>.

الثاني: الغائطُ، وهو البراز الخارج من فتحة الدُّبرِ، لا من ثقبَةٍ أخرى من الجسم؛ إلا أن تصيرَ كالمخرج المعتاد.

والوضوء من الغائط أمر مجمع عليه، وقد جاء الأمر بالوضوء منه في آية المائدة والنساء: {أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا}. [النساء: ٤٤)، (المائدة: ٦)]

---

١ ( رواه النسائي (١٢٧)، وابن ماجه (٤٧٨)، والترمذي (٩٦)، وصححه هو وجماعة من أهل الحديث.

الثَّالِثُ: الرِّيحُ، وهو الخارج من الدُّبْرِ على السَّبِيلِ المعتاد، ولا فرق بين كونه بصوتٍ وهو الضُّرَاطُ، أو بريح فقط وهو الفسَاءُ، أمَّا لو خرج من القبل فَإِنَّهُ لَا يَنْقُضُ الوُضُوءَ.

وقد أجمع العلماء على أَنَّ خروجَ الرِّيحِ من الدُّبْرِ يَنْقُضُ الوُضُوءَ فسَاءَ كان أو ضُرَاطًا لحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ مَنْ أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ» قَالَ رَجُلٌ مِنْ حَضْرَمَوْتَ: مَا الْحَدَّثُ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟، قَالَ: فُسَاءٌ أَوْ ضُرَاطٌ<sup>(١)</sup>.

الرَّابِعُ: المَذْيُ: وقد فسَّره المؤلِّفُ نفسه بقوله: "هو الماء الخارج عند الشَّهْوَةِ الصَّغْرَى بتفكيرٍ أو نظرٍ أو غيره". قلتُ: وهو ماءٌ أبيضٌ رقيقٌ لزجٌ، وخروجه من المرأة أسرعُ من خروجه من الرَّجُلِ.

وقد أجمع العلماء على وجوب الوُضُوءِ من نزولِ المَذْيِ، وحُجَّتُهُمْ مَا رواه مالكٌ في الموطأ، والبخاري ومسلم عن المِقْدَادِ بْنِ الْأَسْوَدِ، أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَمَرَهُ أَنْ يَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الرَّجُلِ إِذَا دَنَا مِنْ أَهْلِهِ، فَخَرَجَ مِنْهُ الْمَذْيُ مَاذَا عَلَيْهِ؟» فَإِنَّ عِنْدِي ابْنَتَهُ، وَأَنَا أَسْتَحْيِي أَنْ أَسْأَلَهُ، فَقَالَ المِقْدَادُ: فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ: «إِذَا وَجَدَ أَحَدُكُمْ ذَلِكَ فَلْيَنْضَحْ فَرْجَهُ، وَلْيَتَوَضَّأْ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ»<sup>(٢)</sup>.

(١) رواه البخاري (١٣٥) ومسلم (٢٢٥).

(٢) رواه مالك (٨٦)، والبخاري (١٦٩)، ومسلم (٣٠٣).

وفي رواية مسلم، «يَغْسِلُ ذَكَرَهُ وَيَتَوَضَّأُ».

الخامس: الْوَدْيُ: وهو ماء أبيض خائر، أي ثخين، يخرج إثر البول، وهو دون بياض المذي، ودون خثارة المني، وقد أجمع العلماء على أنه من نواقض الوضوء.

قال ابن عباس رضي الله عنهما: "هُوَ الْمَنِيّ وَالْمَذْيُ وَالْوَدْيُ ، فَأَمَّا الْمَذْيُ وَالْوَدْيُ ، فَإِنَّهُ يَغْسِلُ ذَكَرَهُ وَيَتَوَضَّأُ ، وَأَمَّا الْمَنِيّ ، فَفِيهِ الْغُسْلُ".

وقال ابن مسعود رضي الله: "في الودي الوضوء"<sup>(١)</sup>.

#### الأسباب:

وهي الأمور التي تكون سبباً لحدوث من الأحداث السابقة ولو ظناً، وقد ذكر من ذلك ثمانية أمور، يمكن اختصارها في أربعة؛ وهي:

١. غِيَابُ الْعَقْلِ.

٢. لَمَسُ الرَّجُلِ لِلْمَرْأَةِ، وَالْمَرْأَةِ لِلرَّجُلِ.

٣. لَمَسُ الْمَرْءِ لَفَرْجِ نَفْسِهِ.

٤. الشك في الحدث.

فلنفصل ما ذكر:

---

( ١ ) رواهما البيهقي في "السنن الكبرى" (١/١٨٦).

أولاً: النَّوْمُ الثَّقِيلُ: وهو ما يزيلُ التَّمْيِيزَ ويذهبُ الشُّعُورَ ولا يدري صاحبه مَا يفعلُ.

ودليلُ هذه المسألة ما جاء عن عليّ بن أبي طالب، كَرَّمَ اللهُ وجهه، أن النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عليه وسلم قال: «وَكَاءُ السَّهِّ الْعَيْنَانِ، فَمَنْ نَامَ فَلَيْتَوْضَأُ»<sup>(١)</sup>.

والسَّه: حلقةُ الدُّبْرِ، فكأنَّ حلقةَ دبرِ المستيقظِ مسدودةٌ بعينه، فإذا نام انحلت، فهي كنايةٌ عن الحدثِ بخروجِ الرِّيحِ.

ومما يدلُّ على أنَّ النَّوْمَ الخفيفَ لا ينقضُ الوضوءَ ما رواه أنسٌ رضي الله عنه قال: «كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنْتَظِرُونَ الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ حَتَّى تَخْفِقَ رُءُوسُهُمْ، ثُمَّ يُصَلُّونَ وَلَا يَتَوَضَّئُونَ»<sup>(٢)</sup>.

الثَّاني: الإغماء، وهو غيبةُ العقلِ لمرضٍ أو حادثٍ من الحوادثِ، وقد أجمع العلماء على أنه ناقضٌ للوضوءِ بمفهومِ الأوَّلَى، فإذا كان النَّوْمُ ينقضُ الوضوءَ، مع أنَّ صاحبه لو حَرَّكَ لَتَحَرَّكَ، فالإغماءُ بالأوَّلَى ناقضٌ لفقدانِ صاحبه الحِسِّ.

١ ( رواه أبو داود (٢٠٣) وابن ماجه (٤٧٧) وحسنه جماعة من الحفاظ بشواهده.

٢ ( رواه مسلم (٣٧٦)، وأبو داود (٢٠٠) واللفظ له.



الثَّالِثُ: السُّكْرُ، وهو زوالُ العقلِ مع نشوةٍ وفرحٍ بشربِ الخمرِ، ويدخل في ذلك أنواعُ الحشيشِ المختلفة لا شتراكَ العلةِ، وقد يحدثُ ذلك بشيءٍ حلالٍ في أصله كمن شرب لبنًا تخمَّرَ وهو لا يدري، فقد أجمع العلماءُ على نقضِ وضوءِ السَّكرانِ.

الرَّابِعُ: الجنونُ: وهو فقدانُ العقلِ بمرضٍ أو بتلبُّسٍ جنِّ. وقد أجمع العلماءُ على هذا، بدليل مفهوم الأولى من نقضانِ الوضوءِ بالنَّومِ.

الخامسُ والسادسُ: القبلةُ ولمسُ الرَّجُلِ للمرأةَ ولمسَهَا لَهُ؛ وذلك بشرطِ وجودِ اللَّذَّةِ أو قصدِها وإن لم توجدْ، فإذا كانَ المَسُّ باليدِ فهو اللَّمَسُ، أو بالجدِ فهو المباشرةُ، أو بالفمِ فهو القبلةُ، وفي هذه الأحوال كُلِّهَا لا ينقضُ الوضوءُ إِلَّا إذا قَصَدَ الشَّهْوَةَ وجَدَهَا أو لم يجدَهَا، إِلَّا قبلةَ الفمِ على الفمِ؛ لَأَنَّهَا لَا تَنفَكُ عَنِ الشَّهْوَةِ غَالِبًا.

وحجَّةُ أصحابنا في هذا كَلِمَةُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةُ وَعَمَلُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ.

فَأَمَّا الْكِتَابُ فَآيَةُ الْوُضُوءِ فِيهَا: {أَوْ لَا مَسْتُمْ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً

فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا} [المائدة من الآية: ٦].



وقال النبي صلى الله عليه وسلم لما عزَّ الأُسْلَمِي: «لَعَلَّكَ قَبَّلْتَ أَوْ لَمَسْتَ أَوْ نَظَرْتَ؟»<sup>(١)</sup>.

وفي الحديث الذي سبق: «وَالْيَدُ زَنَاها اللَّمَسُ».

وعن ابن عمر رضي الله عنهم أنه كان يقول: "قُبِّلَةُ الرَّجُلِ امْرَأَتُهُ، وَجَسَّتْهَا بِيَدِهِ، مِنَ الْمُلَامَسَةِ. فَمَنْ قَبَّلَ امْرَأَتَهُ، أَوْ جَسَّهَا بِيَدِهِ، فَعَلِيهِ الْوُضُوءُ"<sup>(٢)</sup>.

وإنما كان اللَّمَسُ بِلَدَّةٍ نَاقِضًا دُونَ غَيْرِهِ لِأَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كُنْتُ أَنَامُ بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَجُلَايَ فِي الْقُبْلَةِ، فَإِذَا سَجَدَ غَمَزَنِي، فَقَبَضْتُ رِجْلِي، وَإِذَا قَامَ بَسَطْتُهَا، وَالْبُيُوتُ يَوْمَئِذٍ لَيْسَ فِيهَا مَصَابِيحُ»<sup>(٣)</sup>.

فلو كان اللَّمَسُ مَجْرَدًا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ لَمَا غَمَزَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَائِشَةَ وَأَكْمَلَ صَلَاتَهُ.

السَّابِعُ: مَسُّ الرَّجُلِ ذَكَرَ نَفْسِهِ، وَشَرَطُ ذَلِكَ أَنْ يَمَسَّهُ بِبَاطِنِ كَفِّهِ، أَوْ جَنْبِ أَصَابِعِهِ بِدُونِ حَائِلٍ، أَوْ بِحَائِلٍ خَفِيفٍ عَلَى الْمَشْهُورِ.

---

( ١ ) رواه أحمد 4/86 واللفظُ له، والبخاري (٦٨٢٤).

( ٢ ) رواه مالك في الموطأ (١٠٠).

( ٣ ) رواه مالك (٢٨٢)، والبخاري (٣٨٢)، ومسلم (٥١٢).



والحجّة في ذلك ما رواه الإمام مالك وأبو داود وغيرهما عن بُسْرَةَ بنت صفوان رضي الله عنهم أنّها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «إِذَا مَسَّ أَحَدُكُمْ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ»<sup>(١)</sup>.

وروى مالك عن ابن عمر رضي الله عنهما أنّه كان يقول: «إِذَا مَسَّ أَحَدُكُمْ ذَكَرَهُ، فَقَدْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ»<sup>(٢)</sup>.

وروى أبو هريرة رضي الله عنه عن النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم أنّه قال: «مَنْ أَفْضَى بِيَدِهِ إِلَى ذَكَرِهِ، لَيْسَ دُونَهُ سِتْرٌ، فَقَدْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ»<sup>(٣)</sup>.

أمّا المرأة فالمشهور أنّ لمسها، لفرجها لا ينقض الوضوء إلا إذا ألطفت؛ أي أدخلت يدها بين شفرتيها.

فقد روى أحمد والبيهقي في السنن الكبرى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ، فَلْيَتَوَضَّأْ، وَإِنَّمَا امْرَأَةٌ مَسَّتْ فَرجَهَا فَلْتَتَوَضَّأْ»<sup>(١)</sup>.

---

(١) رواه مالك (٩٤) وأبو داود (١٨١) والترمذي (٨٢) والنسائي (١٦٣) وابن ماجه (٤٧٩) وصححه الترمذي و الألباني.

(٢) الموطأ (٩٧).

(٣) رواه أحمد (٨٤٠٤)، والدارقطني (٥٣٢)، وابن حبان (١١١٨)، وفيه ضعف منجبر بالمتابعات والشواهد.





الثَّامِنُ: الشَّكُّ فِي الْوُضُوءِ، يَعْنِي أَنَّهُ يَجِبُ إِعَادَةُ الْوُضُوءِ لِمَنْ شَكَّ فِي حَدْثِهِ، وَأَوَّلَى بِالْإِعَادَةِ مَنْ شَكَّ فِيهِمَا مَعًا؛ أَيْ شَكَّ فِي الطَّهَّارَةِ وَالْحَدَثِ، أَوْ تَيَقَّنَهُمَا مَعًا، وَشَكَّ فِي السَّابِقِ مِنْهُمَا.

فَإِذَا كَانَ فِي الصَّلَاةِ وَشَكَّ فِي الْحَدَثِ فَلَا يَنْصَرِفُ حَتَّى يَتَأَكَّدَ، فَإِذَا انْتَهَى مِنْ صَلَاتِهِ وَلَمْ يَتَأَكَّدْ فَلْيَعِدْهَا احْتِيَاظًا لِلصَّلَاةِ، فَقَدْ رَوَى الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ عَنْ سَعِيدٍ، وَعَبَادِ بْنِ تَمِيمٍ، عَنْ عَمِّهِ شُكَيْبٍ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: الرَّجُلُ، يُخَيَّلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَجِدُ الشَّيْءَ فِي الصَّلَاةِ، قَالَ: «لَا يَنْصَرِفُ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا، أَوْ يَجِدَ رِيحًا»<sup>(٢)</sup>.

أَمَّا الْمُؤَسَّسُ الَّذِي غَلَبَهُ الشَّكُّ فَلْيَلِمْهُ عَنْ ذَلِكَ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مَا دَامَ مُتَيَقِّنًا مِنَ الطَّهَّارَةِ شَاكًّا فِي الْحَدَثِ، لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: { لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا } [البقرة من الآية: ٢٨٦].

---

١ ( ) رَوَاهُ أَحْمَدُ (٧٠٧٦)، وَابْنُ بَيْهَقٍ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (٦٣٧)، وَقَدْ صَحَّحَهُ السَّخَاوِيُّ وَالْحَازِمِيُّ.

٢ ( ) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٣٧)، وَمُسْلِمٌ (٣٦١).

## فَصْلٌ مَا يُمْنَعُ مِنْهُ غَيْرُ الْمُتَوَضِّي

قال المؤلف رحمه الله تعالى: "لَا يَحِلُّ لِغَيْرِ الْمُتَوَضِّي صَلَاةٌ وَلَا طَوَافٌ وَلَا مَسُّ نُسْخَةِ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ، وَلَا جِلْدُهَا لَا يَدُهُ وَلَا بِعُودٍ وَنَحْوِهِ إِلَّا الْجُزْءَ مِنْهَا الْمُتَعَلِّمُ فِيهِ، وَلَا مَسُّ لَوْحِ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ عَلَى غَيْرِ الْوُضُوءِ؛ إِلَّا لِمُتَعَلِّمٍ فِيهِ، أَوْ مُعَلِّمٍ يُصَحِّحُهُ، وَالصَّبِيُّ فِي مَسِّ الْقُرْآنِ كَالْكَبِيرِ، وَالْإِثْمُ عَلَى مُنَاوِلِهِ لَهُ، وَمَنْ صَلَّى بِغَيْرِ وُضُوءٍ عَامِدًا فَهُوَ كَافِرٌ وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ".

---

قال أبو محمد: ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ فِي هَذِهِ الْفَقْرَةِ مَا يَشْتَرِطُ لَهُ الْوُضُوءُ مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي تَوَاجَهُ الْمُسْلِمُ، وَفِي فَقْرَتِهِ هَذِهِ مَسَائِلُ عَدِيدَةٌ:

أَحَدُهَا: مِنْ شَرَطِ الصَّلَاةِ الْوُضُوءُ، كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالْإِجْمَاعُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ كُلُّهُ أَوَائِلَ هَذَا الْبَابِ فَلَا مَعْنَى لِإِعَادَتِهِ.

الثَّانِي: مَذْهَبُنَا وَمَذْهَبُ الْجُمْهُورِ اشْتِرَاطُ الْوُضُوءِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَطُوفَ حَوْلَ الْكَعْبَةِ؛ سَوَاءً كَانَ حَاجًّا، أَوْ مُعْتَمِرًا، أَوْ مُجَرَّدَ طَائِفٍ يَتَعَبَّدُ بِذَلِكَ، تَطَوُّعًا لِلَّهِ تَعَالَى.



ففي صحيح البخاري ومسلم عن عائشة رضي الله عنها قالت في حجِّ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَنَّهُ أَوَّلُ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ حِينَ قَدِمَ أَنَّهُ تَوَضَّأَ، ثُمَّ طَافَ بِالْبَيْتِ»<sup>(١)</sup>.

وفي الصحيحين أيضا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال لها: «افْعَلِي كَمَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ حَتَّى تَطْهُرِي»<sup>(٢)</sup>.

وقد روى ابن عباس رضي الله عنهما أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «الطَّوَّافُ حَوْلَ الْبَيْتِ مِثْلُ الصَّلَاةِ، إِلَّا أَنَّكُمْ تَتَكَلَّمُونَ فِيهِ، فَمَنْ تَكَلَّمَ فِيهِ فَلَا يَتَكَلَّمَنَّ إِلَّا بِخَيْرٍ»<sup>(٣)</sup>.

الثَّالثُ: لا يجوزُ لغير المتوضِّئ مسُّ المصحف؛ ولا جِلْدُهُ أو لوحٌ فيه القرآن، لا باليد مباشرة ولا بعودٍ أو ما شابههُ.

وذلك لقوله تعالى: {إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ فِي كِتَابٍ مَّكْنُونٍ لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ} [الواقعة: ٧٩، ٧٧]. فإذا كان اللوح المحفوظ لا يمسُّه إلا المطهَّرونَ لحرمة كلام الله تعالى، فكذلك المصحف الذي بين أيدينا..

١ ( رواه البخاري (١٦٤١) ومسلم (١٢٣٥).

٢ ( رواه البخاري (١٦٥٠)، ومسلم (١٢١١).

٣ ( رواه الترمذي (٩٦٠)، وصححه الألباني، وله روايات وشواهد.



وفي الكتاب الذي كتبه رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِعَمْرِو بْنِ حَزْمٍ:  
«لَا يَمَسُّ الْقُرْآنَ إِلَّا طَاهِرٌ»<sup>(١)</sup>.

وروى مالك كذلك عن مصعب بن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه أنه  
قال: كُنْتُ أُمْسِكُ الْمُصْحَفَ عَلَى سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ فَاحْتَكَكْتُ فَقَالَ  
سَعْدٌ: «لَعَلَّكَ مَسِسْتَ ذَكَرَكَ؟» قَالَ: فَقُلْتُ نَعَمْ. فَقَالَ: «قُمْ، فَتَوَضَّأْ».  
فَقُمْتُ فَتَوَضَّأْتُ، ثُمَّ رَجَعْتُ<sup>(٢)</sup>.

الرَّابِعُ: الْمُعَلِّمُ وَالْمُتَعَلِّمُ صَغِيرًا كَانَ أَوْ كَبِيرًا يَجُوزُ لهُمَا مَسُّ الْمُصْحَفِ،  
وَالْجُزْءِ مِنَ الْقُرْآنِ مِنْ غَيْرِ طَهَارَةٍ؛ لَمَا يَلْحَقُهُمَا مِنَ الْمَشَقَّةِ فِي تَكَرُّارِ الْمَسِّ  
عِنْدَ التَّعْلِيمِ.

وليس من هذا كتب التفسير والفقه، وما فيه كلام الله تعالى، لأنَّ القرآن  
فيها بالتبع وليس هو الأصل، وقد أرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
كتبه إلى ملوك الأرض الكفار وفيها آية من كتاب الله تعالى.

---

(١) رواه مالك في الموطأ (٢٩٧) والحاكم في المستدرک (١٤٤٦) وصححه جمع من الحفاظ،

وتلقوه بالقبول؛ كالإمام أحمد وأبي حاتم الرازي وابن حبان وابن عبد البر وجماعة.

(٢) رواه مالك في الموطأ (٥٩).

الخامس: الأطفال كذلك لا يجوز أن يمكّنوا من مسّ كتاب الله تعالى وهم على غير وضوء إلا للمُتعلِّم منهم، والإثم على أوليائهم إن تركوهم يفعلون ذلك.

السادس: إذا علّم المسلم إجماع الأمة على اشتراط الوضوء للصلاة، فصلّى بغير وضوء متعمّداً مستخفاً بأمر الله تعالى بلا عذر؛ فهو مرتدّ كافرٌ بالله تعالى، نسأل الله العافية.



## فَصْلٌ: مُوجِبَاتُ الْغُسْلِ

قال رحمه الله: "يَجِبُ الْغُسْلُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ: الْجَنَابَةِ، وَالْحَيْضِ، وَالنِّفَاسِ.  
فَالْجَنَابَةُ قِسْمَانِ: أَحَدُهُمَا: خُرُوجُ الْمَنِيِّ بِلَذَّةٍ مُعْتَادَةٍ فِي نَوْمٍ أَوْ يَقْظَةٍ  
بِجَمَاعٍ أَوْ غَيْرِهِ. وَالثَّانِي: مَغِيبُ الْحَشْفَةِ فِي الْفَرْجِ.  
وَمَنْ رَأَى فِي مَنَامِهِ كَأَنَّهُ يُجَامِعُ؛ وَلَمْ يَخْرُجْ مِنْهُ مَنِيٌّ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَمَنْ  
وَجَدَ فِي ثَوْبِهِ مَنِيًّا يَابِسًا لَا يَدْرِي مَتَى أَصَابَهُ اغْتَسَلَ وَأَعَادَ مَا صَلَّى مِنْ  
آخِرِ نَوْمَةٍ نَامَهَا فِيهِ".

---

قال أبو محمد: الجنابة هي الوصف القائم بالشخص؛ المانع له من  
استباحة ما شُرِطَتْ فِيهِ الطَّهَارَةُ، وهو المسمَّى بالحدثِ الأكبر، لأنَّه يستلزمُ  
الغُسْلَ لَا مَجَرَّدَ الْوُضُوءِ.

والغُسْلُ بِالضَّمِّ هو الفعلُ، وبالفَتْحِ هو اسمٌ للماءِ، وبالكسْرِ هو  
الصَّابُونُ وما أشبهه ممَّا يفعل به الغُسْلُ.

وفي هذه الفقرة جملة من الأحكام:

أحدها: وجوبُ الغُسْلِ فِي الجنابة، فقد قال تعالى: {وَإِنْ كُنْتُمْ  
جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا} [المائدة من الآية: ٦]. وقال سبحانه في آية النساء: {وَلَا جُنُبًا  
إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا} [النساء من الآية: ٤٣].



الثَّانِي: الجنابة إمّا أن تكون بخروج المنيّ متدفّقاً بشهوةٍ في نومٍ أو يقظةٍ؛ عمدًا أو غير عمدٍ، وإمّا بالجماع في قبلٍ أو دُبُرٍ من حيٍّ أو ميتٍ.

أمّا الغسل من الاحتلام، ومثله خروج المنيّ بأيّ سببٍ فالحجّة فيه أنّه جنابةٌ، والآية بيّنت حكمها، وكذلك لما رواه مالك ومسلم أنّ أمّ سُلَيْم بنت ملحان قالت لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: الْمَرْأَةُ تَرَى فِي الْمَنَامِ مِثْلَ مَا يَرَى الرَّجُلُ، أَتَغْتَسِلُ؟ فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «نَعَمْ فَلَتَغْتَسِلِ»، فَقَالَتْ لَهَا عَائِشَةُ: أَفَ لَكَ وَهَلْ تَرَى ذَلِكَ الْمَرْأَةُ؟ فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «تَرَبّتْ يَمِينُكَ، وَمِنْ أَيْنَ يَكُونُ الشَّبَهُ؟». وفي رواية لمسلم عن عائشة، رضي الله عنها، أنّ امرأةً قالت لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: هَلْ تَغْتَسِلُ الْمَرْأَةُ إِذَا احْتَلَمَتْ وَأَبْصَرَتْ الْمَاءَ؟ فَقَالَ: «نَعَمْ»<sup>(١)</sup>.

وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعليّ كرّم الله وجهه: «وَإِذَا فَضَخْتَ الْمَاءَ فَاغْتَسِلْ»<sup>(٢)</sup>.

١ ( رواه مالك في الموطأ (١٢٠)، ومسلم (٣١٤).

٢ ( رواه النسائي (١٩٣) بسند صحيح، والفضخ هو الدفع.



أَمَّا الْجَمَاعُ فَهُوَ بِمَغِيبِ الْحَشْفَةِ فِي الْفَرْجِ، وَالْحَشْفَةُ يُقَالُ لَهَا الْكُمْرَةُ، وَهِيَ رَأْسُ الذَّكَرِ الَّذِي تَقْطَعُ جِلْدَتُهُ عِنْدَ الْخِتَانِ، وَلِذَا فَقَدْ سَمَّاهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خِتَانًا.

فَقَدْ رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شُعْبَيْهَا الْأَرْبَعِ، ثُمَّ جَهَّدهَا فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ»<sup>(١)</sup>.

وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شُعْبَيْهَا الْأَرْبَعِ وَمَسَّ الْخِتَانُ الْخِتَانَ فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ»<sup>(٢)</sup>.

وَهُوَ عِنْدَ مَالِكٍ فِي الْمَوْطَأِ مَوْقُوفًا عَلَيْهَا بِلَفْظٍ: «إِذَا جَاوَزَ الْخِتَانُ الْخِتَانَ فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ»<sup>(٣)</sup>.

وَفِي رِوَايَةٍ: «وَإِنْ لَمْ يُنْزَلْ»<sup>(٤)</sup>. رَوَاهَا أَبُو هُرَيْرَةَ كَمَا عِنْدَ مُسْلِمٍ.

وَعِنْدَ أَحْمَدَ: «أَنْزَلَ أَوْ لَمْ يُنْزَلْ»<sup>(٥)</sup>.

وَالْأَحَادِيثُ صَرِيحَةٌ فِي وَجُوبِ الْغُسْلِ عَلَى مَنْ جَامَعَ زَوْجَهُ فِي فَرْجِهَا، وَقَاسَ أَيْمَتُنَا بِقِيَّةِ الْفُرُوجِ عَلَيْهَا.

---

١ ( رواه البخاري (٢٩١)، ومسلم (٣٤٨).

٢ ( رواه مسلم (٣٤٩).

٣ ( الموطأ (١٠٨).

٤ ( صحيح مسلم (٣٤٨).

٥ ( المسند (٨٥٧٤).





الثَّالِثُ: من رأى اختِلامًا ولم يجدْ بللاً فلا غسل عليه بخلاف من رأى البلل، ولم يذكُرِ اختِلامًا.

فقد روى أبو داود والترمذي وابن ماجه عن عائشة قالت: سئل رسولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الرَّجُلِ يَجِدُ الْبَلَلَ وَلَا يَذْكُرُ اخْتِلامًا؟ قَالَ: «يَغْتَسِلُ»، وَعَنِ الرَّجُلِ يَرَى أَنَّهُ قَدْ اخْتَلَمَ وَلَمْ يَجِدْ بَلَلًا؟ قَالَ: «لَا غُسْلَ عَلَيْهِ»<sup>(١)</sup>.

الرَّابِعُ: من وجد في ثوبه منياً لا يدري متى حدث له فإنه يعيدُ صلواته بعد آخر نومةٍ نامها، فذلك الذي تبرأ به الذمَّةُ.

الخامسُ: يجبُ الاغتسالُ على المرأة إذا طهرت من حيضها ونفاسها إجماعاً، قال تعالى: {فَاعْتَرِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ ۖ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ ۖ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ} [البقرة من الآية: ٢٢٢].

وعن عائشة رضي الله عنها قالت: قالت فاطمة بنتُ أبي حبيش رضي الله عنها لرسول الله صلى الله عليه وسلم: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي لَا أَطْهَرُ أَفَادَعُ الصَّلَاةَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ وَلَيْسَ بِالْحَيْضَةِ، فَإِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةُ فَاتْرَكِي الصَّلَاةَ، فَإِذَا ذَهَبَ قَدْرُهَا؛ فَاغْسِلِي عَنْكَ الدَّمَ وَصَلِّي»<sup>(٢)</sup>.

(١) رواه أبو داود (٢٣٦)، والترمذي (١١٣)، وابن ماجه (٦١٢)، ورجاله رجال الصحيح إلا العُمَرِيُّ ففيه ضعف، لكن يشهد لهذا الحديث حديث أم سليم أنف الذكر.

(٢) رواه مالك (١٤٠)، والبخاري (٣٠٦)، ومسلم (٣٣٣).

وفي رواية للبخاري: «أَمْكُثِي قَدْرَ مَا كَانَتْ تَحْبِسُكَ حَيْضَتُكَ، ثُمَّ اغْتَسِلِي وَصَلِّي»<sup>(١)</sup>.

والنِّفَاسُ كالحَيْضِ في سائر أحكامه المتعلِّقة بالطَّهارة إجماعًا.

### فَصْلٌ فِي فَرَائِضِ الْغُسْلِ

قال المؤلف رحمه الله: "فَرَائِضُ الْغُسْلِ: النِّيَّةُ عِنْدَ الشُّرُوعِ، وَالْفَوْرُ،  
وَالدَّلْكُ، وَالْعُمُومُ".

قال أبو محمد: ذكر رحمه الله أربع فرائض للغسل، وهي:

أولاً: النِّيَّةُ عند بدء الغسل، وهي عزم القلب على رفع الحدث الأكبر  
بالاغتسال لحديث: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى»<sup>(٢)</sup>.

وهذه النِّيَّةُ هي التي تفرِّق بين الغسل الشرعي ومجرد الاستحمام.

الثاني: الفور، وهو الموالاة، أي عمل الغسل في فورٍ واحدٍ بلا فاصل من  
الزَّمنِ، إذ قطعُ العبادة بعد الشُّروع فيها منهيٌّ عنه لقوله تعالى: {وَلَا  
تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ} [محمد: ٣٣]. وشرطه ألا يترك غسل العضو حتى يجفَّ  
العضو الآخر، وهو مشروطٌ بالذكر والقُدرة.

(١) صحيح البخاري (٣٣٤).

(٢) رواه البخاري (١)، ومسلم (١٩٠٧) وقد تقدَّم.



الثَّالثُ: دَلُّكَ جَمِيعِ الْجَسَدِ، وَذَلِكَ بِمَسِّ الْأَعْضَاءِ بَعْدَ صَبِّ الْمَاءِ عَلَيْهِ حَتَّى يَتَحَقَّقَ وَصُولُ الْمَاءِ إِلَى الْبَشَرَةِ، وَالْقَوْلُ فِيهِ مِثْلُ الْعَمَلِ فِي الدَّلَالَةِ عِنْدَ الْوُضُوءِ.

وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ حَزْمٍ فِي "الْمَحَلَّى" حَدِيثًا فِيهِ قَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "يَا عَائِشَةُ أَفْرَغِي عَلَى رَأْسِكَ الَّذِي بَقِيَ ثُمَّ ادْلِكِي جِلْدَكَ وَتَتَّبِعِي"، وَلَكِنَّهُ ضَعَفَهُ وَرَدَّهُ.

وَلَا يَوْجَدُ حَدِيثٌ صَحِيحٌ صَرِيحٌ فِي الدَّلَالَةِ؛ وَلَكِنَّهُ مِمَّا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ، وَلِذَلِكَ قَالَ عُلَمَاؤُنَا إِذَا تَعَدَّرَ فَإِنَّهُ يَسْقُطُ.

الرَّابِعُ: تَعْمِيمُ ظَاهِرِ الْجَسَدِ بِالْمَاءِ لَمَّا وَرَدَ عَنْ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ بَدَأَ فغَسَلَ يَدَيْهِ، ثُمَّ تَوَضَّأَ كَمَا يَتَوَضَّأُ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ يُدْخِلُ أَصَابِعَهُ فِي الْمَاءِ فَيُخَلِّلُ بِهَا أَصُولَ شَعْرِهِ، ثُمَّ يَصُبُّ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ غُرَفَاتٍ بِيَدَيْهِ، ثُمَّ يُفِيضُ الْمَاءَ عَلَى جِلْدِهِ كُلِّهِ<sup>(١)</sup>.

---

(١) رواه مالك (١٠٣) والبخاري (٢٤٨) ومسلم (٣١٦).



## سُنَنُ الْغُسْلِ

قال المؤلف رحمه الله: "وَسُنَنُهُ: غَسْلُ الْيَدَيْنِ إِلَى الْكُوعَيْنِ كَالْوُضُوءِ،  
وَالْمَضْمَضَةُ، وَالِاسْتِنْشَاقُ، وَالِاسْتِنْثَارُ، وَغَسْلُ صِمَاخِ الْأُذُنِ؛ وَهِيَ الثَّقْبَةُ  
الدَّاخِلَةُ فِي الرَّأْسِ، وَأَمَّا صَحْفَةُ الْأُذُنِ فَيَجِبُ غَسْلُ ظَاهِرِهَا وَبَاطِنِهَا".

قال أبو محمد: ذكر المؤلف رحمه الله تعالى خمس سنن هنا، ودليلها اتباع  
صفة غسل النبي صلى الله عليه وآله وسلم التي روتها ميمونة رضي الله  
عنها أم المؤمنين؛ قالت: «صَبَبْتُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غُسْلًا، فَأَفْرَغَ  
بِيَمِينِهِ عَلَى يَسَارِهِ فَغَسَلَهُمَا، ثُمَّ غَسَلَ فَرْجَهُ، ثُمَّ قَالَ بِيَدِهِ الْأَرْضَ فَمَسَحَهَا  
بِالْتُّرَابِ، ثُمَّ غَسَلَهَا، ثُمَّ تَمَضَّمَضَ وَاسْتَنْشَقَ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ، وَأَفَاضَ عَلَى  
رَأْسِهِ، ثُمَّ تَنَحَّى، فَغَسَلَ قَدَمَيْهِ، ثُمَّ أُتِيَ بِمَنْدِيلٍ فَلَمْ يَنْفُضْ بِهَا»<sup>(١)</sup>.

## فَضَائِلُ الْغُسْلِ

قال المؤلف رحمه الله: "وَفَضَائِلُهُ: الْبِدَايَةُ بِغَسْلِ النَّجَاسَةِ، ثُمَّ الذِّكْرُ  
فَيَنْوِي عِنْدَهُ، ثُمَّ أَعْضَاءُ الْوُضُوءِ مَرَّةً مَرَّةً، ثُمَّ أَعْلَى جَسَدِهِ، وَتَثْلِيثُ غَسْلِ  
الرَّأْسِ، وَتَقْدِيمُ شِقِّ جَسَدِهِ الْأَيْمَنِ، وَتَقْلِيلُ الْمَاءِ عَلَى الْأَعْضَاءِ".

(١) رواه البخاري (٢٥٩).

قال أبو محمد: ذَكَرَ ستَّ فضائلَ ههنا وهي من مَكَمَلَاتِ الغُسلِ التي  
يكونُ بها على أكملِ الوجوه، وليست داخلَةً في حقيقته حتى لا يتحقَّقَ ولا  
يُحصلَ إلَّا بها؛ بل هي محصَّلةٌ لصفةِ الكمالِ:

أحدها: البدائيةُ بغسلِ ما علقَ بجسده من أذى سواء بفرجه أو بغيره.

الثاني: البدءُ بغسلِ فرجه بنيةٍ رفعِ الجَنابةِ عنه، وإلَّا وجبَ عليه إعادةُ  
غسله مع سائر جسده، وسيحتاجُ لإعادةِ الوضوءِ من أجلِ انتقاضِهِ بمسِّ  
الفرجِ.

والحجَّةُ في هذا ما مرَّ من صفةِ غسلِ النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم، وقد  
قالت عائشة رضي الله عنها: "إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ يَبْدَأُ فَيَغْسِلُ يَدَيْهِ، ثُمَّ  
يُفْرِغُ بِيَمِينِهِ عَلَى شِمَالِهِ فَيَغْسِلُ فَرْجَهُ"<sup>(١)</sup>.

وقالت ميمونة رضي الله عنها: "إِنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَسَلَ يَدَيْهِ  
مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، ثُمَّ أَفْرَغَ عَلَى شِمَالِهِ، فَغَسَلَ مَذَاكِيرَهُ"<sup>(٢)</sup>.

الثَّالثُ: يبدَأُ المُغتَسِلُ بالوضوءِ قبلِ الغُسلِ استحبابًا، والوضوءُ نفسه  
سنةٌ مؤكَّدةٌ، والبدءُ به مستحبٌّ.

---

(١) أخرجه البخاري من حديث ميمونة (٢٤٨)، ومسلم (٣١٦) واللفظُ له.

(٢) أخرجه البخاري (٢٥٧)، ومسلم (٣١٧) كذلك.



فقد روى مالك في الموطأ عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "كَانَ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ، بَدَأَ فغَسَلَ يَدَيْهِ، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ كَمَا يَتَوَضَّأُ لِلصَّلَاةِ"<sup>(١)</sup>.

الرَّابِعُ: من المستحب على مشهور المذهب غسل أعضاء الوضوء مرّةً مرّةً إِلَّا الرَّأْسَ فيستحبُ تثليثه؛ لأنَّ تكرارَ غسل أعضاء الوضوء لم يأتِ في أغلب أحاديث صفة غسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

لكن الرَّاجح هو التَّثْلِيثُ في سائر أعضاء الوضوء، لأنَّه قد ورد في طرق صحيحة أخرجها النسائي وغيره من طريق أبي سلمة عن عائشة رضي الله عنها أَنَّهَا وصفتُ غسلَ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الجنابة، وفيه: ثُمَّ تَمَضُّضٌ ثَلَاثًا وَاسْتِنْشَاقٌ ثَلَاثًا<sup>(٢)</sup>.

وعنها رضي الله عنها أَنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: "كَانَ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ، بَدَأَ فغَسَلَ يَدَيْهِ، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ كَمَا يَتَوَضَّأُ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ

---

١ ( رواه مالك في الموطأ (١٠٣)، والبخاري (٢٤٨)، ومسلم (٣١٦) كذلك بزيادات في الألفاظ.

٢ ( سنن النسائي (٢٤٣).



يُدْخِلُ أَصَابِعَهُ فِي الْمَاءِ، فَيُخَلِّلُ بِهَا أَصُولَ شَعْرِهِ، ثُمَّ يَصُبُّ عَلَى رَأْسِهِ  
ثَلَاثَ غُرْفٍ بِيَدَيْهِ، ثُمَّ يُفِيضُ الْمَاءَ عَلَى جِلْدِهِ كُلِّهِ<sup>(١)</sup>.

فهذا الحديث في تثليث غسل الرأس؛ وفيه توضأ صلى الله عليه وسلم  
ووضوء للصلاة، ووضوء الصلاة يُثَلَّثُ فيه غسلُ الأعضاء اتِّفَاقًا.

الخامس: يستحبُّ البدءُ بأعلى الجسد قبل أسفله لحديث أمِّ المؤمنين  
عائشة رضي الله عنها قالت: «إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ، دَعَا بِشَيْءٍ نَحْوِ  
الْحِلَابِ، فَأَخَذَ بِكَفِّهِ، فَبَدَأَ بِشِقِّ رَأْسِهِ الْأَيْمَنِ، ثُمَّ الْأَيْسَرِ، فَقَالَ بِهِمَا عَلَى  
وَسَطِ رَأْسِهِ»<sup>(٢)</sup>.

السادس: يستحبُّ البداءةُ بالميامن كلها قبل المياسر لحديث عائشة  
رضي الله عنها كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «يُعْجِبُهُ التَّيْمُنُ، فِي تَنْعُلِهِ،  
وَتَرَجُلِهِ، وَطُهْورِهِ، وَفِي شَأْنِهِ كُلِّهِ»<sup>(٣)</sup>. والحديث السابق بَيِّنٌ في هذه المسألة.

السابع: يستحبُّ تقليلُ الماءِ في الغُسلِ؛ كما ذكرنا في الوضوء، وذلك  
بعدم الإسرافِ فيه، وهو أمرٌ يختلفُ من شخصٍ لآخر، ويجب توقُّرُ ما  
يتحقَّقُ فيه الغُسلُ من الماء.

(١) رواه مالك (١٠٣) بهذا اللَّفْظ، والبخاري (٢٤٨)، ومسلم (٣١٦) بلفظ قريب منه.

(٢) رواه البخاري (٢٥٨) ومسلم (٣١٨).

(٣) رواه البخاري (١٦٨) ومسلم (٢٦٨).

فعن عائشة رضي الله عنها: "أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَغْتَسِلُ،  
بِالصَّاعِ إِلَى خَمْسَةِ أَمْدَادٍ"<sup>(١)</sup>.

وقد تقدّم هذا في الوضوء، وبالله التوفيق.

### نَسْيَانُ مَوْضِعٍ لَمْ يُصِبْهُ مَاءٌ

قال رحمه الله: "وَمَنْ نَسِيَ لُمْعَةً أَوْ عُضْوًا مِنْ غُسْلِهِ بَادَرَ إِلَى غُسْلِهِ حِينَ  
تَذَكَّرَهُ وَلَوْ بَعْدَ شَهْرٍ، وَأَعَادَ مَا صَلَّى قَبْلَهُ، وَإِنْ أَخَّرَهُ بَعْدَ ذِكْرِهِ بَطَلَ  
غُسْلُهُ، فَإِنْ كَانَ فِي أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ وَصَادَفَهُ غَسْلُ الْوُضُوءِ أَجْزَأُهُ".

---

قال أبو محمد: معنى كلام المؤلف -رحمه الله- أَنَّ مَنْ تَذَكَّرَ لُمْعَةً أَوْ  
عُضْوًا مِنْ أَعْضَاءِ غُسْلِهِ بَادَرَ إِلَى غُسْلِهِ بِمَجَرَّدِ تَذَكُّرِهِ مِنْ غَيْرِ تَوَانٍ، لِأَنَّ  
الْفَوْرَ مَعَ الذِّكْرِ وَالْقُدْرَةَ مِنْ فَرَائِضِ الْغُسْلِ وَلَوْ لَمْ يَتَذَكَّرْ إِلَّا بَعْدَ شَهْرٍ أَوْ  
أَكْثَرَ، وَيَجِبُ عَلَى مَنْ كَانَ هَذَا حَالُهُ أَنْ يَعِيدَ جَمِيعَ الصَّلَوَاتِ الَّتِي  
صَلَّاهَا بِهَذَا الْغَسْلِ النَّاقِصِ؛ لِأَنَّ التَّعْمِيمَ مِنْ أَرْكَانِهِ فَتَرْكُهُ مَبْطُلٌ لَهُ.

وقد تقدّم دليل هذا كله، إذ الحدث الأكبر هنا كالأصغر في هذا الحكم.  
وَإِذَا أَخَّرَ غَسْلَ اللَّمْعَةِ بَعْدَ تَذَكُّرِهِ فَقَدْ بَطَلَ غُسْلُهُ كُلُّهُ؛ لِأَنَّ الْمَوَالَاةَ  
شَرْطُهَا الذِّكْرُ وَالْقُدْرَةُ، وَهَذَا قَدْ تَذَكَّرَ فَوَجِبَ عَلَيْهِ الْمَبَادَرَةُ بِغَسْلِ الْعُضْوِ أَوْ

---

(١) رواه البخاري (٢٠١) ومسلم (٣٢٥).





الجزء الناقص، غير أنه لو صادف أن توضأ فغسل الجزء الناقص بنية الوضوء فذلك مجزئ عنه، والله الموفق.

### فصل: ما يُمنع منه الجنب

قال رحمه الله: "لَا يَحِلُّ لِلْجُنْبِ دُخُولُ الْمَسْجِدِ وَلَا قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ؛ إِلَّا الْآيَةَ وَنَحْوَهَا لِلتَّعَوُّذِ وَنَحْوِهِ، وَلَا يَجُوزُ لِمَنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْمَاءِ الْبَارِدِ أَنْ يَأْتِيَ زَوْجَتَهُ حَتَّى يُعَدَّ الْآلَةَ، إِلَّا أَنْ يَحْتَلِمَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ".

قال أبو محمد: ههنا مسائل:

أحدها: لَا يَجُوزُ لِلْمُحَدِّثِ حَدَثًا أَكْبَرَ دُخُولُ الْمَسْجِدِ وَالْمَكْتِ فِيهِ، فَقَدْ قَالَ تَعَالَى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنْبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا} [النساء: ٤٣].

وعن عائشة رضي الله عنها قالت: جاءَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم وبيوتُ أصحابه شائعةً في المسجد، فقال: «وَجَّهُوا هَذِهِ الْبُيُوتَ عَنِ الْمَسْجِدِ، فَإِنِّي لَا أَحِلُّ الْمَسْجِدَ لِحَائِضٍ وَلَا جُنْبٍ»<sup>(١)</sup>.

(١) رواه أبو داود (٢٣٢)، وصححه ابن خزيمة (١٣٢٧)، وحسنه ابن القطان وابن سيد الناس والزَّيْلَعِي، وضعفهم بعضهم.

الثاني: ولا يحلُّ له قراءة القرآن الكريم إِلَّا الآيةُ للتَّعوُّذِ أو الاستشهادُ  
بها لحديث عليٍّ كَرَّمَ اللهُ وجهَهُ قال: "كان رسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ  
لا يحجبه عن القرآن شيءٌ ليس الجَنابةُ"<sup>(١)</sup>.

ويشهد له ما رواه أبو غريرٍ الهمداني قال: كُنَّا مَعَ عَلِيٍّ فِي الرَّحْبَةِ،  
فَخَرَجَ إِلَى أَقْصَى الرَّحْبَةِ، فَوَاللَّهِ مَا أَذْرِي أَبْوَلًا أَحَدَثَ أَوْ غَائِطًا، ثُمَّ جَاءَ  
فَدَعَا بِكُوزٍ مِنْ مَاءٍ، فَغَسَلَ كَفَّيْهِ ثُمَّ قَبَضَهُمَا إِلَيْهِ، ثُمَّ قرَأَ صَدْرًا مِنَ الْقُرْآنِ،  
ثُمَّ قَالَ: «اقْرَءُوا الْقُرْآنَ مَا لَمْ يُصَبَّ أَحَدُكُمْ جَنَابَةً، فَإِنْ أَصَابَتْهُ جَنَابَةٌ فَلَا،  
وَلَا حَرْفًا وَاحِدًا»<sup>(٢)</sup>.

الثالث: لا يحلُّ لمن خاف استعمالَ الماء البارد ضعف المرض أو زيادة،  
ومثله فاقْدُ الماء أو غير القادر عليه، أن يباشِرَ زوجته، لما يلزم من ذلك  
من نقله من الغسل بالماء إلى التيمُّم، والتيمُّم رخصةٌ شرعت للعذر،  
والوطء ليس عذرًا، إِلَّا إذا تضرَّرَ بترك الوطءِ فحينئذٍ يجوزُ له الإقدامُ على  
الوطءِ ولتيمُّمٍ، وكذلك يجوزُ له الوطءُ؛ إن وجدَ ما يزيل به ضررَ الماء

---

(١) رواه أبو داود (٢٢٩)، والنسائي (٢٦٦)، والترمذي (١٤٦)، وابن ماجه (٥٩٤)،  
وصحَّحه الترمذي، وقال الحافظ: وضعَّفَ بعضهم بعضَ رُؤَايَاهُ، والحقُّ أَنَّهُ من قبيلِ الحسن  
يصلحُ للحُجَّةِ.

(٢) رواه الدارقطني في السنن ثم قال (١١٨/١): هو صحيح عن عليٍّ موقوفًا، ورواه أحمد  
(٨٧٢) مرفوعًا وحسنه شيخنا شعيب الأرنؤوط حفظه الله.



البارد، أو وجد أُجْرَةَ الحَمَّام، أمّا من حصلت له الجنابة باحتلامٍ فلا شيء عليه، وينتقل للتيمم من غير منع.

هذا هو مشهور المذهب، ويقابله قولٌ بالجوازِ لحديث عبد الله بن عمرو قال: جاء رجلٌ إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله، الرجلُ يغيبُ لا يقدرُ على الماءِ، أيجامعُ أهله؟ قال: «نعم»<sup>(١)</sup>.

### فصل في التيمم

التيمم لغةً: القصدُ والعزمُ، ومنه قوله تعالى: {وَلَا آمِينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ} [المائدة: ٢] يعني: قاصدين.

وشرعاً: طهارةٌ ترابيةٌ تشتملُ على مسح الوجه واليدين، تستعمل عند عدم الماء، أو عدم القدرة على استعماله، وهو مشروعٌ بالكتاب والسنة والإجماع.

### لمن يشرع؟

قال المؤلف رحمه الله: "وَيَتَيَمَّمُ الْمُسَافِرُ فِي غَيْرِ مَعْصِيَةٍ، وَالْمَرِيضُ لِفَرِيضَةٍ أَوْ نَافِلَةٍ، وَيَتَيَمَّمُ الْحَاضِرُ الصَّحِيحُ لِلْفَرَائِضِ إِذَا خَافَ خُرُوجَ

(١) رواه أحمد (٧٠٩٧) وفيه ضعف، وله شواهدٌ تقويه.

وَقَتِّهَا، وَلَا يَتِيَّمُ الْحَاضِرُ الصَّحِيحُ لِنَافِلَةٍ، وَلَا جُمُعَةٍ وَلَا جَنَازَةٍ إِلَّا إِذَا  
تَعَيَّنَتْ عَلَيْهِ الْجَنَازَةُ".

قال أبو محمد: ههنا جملة من الأحكام:

أولها: يجوز للمسافر سفرًا مباحًا خاليًا من المعاصي إذا فقد الماء أو لم  
يستطع استعماله؛ أن يتيَّم بالصَّعيد الطَّيب، قال تعالى: {وَأِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا  
فَاطْهَرُوا} وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ  
لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا { [المائدة من الآية: ٦].

وتقييد السفر بكونه سفر طاعة فيه نظر؛ لأنَّ رخصته لا تختصُّ بالسفر،  
بل هي عامَّة لكلِّ من لم يجد ماءً، ولذلك ردَّ ذلك المحققون من  
الأصحاب.

الثاني: يجوز للمريض كذلك الذي لا يستطيع استعمال الماء أن يتيَّم  
للآية السابقة، ولما رواه أحمد وابن حبان والحاكم وصحَّحاه؛ ووافقهما  
الذهبي من حديث عمرو بن العاص لما بعثه رسول الله صلى الله عليه  
وسلم عام ذات السلاسل، قال: فَاخْتَلَمْتُ فِي لَيْلَةٍ بَارِدَةٍ شَدِيدَةِ الْبَرْدِ،  
فَأَشْفَقْتُ إِنْ اغْتَسَلْتُ أَنْ أَهْلَكَ، فَتَيَمَّمْتُ ثُمَّ صَلَّيْتُ بِأَصْحَابِي صَلَاةَ  
الصُّبْحِ، قَالَ: فَلَمَّا قَدِمْنَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَكَرْتُ  
ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: «يَا عَمْرُو، صَلَّيْتُ بِأَصْحَابِكَ وَأَنْتَ جُنُبٌ؟» قَالَ: قُلْتُ:



نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي احْتَلَمْتُ فِي لَيْلَةٍ بَارِدَةٍ شَدِيدَةِ الْبَرْدِ، فَأَشْفَقْتُ إِنْ اغْتَسَلْتُ أَنْ أَهْلَكَ، وَذَكَرْتُ قَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ {وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا} [النساء: ٢٩] فَتَيَمَّمْتُ، ثُمَّ صَلَّيْتُ. فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَمْ يَقُلْ شَيْئًا<sup>(١)</sup>.

وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: خَرَجْنَا فِي سَفَرٍ فَأَصَابَ رَجُلًا مِنَّا حَجَرٌ فَشَجَّهُ فِي رَأْسِهِ، ثُمَّ احْتَلَمَ فَسَأَلَ أَصْحَابَهُ فَقَالَ: هَلْ تَجِدُونَ لِي رُخْصَةً فِي التَّيَمُّمِ؟ فَقَالُوا: مَا نَجِدُ لَكَ رُخْصَةً وَأَنْتَ تَقْدِرُ عَلَى الْمَاءِ؛ فَاغْتَسَلَ فَمَاتَ، فَلَمَّا قَدِمْنَا عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخْبَرَ بِذَلِكَ، فَقَالَ: «قَتَلُوهُ قَتَلَهُمُ اللَّهُ أَلَا سَأَلُوا إِذْ لَمْ يَعْلَمُوا فَإِنَّمَا شِفَاءُ الْعِيِّ السُّؤَالُ، إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيهِ أَنْ يَتَيَمَّمَ وَيَعْصِرَ أَوْ يَعْصِبَ - شَكَّ مُوسَى - عَلَى جُرْحِهِ خِرْقَةً، ثُمَّ يَمْسَحَ عَلَيْهَا وَيَغْسِلَ سَائِرَ جَسَدِهِ»<sup>(٢)</sup>.

الثالث: المتيمم إما أن يكون مريضاً أو مسافراً أو حاضراً صحيحاً، فإن كان مسافراً عادماً للماء؛ فلا تفاق على أن له الحق في التيمم للنوافل استقلالاً فضلاً عن الفرائض.

(١) رواه أحمد (٢٠٣/٤)، وابن حبان (١٣١٥)، والحاكم (١٧٧/١)، وقد رواه البخاري

تعليقاً، ووصله أبو داود (٣٣٤).

(٢) رواه أبو داود (٣٣٦)، وصححه ابن السكن، لكن حسنه الألباني سوى لفظة: "إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيهِ إلخ".

أَمَّا الْحَاضِرُ الصَّحِيحُ الْعَادِمُ لِلْمَاءِ أَوْ الْمَحْبُوسُ عَنْهُ أَوْ الْمَمْنُوعُ مِنْهُ، فَفِيهِ خِلَافٌ بَيْنَ الْفُقَهَاءِ، وَالْمَشْهُورُ أَنَّهُ لَا يَتَيَّمُّ لِلنَّوَافِلِ اسْتِقْلَالًا؛ لِأَنَّ الْآيَةَ لَمْ تَنْصَ سِوَى عَلَى الْمَرِيضِ وَالْمَسَافِرِ، وَكَذَلِكَ لَا يُصَلِّي الْجُمُعَةَ لِأَنَّ لَهَا بَدَلًا عَنِ الظُّهْرِ، وَلَا يُصَلِّي الْجَنَازَةَ لِأَنَّهَا فَرَضٌ كِفَايَةٌ فَيُمْكِنُ لِلْمَتَوَضِّعِينَ أَنْ يَقُومُوا بِالْوَاجِبِ، فَإِذَا تَعَيَّنَتْ بِأَنْ لَمْ يَوْجَدْ غَيْرُهُ جَازَ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَهَا بِالتَّيَّمِّ. وَالْقَوْلُ الْآخَرُ: هُوَ جَوَازُ هَذِهِ الْأُمُورِ كُلِّهَا لِلْمَتَيَّمِّ وَهُوَ ظَاهِرٌ "الْمَوْطَأُ"، وَهُوَ الرَّاجِحُ.

### فَرَائِضُ التَّيَّمِّ

قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: **وَفَرَائِضُ التَّيَّمِّ: النِّيَّةُ، وَالصَّعِيدُ الطَّاهِرُ، وَمَسْحُ الْوُجْهِ، وَمَسْحُ الْيَدَيْنِ إِلَى الْكُوعَيْنِ، وَضَرْبَةُ الْأَرْضِ الْأُولَى، وَالْفَوْرُ، وَدُخُولُ الْوَقْتِ، وَاتِّصَالُهُ بِالصَّلَاةِ.**

---

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: لِلتَّيَّمِّ ثَمَانِيَةُ فُرُوضٍ ذَكَرَهَا الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

أَحَدُهَا: النِّيَّةُ: وَدَلِيلُ وَجُوبِهَا حَدِيثُ: "إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ" وَقَدْ تَقَدَّمَ. وَقَدْ اسْتَدَلَّ الْفُقَهَاءُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: **{فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا}**، عَلَى وَجُوبِ النِّيَّةِ، وَالْمَقْصُودُ: أَنْ يَنْوِيَ اسْتِبَاحَةَ الْمَمْنُوعِ مِنْ صَلَاةٍ وَنَحْوِهَا بِالتَّيَّمِّ، وَمَحَلُّهَا النِّيَّةُ عِنْدَ الضَّرْبَةِ الْأُولَى.



الثاني: الصَّعِيدُ الطَّاهِرُ، وهو ما صعدَ على وجهِ الأرضِ من جنسه؛ من ترابٍ أو رملٍ أو حجرٍ، أو خضخاضٍ أو سبخةٍ أو غيرها، للآيةِ السابقةِ، ولحديثِ جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «أُعْطِيتُ خَمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلِي: نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ، وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا، وَإِنَّمَا رَجُلٌ مِنْ أُمَّتِي أَدْرَكَتُهُ الصَّلَاةُ فَلْيُصَلِّ»<sup>(١)</sup>.

وفي حديث أبي الجهم الأنصاري رضي الله عنه قال: أَقْبَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ نَحْوِ بئرِ جَمَلٍ فَلَقِيَهُ رَجُلٌ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى أَقْبَلَ عَلَى الْجِدَارِ، فَمَسَحَ بِوَجْهِهِ وَيَدَيْهِ، ثُمَّ رَدَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ»<sup>(٢)</sup>.

الثالث: مسحُ الوجه، وهو الذي يواجهك كما تقرّر في الوضوء.

الرَّابِعُ: مسحُ اليدين للكوعين.

والحجّةُ لهذين قوله تعالى: {فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ}.

---

( ١ ) رواه البخاري (٤٣٨)، ومسلم (٥٢١).

( ٢ ) رواه البخاري (٣٣٧)، ومسلم (٣٦٩).

وما ثبت عن عمار رضي الله عنه من أنه لمّا احتلم ولم يجد ماء تمعك في التراب، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: «يَكْفِيكَ الْوَجْهَ وَالْكَفَّيْنِ»<sup>(١)</sup>. وقد تقدّم حديث أبي الجهم في نفس الموضوع.

الخامس: الضربة الأولى: أي وضع اليد على الصّعيد لا الضرب على بابه، ودليله حديث عمار رضي الله عنه برواية أبي داود بسند صحيح أنّ النبي صلى الله عليه وسلم قال في التيمم: «ضَرْبَةً وَاحِدَةً لِلْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ»<sup>(٢)</sup>.

وفي الرواية السابقة: «ضَرْبَ بَكْفِيهِ إِلَى الْأَرْضِ وَنَفْخَ»<sup>(٣)</sup>.

السادس: الفور، ويعبر عنه بالموالاة وهو الإتيان بأفعال التيمم في فور واحدٍ بغير تفريقٍ فاحشٍ؛ لأنّ قطع العبادَةِ بعد الشُّروع فيها مبطلٌ لها وحرامٌ، وقد قال تعالى: {وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ} [سورة محمد من الآية: ٣٣]. والفصلُ اليسيرُ مغتفرٌ.

السابع: دخول وقت الصلاة، وعلى ذلك فالتيمم قبل دخول الوقت لا يصحُّ على المذهب.

١ ( رواه البخاري (٣٤١)، ومسلم (٣٦٨).

٢ ( سنن أبي داود (٣٢٧).

٣ ( سنن أبي داود (٣٢٦).



وذلك لأنَّ التَّيْمَ طَهَارَةٌ ضَرُورَةٌ، ولا ضرورة لفعالها قبل الوقت، وقد قال تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا} الآية، فدل على أنَّ الطَّهَارَةَ تكون عند إرادة القيام للصَّلاة، وقد خرج الوضوء بقرينة أحاديث أخرى، وبقي التَّيْمُ.

الثَّامنُ: اتِّصَالُ التَّيْمِ بالصَّلاةِ، بحيث لا يكون فصلٌ بينهما، ودليله نفس الأدلَّةُ السَّابِقَةُ، وقد خالف بعضُ الأصحاب وغيرهم في هذا الشرط، والراجح قولهم.

### حَقِيقَةُ الصَّعِيدِ

قال رحمه الله: "وَالصَّعِيدُ: هُوَ التُّرَابُ، وَالطُّوبُ، وَالْحَجَرُ، وَالتَّلْجُ، وَالْخَضْخَضُ وَنَحْوُ ذَلِكَ، وَلَا يَجُوزُ بِالْجِصِّ الْمَطْبُوخِ، وَالْحَصِيرِ، وَالْخَشَبِ، وَالْحَشِيشِ وَنَحْوِهِ، وَرُخْصَ لِلْمَرِيضِ فِي حَائِطِ الْحَجَرِ، وَالطُّوبِ إِنْ لَمْ يَجِدْ مَنَاولًا غَيْرَهُ".

---

قال أبو محمد: معنى كلامه أنَّ التَّيْمَ لا يجوز بما غيَّرتُه صنعةُ الآدمي؛ بالطَّبَخِ والإحراق، ونحوهما كالجِصِّ والجير، أمَّا التَّيْمُ على الحائطِ فشرطُه أن يكونَ مبنياً بالطُّوبِ والحجارة؛ وألا يكونَ مستوراً بالجِصِّ والجير، والأصل في هذا حديثُ أبي الجهم الأنصاري رضي الله عنه آنف الذِّكْرِ.



الخصخاض: هو الطين الرقيق أو المكان المترب تبله الأمطار.  
والجص: هو الحجر الذي إذا شوي صار جيراً، وهو ما يُبنى به.

### سُنن التيمم

قال المؤلف: "وَسُنَنُهُ: تَجْدِيدُ الصَّعِيدِ لِيَدَيْهِ، وَمَسْحُ مَا بَيْنَ الْكُوعَيْنِ  
وَالْمِرْفَقَيْنِ، وَالتَّرْتِيبُ".

قال أبو محمد: ذكر هنا ثلاث سنن للتيمم:

أحدها: الضربة الثانية ليديه بعد الأولى التي مسح بها وجهه، وهذه  
الضربة الثانية جاءت فيها أحاديث وآثار؛ منها حديث ابن عمر رضي الله  
عنهما أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «التَّيْمُمُ ضَرْبَتَانِ ضَرْبَةٌ لِلْوَجْهِ  
وَضَرْبَةٌ لِلْكَفَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ»<sup>(١)</sup>.

الثاني: مسح اليدين للمرفقين، فقد روى مالك في الموطأ عن نافع أَنَّهُ  
أَقْبَلَ هُوَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ مِنَ الْجُرْفِ حَتَّى إِذَا كَانَا بِالْمِرْبَدِ نَزَلَ عَبْدُ اللَّهِ  
«فَتَيَمَّمَ صَعِيدًا طَيِّبًا، فَمَسَحَ وَجْهَهُ، وَيَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ ثُمَّ صَلَّى»<sup>(٢)</sup>.

(١) رواه البيهقي في السنن الكبرى (٢٠٧/١) بسند ضعيف، وصوب الدارقطني وقفه على ابن

عمر رضي الله عنه.

(٢) موطأ الإمام مالك (١٢٦).

وعن الأسلع بن شريك أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم علَّمهُ التَّيْمُمَ: «فَضْرَبَ بِكَفِّهِ الْأَرْضَ ثُمَّ نَفَضَهُمَا ثُمَّ مَسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ، ثُمَّ أَمَرَ عَلَى لِحْيَتِهِ، ثُمَّ أَعَادَهُمَا إِلَى الْأَرْضِ فَمَسَحَ بِهِمَا الْأَرْضَ، ثُمَّ دَلَكَ إِحْدَاهُمَا بِالْأُخْرَى، ثُمَّ مَسَحَ ذِرَاعَيْهِ ظَاهِرَهُمَا وَبَاطِنَهُمَا»<sup>(١)</sup>.

ولضعف دليل هاتين المسألتين؛ مع فعل ابن عمر رضي الله عنهما اختار الأصحاب أن يفعلوها تسنُّناً لا وجوباً.

الثالثُ: ترتيبُ المسحِ بين الوجهِ ثمَّ اليدين، لأنَّه الوارد في الآية والأحاديث السابقة، ولا يوجد ما يدلُّ على الوجوب، ولأنَّه قد ثبت عن النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم البدءُ بالكفينِ ثمَّ الوجهُ، في حديث أبي موسى الأشعري عند البخاري ومسلم<sup>(٢)</sup>.

### فَضَائِلُ التَّيْمُمِ

قال المؤلف رحمه الله: "وَفَضَائِلُهُ: التَّسْمِيَةُ، وَتَقْدِيمُ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى، وَتَقْدِيمُ ظَاهِرِ الذِّرَاعِ عَلَى بَاطِنِهِ، وَمُقَدِّمُهُ عَلَى مُؤَخَّرِهِ".

قال أبو محمد: ذَكَرَ أَرْبَعُ فَضَائِلَ لِلتَّيْمُمِ:

( ١ ) سنن الدارقطني (٦٨٣).

( ٢ ) رواه البخاري (٣٤٧)، ومسلم (٣٦٨).

أحدها: البدء بالتَّسمية قبل التَّيْمُم، وذلك لعموم حديث: "كلُّ أمرٍ ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله -وفي رواية: بحمد الله- فهو أقطع"، وفي رواية: "أجذم"<sup>(١)</sup>. وقد رواه أحمد، وأبو داود، وابن ماجه من حديث أبي هريرة رضي الله وهو ضعيف، لكن حسنه ابن الصلاح وغيره.

الثَّاني: تقديمُ اليمين على اليسار؛ لأنَّه الثَّابتُ في السُّنَّة، وقد تقدَّم الحديثُ الوارد في ذلك أكثر من مرَّة.

الثَّالثُ: يستحبُّ تقديمُ ظاهر الدِّراع على باطنه.

والرَّابِعُ: وكذلك يستحبُّ تقديمُ المقدَّم على المؤخَّر، وحاصل هاتين المسألتين هو أن المتيمِّم يستحبُّ له أن يضع أصابع كفِّه اليسرى على ظاهر أطراف أصابع اليمنى ماسحًا إلى المرفق، ثمَّ يديرها من باطن المرفق ماسحًا إلى أطراف باطن أصابعه، ثمَّ اليسرى كذلك، ثمَّ يخلِّلُ أصابعه.

فهذه الصِّفَةُ أوردَها الفقهاءُ لمَّا رأوا أنَّ الإيعابَ مطلوبٌ، والصَّعِيدُ لا يعمُّ بسيلائنه كالماء، فاختاروا هذه الصِّفَةَ لإفضائها لمقصود الشَّارع.

---

١ ( رواه أحمد (١٤/٣٢٩)، وأبو داود (٤٨٤٠)، وابن ماجه (١٨٩٤).



## نَوَاقِضُ التَّيَمُّمِ

قال رحمه الله تعالى: "وَنَوَاقِضُهُ: كَالْوُضُوءِ، وَلَا تُصَلِّي فَرِيضَتَانِ بِتَيَمُّمٍ وَاحِدٍ، وَمَنْ تَيَمَّمَ لِفَرِيضَةٍ جَازَ لَهُ التَّوَافُلُ بَعْدَهَا، وَمَسُّ الْمُصْحَفِ وَالطَّوَافُ، وَالتَّلَاوَةُ إِنْ نَوَى ذَلِكَ وَاتَّصَلَتْ بِالصَّلَاةِ، وَلَمْ يَخْرُجِ الْوَقْتُ، وَجَازَ بِتَيَمُّمِ النَّافِلَةِ كُلُّ مَا ذُكِرَ إِلَّا الْفَرِيضَةُ، وَمَنْ صَلَّى الْعِشَاءَ بِتَيَمُّمٍ؛ قَامَ لِلشَّفَعِ وَالْوَتْرِ بَعْدَهَا مِنْ غَيْرِ تَأْخِيرٍ، وَمَنْ تَيَمَّمَ مِنْ جَنَابَةٍ فَلَا بُدَّ مِنْ نِيَّتِهَا".

قال أبو محمد: ههنا جملة من المسائل:

أحدها: ينقض التَّيَمُّمُ كُلُّ ما ينقضُ الوضوءَ؛ لأنَّه بدلٌ عنه، فلذلك أخذ أحكامه، إجماعاً، ويزاد على ذلك وجود الماء قبل الدُّخُولِ فِي الصَّلَاةِ.

الثَّاني: لَا تُصَلِّي فَرِيضَتَانِ بِتَيَمُّمٍ وَاحِدٍ؛ عَلَى مشهورِ المذهبِ، فلكلِّ فَرِيضَةٍ تَيَمُّمٌ خَاصٌّ بِهَا، وَالحُجَّةُ فِي ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: {إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ} وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا. وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا { [المائدة من الآية: ٦] فَأَمَرَ الْمُكَلَّفَ بِالْوُضُوءِ لِكُلِّ قِيَامٍ

لِلصَّلَاةِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ فَلْيَتَيَّمْ، وَقَدْ بَيَّنَّتِ السُّنَّةُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ الْوُضُوءُ  
لِكُلِّ صَلَاةٍ، وَبَقِيَ التَّيَّمُّ عَلَى أَصْلِهِ.

وَرَوَى الدَّارِقُطْنِيُّ وَالبَيْهَقِيُّ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا  
«كَانَ يَتَيَّمُ لِكُلِّ صَلَاةٍ»<sup>(١)</sup>.

وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِأَسَانِيدٍ ضَعِيفَةٍ.

الثَّالِثُ: يُجُوزُ لِلْمَتَيَّمِ أَنْ يَصَلِّيَ النَّوَافِلَ الْمُتَّصِلَةَ بِصَلَاتِهِ، وَكَذَا مَسُّ  
الْمَصْحَفِ، وَتِلَاوَةُ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَالطَّوَافُ بَيْتِ اللَّهِ تَعَالَى؛ إِذَا نَوَى ذَلِكَ  
وَكَانَ مُتَّصِلًا بِالصَّلَاةِ، لِأَنَّ الْأَعْمَالَ بِالنِّيَّاتِ كَمَا فِي الْحَدِيثِ الَّذِي تَقَدَّمَ  
ذَكَرَهُ مَرَارًا.

الرَّابِعُ: وَكَذَلِكَ يُجُوزُ لِمَنْ صَلَّى الْعِشَاءَ بَتَيَّمٍ أَنْ يَصَلِّيَ بَعْدَهَا الشَّفْعَ  
وَالْوَتَرَ مُبَاشَرَةً.

وَدَلِيلُ هَاتَيْنِ الْمَسْأَلَتَيْنِ الْإِسْتِحْسَانُ وَمِرَاعَاةُ خِلَافٍ مِنْ يَقُولُ: إِنَّ التَّيَّمَّ  
يَرْفَعُ الْحَدَثَ كَالْوُضُوءِ بِالْمَاءِ، وَدَلِيلُ ذَلِكَ الْحَدِيثُ الَّذِي رَوَاهُ النَّسَائِيُّ  
وغيره عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:  
«الصَّعِيدُ الطَّيِّبُ وَضُوءُ الْمُسْلِمِ، وَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ عَشْرَ سِنِينَ»<sup>(٢)</sup>.

---

(١) انظر سنن الدارقطني (٧٠٩)، والسنن الكبرى للبيهقي (٣٣٩/١) وقال البيهقي: إسناده  
صحيح.

(٢) رواه أبو داود (٣٣٢)، والترمذي (١٢٤)، والنسائي (٣٢٢) عن أبي ذر رضي الله عنه،  
وصححه الحافظ بمجموع طرقه.

الخامس: من تيمّم لجنابة فلا بدّ من أن ينوي ذلك، لأنّ الأعمال تدور على النية، ولا يستقيم العمل إلّا بها، فمن كانت عليه جنابة وغرضه التيمّم فلا بدّ من نية عند الشروع في التيمّم؛ وذلك بأن ينوي استباحة الصلاة، أو فرض التيمّم.

### فصل في الحيض

قال المؤلف رحمه الله: "وَالنِّسَاءُ مُبْتَدَأَةٌ وَمُعْتَادَةٌ وَحَامِلٌ، وَأَكْثَرُ الْحَيْضِ لِلْمُبْتَدَأَةِ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا، وَلِلْمُعْتَادَةِ عَادَتُهَا، فَإِنْ تَمَادَى بِهَا الدَّمُ زَادَتْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مَا لَمْ تُجَاوِزْ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا، وَلِلْحَامِلِ بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا وَنَحْوُهَا، وَبَعْدَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ عِشْرُونَ وَنَحْوُهَا، فَإِنْ تَقَطَّعَ الدَّمُ لَفَقَتْ أَيَّامُهُ؛ حَتَّى تُكْمَلَ عَادَتُهَا".

قال أبو محمد: الحيض لغة: هو السيّلان، ومنه حوض الماء، وشرعاً: هو الدّم الخارج من قبل المرأة البالغة على سبيل المعتاد.

وقد أخبر الله سبحانه وتعالى بشرف الجنس الإنساني وبرفعة قدره فقال سبحانه: {وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ} [الإسراء من الآية: 70]. وذلك بتشريفه عن درجة البهيمية، وطور السفاح، ووضع له حدوداً وأحكاماً بما يتقوّم شرفه ويحفظ نسبه، ويضع عن كاهله ثقل العار وذل الصغار.



ووضع جلَّ وعزَّ لحفظ النسبِ الإنساني علاماتٍ بها يكون ثابتًا، فقضى على بنات حواء بالحِض؛ ليختبر به الرَّحِم هل علق بالحمل أم لا، ليسند لكلِّ ذى نسبٍ نسبَهُ.

وقد بيَّن المؤلِّف رحمه الله أنَّ للنِّساءِ حالاتٌ في حيضهنَّ:

أحدها: المبتدأة، وهي التي بلغت حديثًا ولم يسبق لها حيضٌ سابق، فليس لها عادةٌ معروفةٌ، فهذه إذا حاضت وتماذى بها الدَّم تستمرُّ في جلوسها عن الصَّلَاةِ حتَّى تبلغ خمسةَ عشرَ يومًا، وهو أقصى مُدَّةٍ للحِض، وما زاد على ذلك فهو دُمٌ علَّةٌ وفسادٌ وصاحبته مستحاضةٌ، وذلك لأنَّ أكثرَ الحِض مُدَّتُهُ خمسةَ عشرَ يومًا؛ كما تقرَّر عن جماعة من التَّابعين والأئمَّة، وذلك بالتَّجربة والتَّأمُّلِ لا لنصٍّ شرعيٍّ.

فقد روى الدارقطني في السنن بسند صحيح عن عطاء بن أبي رباح قال: «أَكْثَرُ الْحَيْضِ خَمْسَ عَشْرَةَ»<sup>(١)</sup>. وروى مثل ذلك عن جماعة من السلف، أمَّا إذا انقطع قبل ذلك فهو عادتها التي تعمل عليها.

الثَّاني: المعتادة، وهي المرأة التي تقرَّر لها عادةٌ معيَّنةٌ في الحِض، فالدَّم ينزل منها عددًا معروفًا من الأيَّام، فإن تماذى بها في إحدى المرَّات استظهرت بثلاثةِ أيَّام، وما زاد عليها فهو استحاضة.

(١) سنن الدارقطني (١/٢٠٠).



فقد ذكر ابن يونس من رواية المدنيين والقاضي إسماعيل أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى  
الله عليه وسلَّم قال لفاطمة بنت أبي حبيش لما جاءتة سائلةً عن تمادي الدَّم  
بها: «اقْعُدِي أَيَّامَكَ الَّتِي كُنْتِ تَقْعُدِينَ، وَاسْتَظْهِرِي بِثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اغْتَسِلِي  
وَصَلِّي».

قال أبو محمد: لا يوجدُ هذا الحديث في دواوين السُّنَّةِ المعتمدة، بل  
الموجود ما رواه مالك والبخاري ومسلم عن عائشة رضي الله عنها أنَّها  
قالت: قَالَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ أَبِي حُبَيْشٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي لَا أَطْهَرُ، أَفَادَعُ  
الصَّلَاةَ؟ فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ  
وَلَيْسَتْ بِالْحَيْضَةِ، فَإِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةُ فَاتْرُكِي الصَّلَاةَ، فَإِذَا ذَهَبَ قَدْرُهَا،  
فَاغْسِلِي الدَّمَ عَنْكَ وَصَلِّي»<sup>(١)</sup>.

فإذا تمادى الدَّمُ في الشَّهر القادم زادت ثلاثة أَيَّام على ما سبق إلى أن  
تصل خمسة عشر يوماً فتقف عن الزيادة؛ لأنَّه أقصى عادةِ النساء.

الثَّالث: المرأةُ الحاملُ كذلك قد تحيضُ على المقرَّر عند أئمتنا، فقد  
روى مالك مرسلاً والبيهقي موصولاً عن عائشة رضي الله عنها قالتُ في  
الْمَرْأَةِ الْحَامِلِ تَرَى الدَّمَ: "إِنَّهَا تَدْعُ الصَّلَاةَ"<sup>(٢)</sup>.

---

١ ( رواه مالك في الموطأ (١٤٠)، والبخاري (٣٠٦)، ومسلم (٣٣٣).

٢ ( رواه مالك في الموطأ (٤٣٦)، والبيهقي (٧/٤٣٥).



وحيضُ الحامل نادرٌ، فإن وقع بعد ثلاثة أشهرٍ من الحمل فأكثره خمسة عشرَ يومًا، وبعد ستة أشهرٍ عشرونَ يومًا.

الرَّابِع: المَلْفَقَةُ هي التي ينزلُ عليها الدَّمُ وينقطعُ؛ ثمَّ ينزل وهكذا.

فهذه حكمها أنَّها تجلسُ أيَّامَ حيضها، فإذا طهرت اغتسلت وصَلَّتْ وصامتُ حتَّى تجمعَ من جلوسِها أكثرَ أمدِ الحيض وهو خمسة عشرَ يومًا، ثمَّ تعدُّ نفسها طاهرة مستحاضة.

### مَوَانِعُ الْحَيْضِ

قال رحمه الله: "وَلَا يَحِلُّ لِلْحَائِضِ صَلَاةٌ، وَلَا صَوْمٌ، وَلَا طَوَافٌ، وَلَا مَسُّ مُصْحَفٍ، وَلَا دُخُولُ مَسْجِدٍ، وَعَلَيْهَا قَضَاءُ الصَّوْمِ دُونَ الصَّلَاةِ، وَقِرَاءَتُهَا جَائِزَةٌ، وَلَا يَحِلُّ لِرَجُلٍ أَنْ يَمَسَّهَا وَلَا يَمَسَّ بِهَا وَلَا يَمَسَّ بِمَا بَيْنَ سُرَّتَيْهَا وَرُكْبَتَيْهَا حَتَّى تَغْتَسِلَ".

---

قال أبو محمد: ذكر المؤلفُ رحمه الله تعالى هنا جملةً من الأمور الممنوعة على الحائض، وهي كذلك ممنوعة على النفساء بالإجماع على أنَّ حكمها واحدٌ.

أحدها: الصَّلَاةُ، فلا تقضي الحائضُ ولا النفساء الصَّلَاةَ التي فاتتها أيَّامَ الحيض والنِّفاس.



الثاني: الصَّيَّامُ، فلا تصومُ الحائضُ والنَّفَساءُ، ولو فعلتْ لكانتْ آثمةً ولم يُجْزَئْهَا؛ لكنَّها تقضي أيامَهُ.

والدَّيْلُ على هذين ما رواه البخاري ومسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما سئل عن نقصان عقل ودين المرأة؟ قال: «أَمَّا نُقْصَانُ الْعَقْلِ: فَشَهَادَةُ امْرَأَتَيْنِ تَعْدِلُ شَهَادَةَ رَجُلٍ فَهَذَا نُقْصَانُ الْعَقْلِ، وَتَمَكُّتُ اللَّيَالِي مَا تُصَلِّي، وَتُفْطِرُ فِي رَمَضَانَ فَهَذَا نُقْصَانُ الدِّينِ»<sup>(١)</sup>.

وأما كونهما تقضيانِ الصَّوْمَ ولا تقضيانِ الصَّلَاةَ فلحديث عائشة رضي الله عنها لما سألتها معاذة العدوية عن ذلك، فقالت: «كَانَ يُصِيْبُنَا ذَلِكَ، فَتُؤْمَرُ بِقَضَاءِ الصَّوْمِ، وَلَا تُؤْمَرُ بِقَضَاءِ الصَّلَاةِ»<sup>(٢)</sup>. وهذه المسألة مجمع عليها عند علماء المسلمين.

الثَّالثُ: الطَّوَّافُ بِالْبَيْتِ الْحَرَامِ؛ لِأَنَّهُ صَلَاةٌ، وَشَرَطُ الصَّلَاةِ الطَّهَارَةُ وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي الْوُضُوءِ، وَقَدْ قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: خَرَجْنَا لَا نَرَى إِلَّا الْحَجَّ، فَلَمَّا كُنَّا بِسَرِفٍ حِضْتُ، فَدَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنَا أَبْكِي، قَالَ: «مَا لَكَ أَنْفِستِ؟». قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «إِنَّ هَذَا

(١) رواه البخاري (٣٠٤)، ومسلم (٧٩).

(٢) رواه البخاري (٣٢١)، ومسلم (٣٣٥) واللفظُ له.

أَمُرَّ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ، فَاقْضِي مَا يَقْضِي الْحَاجُّ، غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ»<sup>(١)</sup>.

الرابعُ: مسُّ المصحفِ، إذا لم تكن معلِّمةً أو متعلِّمةً، لحديث: «لا يَمَسُّ الْقُرْآنَ إِلَّا طَاهِرٌ» وقد تقدَّم.

الخامسُ: دخولُ المسجدِ، لحديث عائشة رضي الله عنها قالت: جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم وَوُجُوهُ بُيُوتِ أَصْحَابِهِ شَارِعَةً فِي الْمَسْجِدِ، فَقَالَ: «وَجَّهُوا هَذِهِ الْبُيُوتَ عَنِ الْمَسْجِدِ، فَإِنِّي لَا أُحِلُّ الْمَسْجِدَ لِحَائِضٍ وَلَا جُنْبٍ»<sup>(٢)</sup>.

السادسُ: يجوز للحائض قراءة القرآن الكريم من حفظها على المشهور، لأنَّه لم يأت ما يمنع ذلك، ولأنَّ الحيضَ عادةٌ مألوفةٌ تدوم بها الأيامُ، ولا يقدر على رفعه فيشقُّ عليها الامتناعُ عن القراءة أَيْامًا، فجاز من أجل ذلك إِعْفَاؤُهَا مِنَ الْمَنْعِ، كما جاز ذلك لِلْمُحَدِّثِ.

أَمَّا بعد انقطاع الدَّمِ وقبل الغسل فقد زال عُذْرُهَا، ولذلك حَرُمَ عَلَيْهَا الْقِرَاءَةُ حَتَّى تَغْتَسِلَ.

---

(١) رواه البخاري (٢٠٩) واللفظُ له، ومسلم (١٢١٣).

(٢) رواه أبو داود (٢٣٢)، وابن خزيمة في صحيحه (١٣٢٧)، وحسنه ابن القطان، وقد تقدَّم.



السَّابِعُ: يَحْرُمُ عَلَى الْحَائِضِ وَالنَّفْسَاءِ أَنْ يُجَامَعَا فِي الْفَرْجِ حَتَّى يَطْهُرَا وَيَغْتَسِلَا، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: {وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ ۖ قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ ۖ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ ۖ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ ۚ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ} [البقرة: ٢٢٢].

وروى مسلمٌ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «اصْنَعُوا كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا النِّكَاحَ»<sup>(١)</sup>.

وروى الترمذي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: جاء عمر رضي الله عنه فقال: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلَكْتُ قَالَ: وَمَا أَهْلَكَ؟ قَالَ: حَوَّلْتُ رَحْلِي اللَّيْلَةَ، قَالَ: فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَيْئًا، قَالَ: فَأَوْحِيَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَذِهِ الْآيَةُ: {نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنْى شِئْتُمْ} أَقْبِلْ وَأَذْبِرْ، وَاتَّقِ الدُّبُرَ وَالْحَيْضَةَ<sup>(٢)</sup>.

ومشهور المذهب أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْإِسْتِمْتَاعُ بَمَا بَيْنَ السُّرَّةِ وَالرُّكْبَتَيْنِ سَدًّا لِلذَّرِيعَةِ، وَقَدْ قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ كِلَانَا جُنُبٌ، وَكَانَ يَأْمُرُنِي فَأَتَزَرُّ؛ فَيَبَاشِرُنِي وَأَنَا حَائِضٌ، وَكَانَ يُخْرِجُ رَأْسَهُ إِلَيَّ وَهُوَ مُعْتَكِفٌ فَأَغْسِلُهُ وَأَنَا حَائِضٌ»<sup>(٣)</sup>.

١ ( صحيح مسلم (٣٠٢).

٢ ( انظر سنن الترمذي (٢٩٨٠)، قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب.

٣ ( رواه البخاري (٢٩٩)، ومسلم (٢٩٣).

وروى مالك أن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم: مَا يَحِلُّ لِي مِنْ  
امْرَأَتِي وَهِيَ حَائِضٌ؟ فَقَالَ: رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، «لِتَشُدَّ عَلَيْهَا  
إِزَارَهَا ثُمَّ شَأْنُكَ بِأَعْلَاهَا»<sup>(١)</sup>.

وهو مرسل، لكن يشهد له ما رواه الشيخان، عن عائشة رضي الله  
عنها قالت: كَانَتْ إِحْدَانَا إِذَا كَانَتْ حَائِضًا، فَأَرَادَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُبَاشِرَهَا: "أَمَرَهَا أَنْ تَتَرَّرَ فِي فَوْرِ حَيْضَتِهَا، ثُمَّ يُبَاشِرُهَا،  
قَالَتْ: وَأَيُّكُمْ يَمْلِكُ إِرْبَهُ، كَمَا كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمْلِكُ  
إِرْبَهُ"<sup>(٢)</sup>.

### فَصْلٌ فِي النَّفَاسِ

النَّفَاسُ هُوَ الدَّمُ الْخَارِجُ عِنْدَ الْوِلَادَةِ، وَمَوَانِعُهُ كَمَوَانِعِ الْحَيْضِ  
إِجْمَاعًا.

قال المؤلف رحمه الله: "وَالنَّفَاسُ كَالْحَيْضِ فِي مَنْعِهِ، وَأَكْثَرُهُ سِتُونَ يَوْمًا،  
فَإِذَا انْقَطَعَ الدَّمُ قَبْلَهَا وَلَوْ فِي يَوْمِ الْوِلَادَةِ اغْتَسَلَتْ وَصَلَّتْ، فَإِذَا عَاوَدَهَا  
الدَّمُ؛ فَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا خَمْسَةٌ عَشَرَ يَوْمًا فَأَكْثَرَ كَانَ الثَّانِي حَيْضًا، وَإِلَّا  
ضُمَّ إِلَى الْأَوَّلِ وَكَانَ مِنْ تَمَامِ النَّفَاسِ".

(١) رواه مالك (١٢٩).

(٢) رواه البخاري (٣٠٢)، ومسلم (٢٩٣).

قال أبو محمد: ذكر هنا جملة من أحكام النفاس:

أحدها: أجمع العلماء على أنّ أحكام الحيض والنفاس واحدة في صفتها وأحكامهما، إلا في أقصى مُدّة النفاس، فهي مخالفة لمُدّة الحيض، وقد روى مالك في "الموطأ" عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت مضطجعة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثوب واحد، وأنها قد وثبت وثبة شديدة، فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مَا لَكَ؟ لَعَلَّكَ نَفَسْتِ»، يَعْنِي الْحَيْضَةَ. فَقَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ: «شُدِّي عَلَى نَفْسِكَ إِزَارَكَ ثُمَّ عُودِي إِلَى مَضْجَعِكَ»<sup>(١)</sup>.

الثاني: المشهور أنّ النفاس ستون يوماً لا يزيد عليها، لأنّ عادة النساء جرت بذلك، وإن كان الغالب أنّه لا يتعدّى أربعين يوماً، وقد قالت أم سلمة رضي الله عنها: «كَانَتْ التُّفْسَاءُ تَجْلِسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرْبَعِينَ يَوْمًا»<sup>(٢)</sup>.

فإن رأت الدّم انقطع قبل ذلك ولو يوم الولادة؛ فإنّها تغتسل وتصلّي وقد طهرت.

(١) رواه مالك في الموطأ (١٣٠).

(٢) رواه أبو داود (٣١١)، والترمذي (١٣٩)، وابن ماجه (٦٤٨) وهو صحيح.

الثَّالِثُ: إِذَا تَقَطَّعَ دَمُ النَّفْسَاءِ فَحَكْمُهَا حَكْمُ الْمَلْفَقَةِ إِلَّا أَنْ يَطُولَ مَا بَيْنَ الدَّمِينِ مُدَّةَ خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا فَأَكْثَرُ، فَهُوَ حَيْضٌ جَدِيدٌ وَلَيْسَ مِنْ دَمِ النَّفَاسِ.

وهذا آخر مسائل الطَّهَّارَةِ مِنْ هَذَا الْمُخْتَصَرِ، وَيَلِيهِ مَسَائِلُ الصَّلَاةِ، وَاللَّهُ الْمُوفقُ.

### فَصْلٌ فِي أَوْقَاتِ الصَّلَاةِ

وَقْتُ الصَّلَاةِ هُوَ الزَّمَنُ الَّذِي حَدَّدَهُ الشَّارِعُ لِيُؤَدِّيَ الْمُسْلِمُ فِيهِ صَلَاتَهُ، وَمَعْرِفَةُ الْوَقْتِ فَرَضٌ كَفَايَةٌ عَلَى جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ، فَلَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ فِي الْجَمَاعَةِ مَنْ يَعْنِي بِمَعْرِفَةِ أَوْقَاتِ الصَّلَاةِ، حَتَّى يُمْكِنَ لِلنَّاسِ أَنْ يُؤَدُّوا الصَّلَاةَ فِي أَوْقَاتِهَا، قَالَ تَعَالَى: {إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا} [النساء من الآية: ١٠٣].

أَيُّ فَرَضًا مَوْقُوتًا بِالْكِتَابِ، فَقَدْ قَالَ سُبْحَانَهُ: {وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفَا مِنْ اللَّيْلِ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ} ذَلِكَ ذِكْرٌ لِلذَّاكِرِينَ} [هود: ١١٤].

### وَقْتُ الظُّهْرِ

قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: "الْوَقْتُ الْمُخْتَارُ لِلظُّهْرِ؛ مِنْ زَوَالِ الشَّمْسِ إِلَى آخِرِ الْقَامَةِ".





قال أبو محمد: ههنا مسائل:

أحدها: للصَّلاة وقتٌ اختياري يجوز للمرء أن يوقعها فيه في أيِّ لحظة منه، دون إثمٍ ولا حرج، ووقتٌ ضروريٌّ لا يجوز إيقاعها فيه إلا لأهل الضَّرورة، وهم: نائمٌ يستيقظُ، ومجنونٌ يستفيقُ، وكافرٌ يسلمُ، وطفلٌ يبلغُ، وحائضٌ تطهرُ، فمن لم يكن من أهل الضَّرورة وتعمَّد تأخيرها لذلك الوقت فهو آثمٌ.

الثَّاني: الوقتُ المختارُ للظُّهر يعرف بأن ينصب المرءُ عودًا مستقيمًا في أرضٍ مستوية، فإذا تناهى الظِّلُّ في النُّقصان، أو ذهب الظِّلُّ جملةً؛ ثمَّ شرع في الزِّيادة، أو حدث بعد ذهابه فهذا هو وقتُ الزوال.

الثَّالثُ: آخر الوقت المختار للظُّهر هو أن يصيرَ ظلُّ الشَّيءِ مثله في الطُّول، وهو الَّذي عبَّرَ عنه بآخر القامة.

والأصل في المواقيت الحديث الذي رواه الترمذي والنسائي عن جابر بن عبد الله: أَنَّ جِبْرِيلَ أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُعَلِّمُهُ مَوَاقِيتَ الصَّلَاةِ، فَتَقَدَّمَ جِبْرِيلُ وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَلْفَهُ، وَالنَّاسُ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَصَلَّى الظُّهْرَ حِينَ زَالَتِ الشَّمْسُ.



ثم قال: "ثُمَّ أَتَاهُ الْيَوْمَ الثَّانِي حِينَ كَانَ ظِلُّ الرَّجُلِ مِثْلَ شَخْصِهِ فَصَنَعَ  
مِثْلَ مَا صَنَعَ بِالْأَمْسِ فَصَلَّى الظُّهْرَ" (١).

وفي صحيح مسلم من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما أن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «وَقْتُ الظُّهْرِ إِذَا زَالَتْ الشَّمْسُ وَكَانَ  
ظِلُّ الرَّجُلِ كَطُولِهِ، مَا لَمْ يَحْضُرِ الْعَصْرُ» (٢).

### وَقْتُ الْعَصْرِ

قال رحمه الله: "وَالْمُخْتَارُ لِلْعَصْرِ مِنَ الْقَامَةِ إِلَى الْإِصْفَرَارِ".

---

قال أبو محمد: أَوَّلُ الْوَقْتِ الْمَخْتَارِ لِلْعَصْرِ مِنْ كَوْنِ ظِلِّ الشَّيْءِ مِثْلَهُ  
إِلَى إِصْفَرَارِ الشَّمْسِ، وَهُوَ آخِرُ وَقْتِهَا الْمَخْتَارِ، وَمَشْهُورُ الْمَذْهَبِ هُوَ أَنَّ  
آخِرَ الظُّهْرِ وَأَوَّلَ الْعَصْرِ وَقْتُ مَشْرُكٍ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ.

ففي حديث جابر رضي الله عنه قال: "ثُمَّ جَاءَهُ الْعَصْرُ، فَقَالَ: قُمْ  
فَصَلِّهِ، فَصَلَّى الْعَصْرَ حِينَ صَارَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ".

ومشهور المذهبِ هو أَنَّ آخِرَ وَقْتِ الْعَصْرِ عِنْدَ إِصْفَرَارِ الشَّمْسِ لِمَا  
رَوَاهُ مُسْلِمٌ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
قَالَ: «وَوَقْتُ الْعَصْرِ مَا لَمْ تَصْفَرَّ الشَّمْسُ» (١).

---

(١) رواه الترمذي (١٥٦)، والنسائي (٥١٣).

(٢) صحيح مسلم (٦١٢).



ثم قال: "وَضُرُورُهُمَا إِلَى الْغُرُوبِ".

يعني أنَّ الوقت الضَّروري للظُّهر والعصر يمتدُّ إلى غروب الشَّمسِ،  
فمن أسلمَ وقد بقي للشَّمسِ مقدارُ خمسِ ركعات فعليه أن يصليَ الظُّهرَ  
والعصرَ، وكذلك أصحابُ الضُّروراتِ.

ودليلُ ذلك ما رواه مالك ومن طريقه البخاري ومسلم عن أبي هريرة  
رضي الله عنه أنَّ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم قال: «مَنْ أَدْرَكَ رُكْعَةً مِنَ  
الصُّبْحِ، قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَ الصُّبْحَ، وَمَنْ أَدْرَكَ رُكْعَةً مِنَ  
العَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَ الْعَصْرَ»<sup>(٢)</sup>.

### وَقْتُ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ

قال رحمه الله تعالى: "وَالْمُخْتَارُ لِلْمَغْرِبِ قَدْرَ مَا تُصَلِّي فِيهِ بَعْدَ  
شُرُوطِهَا، وَالْمُخْتَارُ لِلْعِشَاءِ مِنْ مَغِيبِ الشَّفَقِ إِلَى ثُلْثِ اللَّيْلِ الْأَوَّلِ.  
وَضُرُورُهُمَا إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ".

---

قال أبو محمد: ههنا مسائل:

---

(١) صحيح مسلم (٦١٢).

(٢) رواه مالك في الموطأ (٥)، والبخاري (٥٧٩)، ومسلم (٦٠٨).



أحدها: مشهورُ المذهبِ هو ضيقُ وقتِ المغربِ المختارِ، وأنَّه يدخلُ بمغيبِ الشَّمسِ وغروبها، ويمتدُّ إلى قدرِ فعلها بعدَ تحصيلِ شروطها من طهارةٍ وسترِ عورةٍ واستقبالِ قبلةٍ، فعن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه قَالَ: «كُنَّا نُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَغْرِبَ إِذَا تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ»<sup>(١)</sup>.

وفي حديث جابر آنف الذِّكْرِ: "جاءهُ الْمَغْرِبُ فَقَالَ: قُمْ فَصَلِّهِ فَصَلَّى الْمَغْرِبَ حِينَ وَجَبَتِ الشَّمْسُ".

ومن الغد قال: "ثُمَّ جَاءَهُ الْمَغْرِبَ وَقَتًا وَاحِدًا لَمْ يَزُلْ عَنْهُ".

فهذا دليلٌ مَنْ ضَيَّقَ وقتَ المغربِ، لأنَّه في آخر الحديث قال جبريل للنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "مَا بَيْنَ هَذَيْنِ الْوَقْتَيْنِ وَقْتُ".

ويؤيِّدُ ذلك ما رواه أحمد وأبو داود عن عقبة بن عامر رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا تَزَالُ أُمَّتِي بِخَيْرٍ، أَوْ عَلَى الْفِطْرَةِ مَا لَمْ يُؤَخَّرُوا الْمَغْرِبَ إِلَى أَنْ تَشْتَبِكَ النُّجُومُ؟»<sup>(٢)</sup>.

---

(١) رواه البخاري (٥٦١)، ومسلم (٦٣٦).

(٢) رواه أحمد في مسنده (١٤٧/٤)، وأبو داود (٤١٨)، وصححه ابن خزيمة والحاكم، وفي سنده كلام.



وفي المذهب قول آخر بامتداد المغرب إلى العشاء، نصَّ عليه جماعةٌ من محقِّقي الأصحاب، وهو الرَّاجحُ لما رواه مسلم عن بريدة بن الحصيب رضي الله عنه في تعليم النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم للسَّائلِ عن المواقيتِ، وفيه أنَّه "أَمَرَهُ بِالْمَغْرِبِ قَبْلَ أَنْ يَقَعَ الشَّفَقُ"، وفي رواية: "قَبْلَ أَنْ يَغِيبَ الشَّفَقُ"، ثمَّ قال له: «وَقْتُ صَلَاتِكُمْ بَيْنَ مَا رَأَيْتُمْ»<sup>(١)</sup>.

وروى مسلم عن ابن عمرو أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «وَوَقْتُ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ مَا لَمْ يَغِبِ الشَّفَقُ»<sup>(٢)</sup>. وهذا الحديث متأخِّر عن حديث جابر، فلذا كان أولى منه، والله الموفق.

الثَّاني: وقت العشاء الاختياري يبدأ من مغيب الشَّفَقِ الأحمر إلى ثلث اللَّيْلِ، وذلك لما جاء في حديث جابر رضي الله عنه: "ثُمَّ أَتَاهُ حِينَ غَابَ الشَّفَقُ". قَالَ: فَصَلَّى الْعِشَاءَ". وفي حديث ابن عمرو رضي الله عنهما: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قال: «وَوَقْتُ الْمَغْرِبِ مَا لَمْ يَغِبِ الشَّفَقُ». والمشهور أَنَّ آخر الوقت الاختياري ينتهي عند ثلث اللَّيْلِ، والأحاديث في ذلك كثيرة، منها حديثُ جابرٍ وفيه في اليوم الثَّاني: "ثُمَّ جَاءَ لِلْعِشَاءِ حِينَ ذَهَبَ نِصْفُ اللَّيْلِ - أو قال: ثُلُثُ اللَّيْلِ - فَصَلَّى الْعِشَاءَ".

(١) صحيح مسلم (٦١٣).

(٢) صحيح مسلم (٦١٢).



وفي حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه في المواقيت في اليوم الثاني أنه صلى الله عليه وسلم: "أَخَّرَ الْعِشَاءَ حَتَّى كَانَ ثُلُثُ اللَّيْلِ الْأَوَّلِ".

لكن ذهب جماعة من المحققين من أصحابنا ومن غيرهم إلى أن وقت العشاء المختار يمتدُّ لمنتصف الليل، وهو الرواية الثانية عن الإمام مالك.

وهي رواية أرجح من الأولى لما تقدّم من حديث جابر رضي الله عنه ولما جاء في صحيح مسلم عن أبي برزة الأسلمي في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم: فَقَالَ: كَانَ لَا يُبَالِي بَعْضَ تَأْخِيرِهَا - قَالَ: يَعْنِي الْعِشَاءَ - إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ، وَلَا يُحِبُّ النَّوْمَ قَبْلَهَا، وَلَا الْحَدِيثَ بَعْدَهَا<sup>(١)</sup>.

وفي صحيح مسلم عن ابن عمرو رضي الله عنهم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إِذَا صَلَّيْتُمُ الْعِشَاءَ فَإِنَّهُ وَقْتُ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ»<sup>(٢)</sup>.

الثالث: ضروري المغرب والعشاء ممتدُّ إلى الصُّبْحِ لحديث أبي قتادة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «أَمَّا إِنَّهُ لَيْسَ فِي النَّوْمِ تَفْرِيطٌ، إِنَّمَا التَّفْرِيطُ عَلَى مَنْ لَمْ يُصَلِّ الصَّلَاةَ حَتَّى يَجِيءَ وَقْتُ الصَّلَاةِ الْآخَرَى»<sup>(٣)</sup>.

---

( ١ ) رواه مسلم (٦٤٧).

( ٢ ) رواه مسلم (٦١٢).

( ٣ ) رواه مسلم (٦٨١).

وهذا عامٌّ في كلّ الصَّلواتِ سوى الفجرِ الذي خصَّه الإجماعُ.

## صَلَاةُ الصُّبْحِ

قال رحمه الله تعالى: "والمُخْتَارُ لِلصُّبْحِ مِنَ الْفَجْرِ إِلَى الْإِسْفَارِ  
الْأَعْلَى، وَضُرُورِيَّتُهُ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَالْقَضَاءُ فِي الْجَمِيعِ مَا رَوَّاهُ ذَلِكَ".

---

قال أبو محمد: أولاً: أوَّلُ وقت صلاة الصُّبحِ هو انشقاق ضوء الشَّمْسِ  
في الأفق جهة المشرق وانتشاره طويلاً ذاهباً من وجه المستقبل له إلى  
السَّمَاءِ حتَّى يرتفعَ فيعمُّ الأفقَ.

وآخره المختار على مشهور المذهب الإسفار البيِّن، وما بعده إلى شروق  
الشَّمْسِ وقتٌ ضروري.

وحجّة أوّل الوقت قول الله تعالى: {وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ  
كَانَ مَشْهُودًا} [الإسراء من الآية: ٧٨]. وحديث جابر، وفيه: "ثُمَّ أَتَاهُ حِينَ  
انْشَقَّ الْفَجْرُ فَتَقَدَّمَ جَبْرِيلُ وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَلْفَهُ، وَالنَّاسُ  
خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَصَلَّى الْغَدَاةَ". ثُمَّ قَالَ فِي الْيَوْمِ



الثَّانِي: "ثُمَّ أَتَاهُ حِينَ امْتَدَّ الْفَجْرُ وَأَصْبَحَ وَالنُّجُومُ بَادِيَةٌ مُشْتَبِكَةٌ؛ فَصَنَعَ كَمَا صَنَعَ بِالْأَمْسِ فَصَلَّى الْغَدَاةَ، ثُمَّ قَالَ: مَا بَيْنَ هَاتَيْنِ الصَّلَاتَيْنِ وَقْتُ" (١).

لكن حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه الذي رواه مسلم فيه أنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: "أَقَامَ الْفَجْرَ حِينَ انْشَقَّ الْفَجْرُ، وَالنَّاسُ لَا يَكَادُ يَعْرِفُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا" وقال: "ثُمَّ آخَرَ الْفَجْرَ مِنَ الْغَدِ حَتَّى انْصَرَفَ مِنْهَا، وَالْقَائِلُ يَقُولُ قَدْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ، أَوْ كَادَتْ" (٢).

فلهذا قال المحققون من أصحابنا إنَّ وقتَ الفجر ليس فيه ضروريٌّ بل كُله اختياريٌّ، وشهروا هذا القول، وهو الرَّاجِحُ إن شاء الله.

الثَّانِي: كُلُّ صَلَاةٍ تَصَلَّى خَارِجَ الْوَقْتَيْنِ الْإِخْتِيَارِي وَالضَّرُورِي فَهِيَ قَضَاءٌ، وَلَوْ صَلَّى خَارِجَ الْإِخْتِيَارِي فَقَدْ أَدَّى الصَّلَاةَ لَكِنْ مَعَ الْإِثْمِ،

لأنَّ الإمامَ أحمدَ روى عن أنس رضي الله عنه أنَّه قال: قال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِصَلَاةِ الْمُنَافِقِ: يَدْعُ الْعَصْرَ حَتَّى إِذَا كَانَتْ بَيْنَ قَرْنِي الشَّيْطَانِ - أَوْ عَلَى قَرْنِي الشَّيْطَانِ - قَامَ فَنَقَرَهَا نَقَرَاتِ الدَّيْلِ، لَا يَذْكُرُ اللَّهَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا» (٣).

١ ( رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (١٤٩)، وَالنَّسَائِيُّ (٥١٣) بِسَنَدٍ صَحِيحٍ.

٢ ( رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٦١٤).

٣ ( رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٣٥٨٩)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حَبَانَ (٢٦٠)، وَحَسَنَهُ شَيْخُنَا شُعَيْبُ الأَرْنَؤُوطِ.





وروى مالك والبخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الصُّبْحِ رَكْعَةً قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ؛ فَقَدْ أَدْرَكَ الصُّبْحَ، وَمَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ؛ فَقَدْ أَدْرَكَ الْعَصْرَ»<sup>(١)</sup>.

فجعله مُدْرِكًا للعصر مع أنه حكم على فعله بأنه من صنع المنافقين.

### تَأْخِيرُ الصَّلَاةِ لِغَيْرِ عُدْرٍ

قال رحمه الله تعالى: "وَمَنْ أَخَّرَ الصَّلَاةَ حَتَّى خَرَجَ وَقْتُهَا فَعَلَيْهِ ذَنْبٌ عَظِيمٌ؛ إِلَّا أَنْ يَكُونَ نَاسِيًا أَوْ نَائِمًا".

---

قال أبو محمد: قد حدّد الله تعالى أوقات الصَّلواتِ في كتابه الكريم، وشنّع على من ترك صلواته أو تهاون بها، فقال سبحانه: {فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهَوَاتِ ۖ فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غِيًّا} [مريم: ٥٩].

وقال سبحانه: {فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ} [الماعون: 4-5]. وقد سئل سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه عن ذلك فقال: "هُمُ الَّذِينَ يُؤَخِّرُونَ الصَّلَاةَ عَنْ وَقْتِهَا"<sup>(٢)</sup>.

---

(١) رواه مالك في الموطأ (٦)، والبخاري (٥٧٩)، ومسلم (٦٠٨).

(٢) رواه البيهقي (٢١٤/٢)، وصوّب وقفه وحسنه الهيثمي.



وتقدّم معنا قبل قليل تسمية من يؤخّر العصر حتّى يقترب وقتُ  
المغرب بصلاة المنافق، أمّا النَّاسِي والنَّائِم فقد قال صلى الله عليه وسلم:  
«إِنَّ اللَّهَ وَضَعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ، وَالنِّسْيَانَ، وَمَا اسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ»<sup>(١)</sup>.

وقد روى أبو داود والترمذي وغيرهما بسند صحيح عن عائشة رضي  
الله عنها أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ:  
عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الْمُبْتَلَى حَتَّى يَبْرَأَ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى  
يَكْبُرَ"<sup>(٢)</sup>.

وله روايات وطرق عن جماعة من الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم جميعًا.

### أَوْقَاتُ النَّهْيِ عَنِ الصَّلَاةِ

قال المؤلف رحمه الله تعالى: "وَلَا تُصَلِّي نَافِلَةً بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ إِلَى  
ارْتِفَاعِ الشَّمْسِ، وَبَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ إِلَى صَلَاةِ الْمَغْرِبِ، وَبَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ  
إِلَّا الْوَرْدَ لِنَائِمٍ عَنْهُ، وَعِنْدَ جُلُوسِ إِمَامِ الْجُمُعَةِ عَلَى الْمِنْبَرِ، وَبَعْدَ الْجُمُعَةِ  
حَتَّى يَخْرُجَ مِنَ الْمَسْجِدِ".

---

قال أبو محمد: ذكر هنا أوقات النهي عن الصَّلَاةِ، إمّا نهي كراهةٍ أو  
نهي تحريمٍ:

---

(١) رواه ابن ماجه (٢٠٤٥) والحاكم (١٨٩/٢)، وصححه ووافقه الذهبي.

(٢) رواه أبو داود (٤٣٩٨)، والترمذي (١٤٢٣)، والنسائي (٣٤٣٢)، وابن ماجه (٢٠٤١).



أولاً: تكره النَّافِلَةُ بعد صلاة الصُّبْحِ إلى طلوع الشَّمْسِ، فإذا أخذت الشَّمْسُ في الطُّلُوعِ حرمت الصَّلَاةُ حَتَّى يتكامل طلوعها وترتفع قيد رُمَحٍ.

وذلك لما رواه مالك وعنه مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم: «نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ، وَعَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ»<sup>(١)</sup>.

وأما عند الشُّرُوقِ فقد روى مالك والنسائي وابن ماجه عن عبد الله الصنابحي أنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «الشَّمْسُ تَطْلُعُ وَمَعَهَا قَرْنُ الشَّيْطَانِ، فَإِذَا ارْتَفَعَتْ فَارْقَهَا، فَإِذَا اسْتَوَتْ قَارَنَهَا، فَإِذَا زَالَتْ فَارْقَهَا، فَإِذَا دَنَتْ لِلْغُرُوبِ قَارَنَهَا، فَإِذَا غَرَبَتْ فَارْقَهَا» وَنَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الصَّلَاةِ فِي تِلْكَ السَّاعَاتِ<sup>(٢)</sup>.

ولحديث أبي سعيد الخدري أنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «مَنْ نَامَ عَنِ الْوُتْرِ أَوْ نَسِيَهُ فَلْيُصَلِّ إِذَا ذَكَرَ وَإِذَا اسْتَيْقَظَ»<sup>(٣)</sup>.

---

( ١ ) رواه مالك ( ٥٢٧ ) ومسلم ( ٨٢٥ ).

( ٢ ) رواه مالك ( ٥٢٣ )، والنسائي ( ٥٥٩ )، وابن ماجه ( ١٢٥٣ ).

( ٣ ) رواه أبو داود ( ١٤٣١ ) ، والترمذي ( ٤٦٥ ).



وروى الترمذي عن عمر رضي الله عنه أَنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «مَنْ نَامَ عَنْ حِزْبِهِ، أَوْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ، فَقَرَأَهُ مَا بَيْنَ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَصَلَاةِ الظُّهْرِ، كُتِبَ لَهُ كَأَنَّمَا قَرَأَهُ مِنَ اللَّيْلِ»<sup>(١)</sup>.

الثاني: وتكره صلاة النافلة بعد صلاة العصر إلى غروب الشمس، فإذا كان الاصفرار اشتدت الكراهة؛ وإذا أخذت الشمس في الغروب حرمت النافلة إلى أن تغيب الشمس، فإذا غابت رجعت الكراهة إلى أن تصلّى المغرب، فهذا تحصيل المذهب، والأدلة السابقة حجة في ذلك.

الثالث: تكره الصلاة بعد طلوع الفجر إلا ركعتي رغبة الفجر، والورد للنائم من قيام الليل والوتر، ودليل ذلك ما رواه الترمذي عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «لَا صَلَاةَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ؛ إِلَّا رُكْعَتَا الْفَجْرِ»<sup>(٢)</sup>.

وأما استثناء ما استثنى، فلأن المصلحة تفوت بفواته، ولحديث أبي سعيد الخدري أَنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «مَنْ نَامَ عَنِ الْوُتْرِ أَوْ نَسِيَهُ فَلْيُصَلِّ إِذَا ذَكَرَ وَإِذَا اسْتَيْقَظَ»<sup>(٣)</sup>.

---

(١) رواه الترمذي (٥٨١)، وأبو داود (١٣١٣).

(٢) وأخرجه الترمذي (٤١٩)، وأبو داود (١٢٧٨)، وفي سنده راو مختلف فيه وله شواهد، ولذلك قوّاه ابن الملقن والشوكاني.

(٣) رواه أبو داود (١٤٣١)، والترمذي (٤٦٥) واللفظ له.



وروى مسلم عن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «مَنْ نَامَ عَنْ حِزْبِهِ، أَوْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ، فَقَرَأَهُ فِيمَا بَيْنَ صَلَاةِ الْفَجْرِ، وَصَلَاةِ الظُّهْرِ، كُتِبَ لَهُ كَأَنَّمَا قَرَأَهُ مِنَ اللَّيْلِ»<sup>(١)</sup>.

الرَّابِعُ: تحرم الصَّلَاةُ حال خطبة الجمعة منذ خروج الإمام لها، لما رواه مالك والبخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إِذَا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ: أَنْصِتْ، وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ، فَقَدْ لَغَوْتَ»<sup>(٢)</sup>.

الخامسُ: تكرر الصَّلَاةُ بعد صلاة الجمعة حتى يخرج الإمام من المسجد.  
لقوله الله تعالى: {فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ} [الجمعة من الآية: ١٠].

وما رواه الشيخان البخاري ومسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم: «كَانَ لَا يُصَلِّي بَعْدَ الْجُمُعَةِ حَتَّى يَنْصَرِفَ، فَيُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ».

---

(١) رواه مسلم (٧٤٧).

(٢) رواه مالك (٢٣٦)، والبخاري (٩٣٤)، ومسلم (٨٥١).



ولفظ مسلم: «كَانَ إِذَا صَلَّى الْجُمُعَةَ انْصَرَفَ، فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ فِي بَيْتِهِ»<sup>(١)</sup>.

والحقُّ أنّي لم أجد لهذا الفرع ذِكْرًا في بقيّة كتب المذهب المعتمدة، والمذهب يفضلُ صلاة النَّافلة بعد الجمعة في البيت، ولا يحرم أو يكره صلاتها في المسجد، والله أعلم.

### فَصْلٌ فِي شُرُوطِ الصَّلَاةِ

قال رحمه الله: "وَشُرُوطُ الصَّلَاةِ طَهَارَةُ الْحَدَثِ، وَطَهَارَةُ الْخَبَثِ مِنَ الْبَدَنِ وَالثَّوْبِ وَالْمَكَانِ، وَسِتْرُ الْعَوْرَةِ، وَاسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ، وَتَرْكُ الْكَلَامِ وَتَرْكُ الْأَفْعَالِ الْكَثِيرَةِ".

قال أبو محمد: قرّر العلماءُ باستقراء النُّصوصِ الشرعيّةِ أنّ للصَّلَاةِ شروطَ وجوب وشروطَ صحّةٍ، وهنا ذكر المؤلف شروطَ الصّحة، وترك شروطَ الوجوب على أساس أنّه يخاطب مسلمًا عاقلًا بالغًا، كما أنّه قرّر رفعها عن الحائض والنفساء، وهذه شروط الوجوب.

أمّا شروط الصّحة فأجملها في مسائل:

(١) رواه البخاري (٩٣٧)، ومسلم (٨٨٢).

أحدها: طهارة الحدث، والحدث نوعان: أصغرُ يوجبُ الوضوء، وأكبرُ يوجبُ الغُسلَ، وقد تقدّم الكلامُ عليهما.

فالمحدث يحرمُ عليه التلبسُ بالصَّلَاةِ، ولو فعل لكانت صَلَاتُهُ باطلةً إجماعًا، لما رواه مسلم عن ابن عمر قال: قال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم قال: «لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ بِغَيْرِ طُهُورٍ»<sup>(١)</sup>.

الثَّانِي: طهارة الخُبث، وهي إزالة النِّجَاسَةِ من الثَّوبِ والبدن وموضع الصَّلَاةِ الملامس للمصلِّي، فلا تقبلُ صلاةٌ متلبسٍ بالنِّجَاسَةِ أو حاملٍ لها إلا لعذرٍ إكراه أو نسيان، لقوله تعالى: {وَتَيَابِكَ فَطَهَّرْ} [المدر: ٤].

ولما رواه البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قَامَ أَعْرَابِيٌّ فَبَالَ فِي الْمَسْجِدِ، فَتَنَاوَلَهُ النَّاسُ، فَقَالَ لَهُمُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «دَعُوهُ وَهَرِّقُوا عَلَى بَوْلِهِ سَجَلًا مِنْ مَاءٍ، أَوْ ذُنُوبًا مِنْ مَاءٍ، فَإِنَّمَا بُعِثْتُمْ مُبَسِّرِينَ، وَلَمْ تُبْعَثُوا مُعَسِّرِينَ»<sup>(٢)</sup>.

وشرطُ طهارة الخُبثِ الذِّكْرُ والقدرةُ لقول الله تعالى: {رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا} [البقرة من الآية: ٢٨٦].

(١) رواه مسلم (٢٢٤).

(٢) رواه البخاري (٢٢٠).

ومنه حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه وفيه أنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عليه وسلم لَمَّا علم بالنَّجاسة في نعليه وهو يصليُّ بأصحابه خلعها، وقال: «إِنَّ جِبْرِيلَ أَتَانِي فَأَخْبَرَنِي أَنَّ بِهِمَا خَبَثًا فَإِذَا جَاءَ أَحَدُكُمُ الْمَسْجِدَ، فَلْيَقْلِبْ نَعْلَهُ، فَلْيَنْظُرْ فِيهَا، فَإِنْ رَأَى بِهَا خَبَثًا فَلْيُمِسَّهُ بِالْأَرْضِ، ثُمَّ لِيُصَلِّ فِيهِمَا»<sup>(١)</sup>.

الثَّالثُ: ستر العورة، وشرطها كذلك الذِّكْرُ والقدرة، وسيأتي تفصيل العورة وحدها.

الرَّابِعُ: استقبال القبلة، فمن صَلَّى مستدبر القبلة أو كانت القبلة جهة يمينه أو جهة شماله فصلاته باطلة، ولا يضرُّ الانحراف اليسير، وهذه كذلك مشروطة بالذِّكْر والقدرة، قال تعالى: {فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ۚ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ} [البقرة من الآية: ١٥٠].

الخامس والسادس: ترك الكلام والأفعال الكثيرة في الصَّلَاة.

فالكلام مفسد للصلاة إلا إذا كان لإصلاحها، لحديث زيد بن أرقم رضي الله عنه: «كُنَّا نَتَكَلَّمُ فِي الصَّلَاةِ يُكَلِّمُ الرَّجُلُ صَاحِبَهُ وَهُوَ إِلَى جَنْبِهِ

---

(١) رواه أحمد (١١١٥٣)، وأبو داود (٦٥٠) بسند صحيح.





فِي الصَّلَاةِ حَتَّى نَزَلَتْ {وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ} فَأْمَرْنَا بِالسُّكُوتِ، وَنَهَيْنَا عَنِ  
الْكَلَامِ»<sup>(١)</sup>.

وَرَوَى مُسْلِمٌ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ الْحَكَمِ السَّلْمِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ هَذِهِ الصَّلَاةَ لَا يَصْلَحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ، إِنَّمَا هُوَ  
التَّسْبِيحُ وَالتَّكْبِيرُ وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ»<sup>(٢)</sup>.

وَفِي عَدِّ هَذَا مِنْ شُرُوطِ الصَّحَّةِ نَظَرٌ، إِذْ هَذِهِ الْأُمُورُ: تَرَكَ الْكَلَامَ  
وَالْعَمَلَ الْكَثِيرَ مِنَ الْمَوَانِعِ لَا مِنَ الشَّرُوطِ.

أَمَّا الْعَمَلُ الْقَلِيلُ فَمَغْتَفَرٌ كَرَفَعَ يَدَيْهِ فِي السُّجُودِ، أَوْ ابْتَلَغُ شَيْءٌ بَيْنَ  
الْأَسْنَانِ.

فَعَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ قَالَتْ: «كُنْتُ أَمُدُّ رِجْلِي فِي قِبْلَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يُصَلِّي، فَإِذَا سَجَدَ غَمَزَنِي، فَرَفَعْتُهَا، فَإِذَا قَامَ مَدَدْتُهَا»<sup>(٣)</sup>.

---

( ١ ) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ ( ١٢٠٠ )، وَمُسْلِمٌ ( ٥٣٩ ).

( ٢ ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ ( ٥٣٧ ).

( ٣ ) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ ( ١٢٠٩ )، وَمُسْلِمٌ ( ٥١٢ ).



## سِتْرُ الْعَوْرَةِ

قال رحمه الله تعالى: "وَعَوْرَةُ الرَّجُلِ مَا بَيْنَ السُّرَّةِ إِلَى الرُّكْبَةِ، وَالْمَرْأَةُ كُلُّهَا عَوْرَةٌ مَا عَدَا الْوَجْهَ وَالْكَفَّيْنِ، وَتُكْرَهُ الصَّلَاةُ فِي السَّرَاوِيلِ، إِلَّا إِذَا كَانَ فَوْقَهَا شَيْءٌ".

قال أبو محمد: ذكر ههنا مسائل ثلاثة في شرط ستر العورة:

أَوَّلُهَا: عورة الرجل المخففة ما بين السُّرَّةِ والركبتين، فيجبُ على المكلفِ سترُ ذلك سواء كان مصليًا أو غير مصلي.

وقد روى الترمذي من حديث ابن عباسٍ رضي الله عنهما أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى الله عليه وسلَّم قال: «الْفَخِذُ عَوْرَةٌ»<sup>(١)</sup>، وهو حديث حسن وله شواهد عديدة.

الثَّانِي: جميع جسد المرأة عورةٌ فيحرمُ عليها كشفُ شيءٍ منه ما عدا الوجه والكفَّين؛ فهما ليسا بعورةٍ فلا يحرمُ عليها كشفهما.

روى أبو داود والترمذي وابن ماجه عن عائشة رضي الله عنها أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى الله عليه وسلَّم قال: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ حَائِضٍ إِلَّا بِخِمَارٍ»<sup>(٢)</sup>.

(١) رواه الترمذي (٢٧٩٦).

(٢) رواه أبو داود (٦٤١)، والترمذي (٣٧٧) وحسنه، وابن ماجه (٦٥٥).

وقال تعالى: {وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا} [النور: ٣١].

قال ابن عباس وعائشة رضي الله عنهما: هما الوجه والكفان<sup>(١)</sup>.

الثالث: تكره الصلاة في السراويل إذا لم يكن شفافاً يبدو منه لون العورة، وإلا كان حراماً، ما لم يكن فوقه شيءٌ كثيفٌ يحجب لون العورة.

وقد روى أبو داود عن بريدة رضي الله عنه قال: «كفى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يصلي في لحافٍ لا يتوشَّحُ به، والآخر أن تُصلي في سراويلٍ وليس عليك رداء»<sup>(٢)</sup>.

قال الإمام القرافي في الذخيرة: "لأنه يصفُ ومن زِيِّ العَجَم"<sup>(٣)</sup>.

ويعلم من هذا أن ما ابتلي به أهل هذا الزمان من لبس السراويل الإفرنجية بأشكالها مكروهة عند الجمهور من العلماء، لأن صاحبها إن لم يكن متشبهًا بالكفار فهو غير مخالف لهم، كما أنه لا يزال يصلي صلاةً مكروهةً وهو لا بس ذلك اللباس.

---

(١) رواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٧١٦٥) وصححه الألباني.

(٢) رواه أبو داود (٦٣٦) وهو حديث حسن في الشواهد.

(٣) انظر الذخيرة (١١١/٢).



## الصَّلَاةُ بِالنَّجَاسَةِ

قال رحمه الله تعالى: "وَمَنْ تَنَجَّسَ ثَوْبُهُ وَلَمْ يَجِدْ ثَوْبًا غَيْرَهُ وَلَمْ يَجِدْ مَاءً يَغْسِلُهُ بِهِ، أَوْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ مَا يَلْبَسُ حَتَّى يَغْسِلَهُ وَخَافَ خُرُوجَ الْوَقْتِ صَلَّى بِنَجَاسَتِهِ، وَلَا يَحِلُّ تَأْخِيرُ الصَّلَاةِ لِعَدَمِ الطَّهَّارَةِ، وَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَقَدْ عَصَى رَبَّهُ".

---

قال أبو محمد: قد قررنا أنَّ ستر العورة وإزالة النجاسة شرطها الذِّكْرُ والقدرة، وعلى ذلك فمن عجز عن إزالة النجاسة، أو ضاق عليه الوقت لإزالتها؛ وجب عليه أن يصلي بنجاسته، فقد قال تعالى: {لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا} [البقرة من الآية: ٢٨٦].

فليس للمسلم أن يضيق على نفسه ما جعل الله له سعةً في الدين، فإنَّ آخر الصَّلَاةِ عن وقتها لأجل نجاسته بثوبه؛ وهو عاجزٌ عن إزالة النجاسة فقد ضيق على نفسه وعصى ربّه، ولم يمثل أمره في إيقاع الصَّلَاةِ في قتها.



## حُكْمُ مَنْ أَخْطَأَ الْقِبْلَةَ

قال رحمه الله تعالى: "وَمَنْ أَخْطَأَ الْقِبْلَةَ أَعَادَ فِي الْوَقْتِ، وَكُلُّ إِعَادَةٍ فِي الْوَقْتِ فَهِيَ فَضِيلَةٌ، وَكُلُّ مَا يُعَادُ مِنْهُ الصَّلَاةُ فِي الْوَقْتِ فَلَا تُعَادُ مِنْهُ الْفَائِتَةُ وَالنَّافِلَةُ".

قال أبو محمد: الواجبُ على غيرِ مَنْ كَانَ بِمَكَّةَ أو المدينة وكان عنده علمٌ بالأدلة المنصوبة على جهة القبلة، واجتهدَ في جهةٍ غلبت على ظنِّه لأماراتها فصلَّى إليها، ثُمَّ تَبَيَّنَ لَهُ بعد الفراغِ منها أَنَّهُ أَخْطَأَ الْقِبْلَةَ باستدبارها أو الانحرافِ عنها انحرافاً شديداً؛ أعادَ في الوقت الاختياري على سبيل النَّدْبِ حتَّى تبرأَ ذمُّهُ من تلك الصَّلَاةِ تماماً، وذلك لأنَّه لم يترك أمراً وجبَ عليه حتَّى يعيدَ أبداً.

وقد روى الترمذي وابن ماجه عن عامر بن ربيعة عن أبيه قال: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَفَرٍ فِي لَيْلَةٍ مُظْلِمَةٍ، فَلَمْ نَدْرِ أَيْنَ الْقِبْلَةُ، فَصَلَّى كُلُّ رَجُلٍ مِنَّا عَلَى حِيَالِهِ، فَلَمَّا أَصْبَحْنَا ذَكَرْنَا ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَنَزَلَ: {فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ} <sup>(١)</sup>.

(١) رواه الترمذي (٣٤٥)، وابن ماجه (١٠٢٠)، وللحديث شواهد تقويه.

فإن لم تُعَدِ الصَّلَاةُ حَتَّى خَرَجَ الْوَقْتُ الْإِخْتِيَارِيُّ فَلَا يُطَالَبُ بَعْدَ ذَلِكَ بِإِعَادَتِهَا، كَمَا أَنَّ مَنْ أَخْطَأَ الْقِبْلَةَ، أَوْ صَلَّى بِثَوْبٍ نَجَسٍ جَاهِلًا أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ، فِي صَلَاةٍ نَافِلَةٍ أَوْ فَائِتَةٍ لَا يُطَالَبُ بِإِعَادَةِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْإِعَادَةَ مَنُوطَةٌ بِالْوَقْتِ، وَبِالْفَرَاغِ مِنْ صَلَاةِ الْفَائِتَةِ خَرَجَ وَقْتُهَا، وَالنَّافِلَةُ وَقْتُهَا مَا تَقَعُ فِيهِ وَلَيْسَ لَهَا وَقْتُ مَمْتَدٍّ يَبْقَى بَعْدَ فَعْلِهَا حَتَّى يُطَالَبَ بِإِعَادَتِهَا فِيهِ.

### فَصْلٌ: فَرَائِضُ الصَّلَاةِ

وَهِيَ أَرْكَانُ الصَّلَاةِ الَّتِي لَا تَجْبِرُ بِسُجُودِ السَّهْوِ، بَلْ إِذَا تَرَكْتَ عَمْدًا بَطَلَتِ الصَّلَاةُ، وَإِذَا تَرَكْتَ سَهْوًا وَجِبَ إِعَادَتُهَا، كَمَا سَيَأْتِي تَفْصِيلُ ذَلِكَ بِحَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى.

قَالَ الْمُؤَلِّفُ: "فَرَائِضُ الصَّلَاةِ: نِيَّةُ الصَّلَاةِ الْمُعَيَّنَةِ، وَتَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ، وَالْقِيَامُ لَهَا، وَالْفَاتِحَةُ، وَالْقِيَامُ لَهَا، وَالرُّكُوعُ، وَالرَّفْعُ مِنْهُ، وَالسُّجُودُ عَلَى الْجَبْهَةِ، وَالرَّفْعُ مِنْهُ، وَالِاعْتِدَالُ، وَالطَّمَأْنِينَةُ، وَالتَّرْتِيبُ بَيْنَ فَرَائِضِهَا، وَالسَّلَامُ وَجُلُوسُهُ الَّذِي يُقَارَنُ. وَشَرَطُ النِّيَّةِ مُقَارَنَتُهَا لِتَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ".

---

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ فَرَائِضَ الصَّلَاةِ، وَأَنَّهَا أَرْبَعُ عَشْرَةَ فَرِيضَةً وَهِيَ:



أولاً: نِيَّةُ الصَّلَاةِ الْمُعَيَّنَةِ مِنْ كَوْنِهَا صُبْحًا أَوْ ظَهْرًا أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَلَا يَضُرُّ مُخَالَفَةُ النُّطْقِ لِلنِّيَّةِ، غَيْرَ أَنَّ شَرْطَ النِّيَّةِ مُقَارَنَتَهَا لِتَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ، فَإِنْ تَأَخَّرَتْ فَلَا تَجْزِي، وَإِنْ تَقَدَّمَتْ بِكَثِيرٍ فَكَذَلِكَ، لَكِنْ يُغْتَفَرُ التَّقَدُّمُ الْقَلِيلُ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى هَذَا حَدِيثُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى»<sup>(١)</sup>.

الثَّانِي: تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ، وَهِيَ التَّكْبِيرَةُ الَّتِي يَدْخُلُ بِهَا الْمَرْءُ لِلصَّلَاةِ، وَلَا يَجْزِي فِيهَا غَيْرُ لَفْظِ: اللَّهُ أَكْبَرُ، وَهِيَ وَاجِبَةٌ عَلَى الْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ وَالْفَذِّ.

وَحَجَّتْهَا مَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ، وَابْنُ مَاجَهَ عَنْ عَلِيِّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مِفْتَاحُ الصَّلَاةِ الطَّهُّورُ، وَتَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ، وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ»<sup>(٢)</sup>.

الثَّالِثُ: الْقِيَامُ لِلْقَادِرِ عَلَيْهِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: {وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ} [البقرة من الآية: ٢٣٨].

وَلِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: "كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ يُكَبِّرُ حِينَ يَقُومُ"<sup>(٣)</sup>.

(١) رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الشَّيْبَانِيُّ عَنْ مَالِكٍ فِي "مَوْطِئِهِ"، وَالبُخَارِيُّ (١)، وَمُسْلِمٌ (١٩٠٧).

(٢) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٦١)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٣) وَصَحَّحَهُ، وَابْنُ مَاجَهَ (٢٧٥).

(٣) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٧٨٩).

وعن عمران بن الحصين رضي الله عنه قال: كَانَتْ بِي بَوَاسِيرٌ، فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الصَّلَاةِ، فَقَالَ: «صَلِّ قَائِمًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ»<sup>(١)</sup>.

وهذا القيام فريضة في الصَّلواتِ المفروضة أمَّا السُّننُ والنَّوافِلُ فيجوزُ له الصَّلَاةُ جالسًا فيها.

الرَّابِعُ: قراءةُ الفاتحة للإمام والقدِّ، أمَّا المأمومُ فيتحمَّلها عنه الإمامُ في الجهرية والسرية على المشهور، وهي فريضة في كلِّ ركعة، فقد روى عبادة بن الصامت رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ»<sup>(٢)</sup>.

الخامس: القيامُ لها، ويقالُ فيه ما قلنا في المسألة الثانية.

السَّادِسُ: الرُّكُوعُ، قال تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا} [الحج من الآية: ٧٧].

---

(١) رواه البخاري (١١١٧).

(٢) رواه البخاري (٧٥٦)، ومسلم (٣٩٤).





ولقول رسول الله صلى الله عليه وسلم للمسيء صلاته، فيما رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَهُ: «ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ رَاكِعًا»<sup>(١)</sup>.

السَّابِعُ: الرَّفْعُ مِنَ الرُّكُوعِ حَتَّى يَعْتَدِلَ قَائِمًا، وَذَلِكَ لَمَّا فِي حَدِيثِ الْمَسِيءِ صَلَاتِهِ: «ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَعْتَدِلَ قَائِمًا»، وَهُوَ نَفْسُ الْحَدِيثِ السَّابِقِ عِنْدَ الشَّيْخِينَ.

الثَّامِنُ: السُّجُودُ عَلَى الْجِهَةِ، فَالْوَاجِبُ الَّذِي يَتَرْتَّبُ عَلَى تَرْكِهِ الْإِعَادَةُ أَبَدًا هُوَ السُّجُودُ عَلَى الْجِهَةِ، أَمَّا السُّجُودُ عَلَى الْأَنْفِ فَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا الْإِعَادَةُ فِي الْوَقْتِ الْاِخْتِيَارِيِّ عَلَى الْمَشْهُورِ.

لِحَدِيثِ الْمَسِيءِ وَفِيهِ: «ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ سَاجِدًا».

وَالسُّجُودُ هُوَ وَضْعُ الْجِهَةِ فِي الْأَرْضِ، لَمَّا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: "كُنَّا نُصَلِّي خَلْفَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، لَمْ يَخْنِ أَحَدٌ مِنَّا ظَهْرَهُ حَتَّى يَضَعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَبْهَتَهُ عَلَى الْأَرْضِ"<sup>(٢)</sup>.

(١) رواه البخاري (٧٩٣) ومسلم (٣٩٧)

(٢) رواه البخاري (٨١١).



التاسع: الرَّفْعُ من السُّجُودِ، لقول النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ للمسيء: «ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ جَالِسًا». وهو إجماع من علماء الإسلام، ولأنَّ التَّفريق بين السَّجْدَتَيْنِ لَا يَتِمُّ بدون الرَّفْعِ من أولاهما، وما لَا يَتِمُّ الواجبُ إِلَّا به فهو واجبٌ.

العاشر: الاعتدالُ، وهو انتصابُ القامة، ويكون عند قراءة الفاتحة، وبعد الرَّفْعِ من الرُّكُوعِ، وبعد الرَّفْعِ من السُّجُودِ، و بين السَّجْدَتَيْنِ ولِلسَّلَامِ. ودليله قول النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ للمسيء: «ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَعْتَدِلَ قَائِمًا».

الحادي عشر: الطُّمَأْنِينَةُ، وهو سكون الأعضاء واستقرارها، وهي فرض مستقلٌّ عن الاعتدالِ، إذ قد يعتدلُ الشَّخْصُ ثُمَّ يهوي بسرعةٍ قبل أن يطمئنَّ، وقد يطمئنُّ غير معتدلٍ، وقد ثبت الأمرُ بها في حديثِ المسيءِ إذ قال له النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ رَاكِعًا ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ سَاجِدًا، ثُمَّ افْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا».

الثاني عشر: ترتيبُ الفرائض كما صَلَّى النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، بأن يفتح الصَّلَاةَ بالتَّكْبِيرِ، ثُمَّ الْقِيَامَ، ثُمَّ الرُّكُوعَ، ثُمَّ الرَّفْعَ منه، ثُمَّ السَّجْدَةَ،



وهكذا حتى يختمها بالسَّلام، لحديث مالك بن الحويرث رضي الله عنه أنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال له: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي»<sup>(١)</sup>.

وكذلك الصِّفَةُ التي وصف بها النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الصَّلَاةَ للمسيء كلها بترتيب الصَّلَاة التي نعرفها.

فقد روى أبو هريرة عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال: «إِذَا قُمْتَ لِلصَّلَاةِ فَاسْبِغِ الْوُضُوءَ ثُمَّ اسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ فَكَبِّرْ ثُمَّ اقْرَأْ مَا تيسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ». وفي رواية أبي داود: «ثُمَّ اقْرَأْ بِأَمِّ الْكِتَابِ وَبِمَا شَاءَ اللهُ ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ رَاكِعًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ قَائِمًا، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ سَاجِدًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ جَالِسًا، ثُمَّ افْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا، فَإِذَا فَعَلْتَ هَذَا فَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتُكَ»<sup>(٢)</sup>.

الثَّالِثُ عشر: الجلوسُ المقارنُ للسَّلام.

---

( ١ ) رواه البخاري (٧٢٤٦).

( ٢ ) رواه البخاري (٧٩٣) ومسلم (٣٩٧) وأبو داود (٨٥٦) وغيرهم.



الرَّابِعَ عَشَرَ: السَّلَامُ للخروج من الصَّلَاةِ، والفرض للإمام والفدِّ تسليمة واحدة بلفظ: "السَّلَامُ عليكم"، لحديث علي رضي الله عنه: «مِفْتَاحُ الصَّلَاةِ الطُّهُورُ، وَتَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ، وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ»<sup>(١)</sup>.

وفي الحديث الذي رواه مالك والبخاري ومسلم عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُحَيْنَةَ فِي سَهْوِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «حَتَّى إِذَا قَضَى الصَّلَاةَ وَانْتَظَرَ النَّاسُ تَسْلِيمَهُ كَبَّرَ وَهُوَ جَالِسٌ»<sup>(٢)</sup>.

فدَلَّ عَلَى تَسْلِيمِهِ مِنْ جُلُوسٍ.

### سُنَنُ الصَّلَاةِ

السُّنَنُ قِسْمَانِ: قِسْمٌ فِي ذَاتِ الصَّلَاةِ، وَقِسْمٌ خَارِجٌ عَنْهَا وَلَهُ تَعَلُّقٌ بِهَا. وَالْأَوَّلُ كَذَلِكَ قِسْمَانِ: سُنَنٌ مُؤَكَّدَةٌ يَتَرَتَّبُ عَلَى نَسْيَانِهَا السُّجُودُ، وَغَيْرُ مُؤَكَّدَةٌ وَهِيَ الَّتِي لَا سَجُودَ فِيهَا. وَالْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ لَمْ يَفْصِلْ وَخَلَطَ بَيْنَ الْجَمِيعِ، وَنَحْنُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ سَنَفْصِلُ وَنُوضِّحُ هَذِهِ الْأُمُورَ.

---

(١) رواه أبو داود (٦١)، والترمذي (٣) وصححه، وابن ماجه (٢٧٥)، وقد تقدم.

(٢) رواه مالك (٢٢)، والبخاري (٨٨٩)، ومسلم (٥٧٠).



قال رحمه الله تعالى: "وَسُنَّهَا: الْإِقَامَةُ وَالسُّورَةُ الَّتِي بَعْدَ الْفَاتِحَةِ وَالْقِيَامُ لَهَا، وَالسِّرُّ فِيمَا يُسَرُّ فِيهِ، وَالْجَهْرُ فِيمَا يُجْهَرُ فِيهِ، وَسَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، وَكُلُّ تَكْبِيرَةٍ سُنَّةٌ إِلَّا الْأُولَى، وَالتَّشَهُدَانِ وَالْجُلُوسُ لَهُمَا، وَتَقْدِيمُ الْفَاتِحَةِ عَلَى السُّورَةِ، وَالتَّسْلِيمَةُ الثَّانِيَةُ وَالثَّلَاثَةُ لِلْمَأْمُومِ، وَالْجَهْرُ بِالتَّسْلِيمَةِ الْوَاجِبَةِ، وَالصَّلَاةُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَالسُّجُودُ عَلَى الْأَنْفِ وَالْكَفَّيْنِ وَالرُّكْبَتَيْنِ وَأَطْرَافِ الْقَدَمَيْنِ، وَالسُّتْرَةُ لِغَيْرِ الْمَأْمُومِ وَأَقْلُهَا غَلْظُ رُمَحٍ؛ وَطُولُ ذِرَاعٍ طَاهِرٍ ثَابِتٍ غَيْرِ مُشَوَّشٍ".

قال أبو محمد: أمّا السنن المؤكدة التي من ترك ثلاثا أو اثنين منها سهواً جبره بسجود قبلي، فهي هذه:

أولاً: السُّورَةُ بعد الفاتحة، وذلك في الظهرين، والعشاءين، والصُّبح، والجمعة، وذلك للإمام و الفذّ.

فعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: "أَمَرْنَا أَنْ نَقْرَأَ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَمَا تَيْسَّرَ"<sup>(١)</sup>.

وروى أبو قتادة رضي الله عنه: «كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْرَأُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ، وَسُورَتَيْنِ يُطَوِّلُ فِي الْأُولَى، وَيُقْصِرُ فِي الثَّانِيَةِ وَيُسْمِعُ الْآيَةَ أحياناً»<sup>(١)</sup>.

(١) رواه أبو داود (٨١٨) وقرّاه الحافظ ابن حجر.

والسُّنَّةُ قراءة سورة، أو آية، أو بعض آية لها معنى تامٌّ، والسُّنَّةُ مطلقُ  
الزِّيادة على الفاتحة.

ثانيًا: القيامُ لها، وهو سنَّة في حقِّ الإمام والمنفرد، لما بين الظرف  
والمظروف من الترابط، فإذا كان الزَّائد على الفاتحة سُنَّةً فكذلك القيام  
له، أمَّا المأموم فإنَّ القيام واجبٌ في حقِّه لوجوب متابعتِه الإمام.

ثالثًا ورابعًا: الجهرُ في الصَّلوات الجهرية والسِّرُّ في الصَّلوات السرية، فعن  
أبي هريرة رضي الله عنه قال: «فِي كُلِّ صَلَاةٍ يُقْرَأُ، فَمَا أَسْمَعَنَا رَسُولُ اللَّهِ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَسْمَعْنَاكُمْ، وَمَا أَخْفَى عَنَّا أَخْفَيْنَا عَنْكُمْ»<sup>(٢)</sup>.

ومحلُّ الجهر بالإجماع في الصُّبح والمغرب والعشاء، وأدناه إسماعُ الرَّجل  
نفسه ومن يليه، وهو أعلاه للمرأة، أمَّا أعلاه للرَّجل فلا حدَّ له.  
والسِّرُّ أعلاه هو أدنى الجهر، وأدناه تحريك اللِّسان بالقراءة، ومحلُّه  
الظُّهْر والعصرُ، وآخري المغرب والعشاء.

خامسًا: قول سمع الله لمن حمده عند الرِّفع من الرُّكوع للإمام والنفذ، ولا  
يقولها المأموم، وذلك لحديث أنس رضي الله عنه عن النَّبيِّ صلى الله عليه

---

( ١ ) رواه البخاري (٧٥٩).

( ٢ ) رواه البخاري (٧٧٢) ومسلم (٣٩٦).

وسلم قال: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ»<sup>(١)</sup>.

وروى البخاري ومسلم عن أبي هريرة أنه صلى الله عليه وسلم قال: «إِذَا قَالَ الْإِمَامُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا: اَللّٰهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، فَإِنَّهُ مَنْ وَافَقَ قَوْلُهُ قَوْلَ الْمَلَائِكَةِ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»<sup>(٢)</sup>.

سادساً: تكبيراتُ النُّقل، وهي كلُّ التَّكبيرات الزَّائدة على تكبيرة الإحرام، فكلُّ تكبيرة سنّة على المشهور، ومن نسي واحدة فلا يسجد لها، ولكن يسجد للإثنين والثلاثة، فعن ابن مسعود رضي الله عنه قال: "رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُكَبِّرُ فِي كُلِّ خَفْضٍ وَرَفْعٍ، وَقِيَامٍ وَقُعُودٍ"<sup>(٣)</sup>.

وفي الموطأ والصحيح عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضي الله عنه: "كَانَ يُصَلِّي بِهِمْ، فَيُكَبِّرُ كُلَّمَا خَفَضَ، وَرَفَعَ"، فَإِذَا انْصَرَفَ، قَالَ: إِنِّي لِأَشْبَهُكُمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ"<sup>(٤)</sup>.

( ١ ) رواه مالك (٣١٢)، والبخاري (٧٣٤).

( ٢ ) رواه البخاري (٧٩٦)، ومسلم (٤٠٩).

( ٣ ) رواه النسائي (١١٤٢)، والترمذي (٢٥٣) وصححه.

( ٤ ) رواه مالك في الموطأ (١٧١)، والبخاري (٧٨٥)، ومسلم (٣٩٢).



السَّابِعُ والثَّامِنُ: التَّشْهَدَانِ: الأوَّلُ بعد الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ، والثَّانِي بعد ثَلَاثَةِ الْمَغْرَبِ؛ والرَّابِعَةُ من الظُّهْرِ والعِشَاءِ.

والتَّشْهَدُ مشتَقٌّ من الشَّهَادَةِ، وهو هنا شَهَادَةُ التَّوْحِيدِ، وَأَدْنَى مَا تَحْصُلُ بِهِ السُّنَّةُ أَنْ يَقُولَ الْمُصَلِّي أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

فالتَّشْهَدُ بِأَيِّ لَفْظٍ كَانَ سُنَّةً مُؤَكَّدَةً، وَلَفْظُ التَّشْهَدِ الَّذِي اخْتَارَهُ مَالِكٌ هُوَ تَشْهَدُ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الَّذِي خُطِبَ بِهِ مُعَلِّمًا النَّاسَ وَهُوَ عَلَى الْمَنْبَرِ وَلَمْ يَنْكَرْ أَحَدٌ عَلَيْهِ، وَاخْتِيَارَ لَفْظُهُ مِنْ فُضَائِلِ الصَّلَاةِ. وَلَفْظُهُ كَمَا رَوَاهُ مَالِكٌ فِي "الْمَوْطَأِ": «التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ، الزَّكَايَاتُ لِلَّهِ، الطَّيِّبَاتُ الصَّلَوَاتُ لِلَّهِ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ»<sup>(١)</sup>.

التَّاسِعُ وَالْعَاشِرُ: الْجُلُوسُ لِهَذَيْنِ التَّشْهَدَيْنِ، فَالْمَشْهُورُ أَنَّ الْجُلُوسَ لِهَمَا سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ لِلْإِمَامِ وَالْفَدَّ.

وَالْحُجَّةُ فِي هَذَا مَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَجِينَةَ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَامَ فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ وَعَلَيْهِ جُلُوسٌ، فَلَمَّا أَتَمَّ صَلَاتَهُ

---

(١) رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ (٢٠٨).





سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، فَكَبَّرَ فِي كُلِّ سَجْدَةٍ وَهُوَ جَالِسٌ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ، وَسَجَدَهُمَا  
النَّاسُ مَعَهُ مَكَانَ مَا نَسِيَ مِنَ الْجُلُوسِ»<sup>(١)</sup>.

والثانية: قاسوها على الأولى، ووجه الدلالة أنه لو كان التَّشَهُّدُ والجلوسُ  
له واجبًا لرجع له النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولم يكتفِ بسجود السَّهْوِ،  
فهذه السنن مؤكدة.

أما السنن المستحبة التي لا يسجد من نسيها للسَّهْوِ ولا يضرُّ من تعمّد  
تركها في صلاته فهي:

أولاً: الإقامة: وهي آكد من الأذان لاتّصالها بالصلاة، وهي سنة عين  
على المنفرد وسنة كفاية في حق الإمام والمأمومين، وتسُنُّ إذا اتَّسع الوقتُ،  
فإن ضاق تركها، وتسُنُّ حتّى للفوائتِ.

روى أنس بن مالك رضي الله عنه قال: ذَكَّرُوا النَّارَ وَالنَّاقُوسَ، فَذَكَّرُوا  
الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى «فَأَمَرَ بِأَلٍّ أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ، وَأَنْ يُوتَرَ الْإِقَامَةُ»<sup>(٢)</sup>.

الثاني: تقديم الفاتحة على السّورة، فلو قرأ السّورة أولاً ثم قرأ الفاتحة  
كان تاركًا للسنّة، فالسنّة تأخير قراءة السّورة عن الفاتحة، وذلك لمواظبة  
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على ذلك في جميع الأحاديث.

(١) رواه البخاري (١٢٣٠).

(٢) رواه البخاري (٦٠٣) ومسلم (٣٧٨).



### الثالث: التسليمة الثانية والثالثة للمأموم.

فالأولى واجبة للخروج من الصلاة، والثانية قبالة وجهه يردُّ بها على الإمام، والثالثة ليسار يردُّ بها على من على يساره إن كان ثمة أحد؛ فإن لم يكن فلا يسلم، ودليل هذا ما رواه سمرة بن جندب رضي الله عنه قال: «أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ نُسَلِّمَ عَلَى أَيْمَتِنَا، وَأَنْ يُسَلِّمَ بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ»<sup>(١)</sup>.

وقد روى مالك رحمه الله في الموطأ عن نافع أن ابن عمر كان إذا قضى تشهده وأراد أن يسلم قال: "السَّلَامُ عَلَيْكُمْ عَنْ يَمِينِهِ، ثُمَّ يَرُدُّ عَلَى الْإِمَامِ، فَإِنْ سَلَّمَ عَلَيْهِ أَحَدٌ عَنْ يَسَارِهِ رَدَّ عَلَيْهِ"<sup>(٢)</sup>.

---

١ ( رواه أبو داود (١٠٠١)، وابن ماجه (٩٢٢)، ورواه الحاكم في المستدرک (٢٧٠/١) وزاد "في الصلاة"، وحسنه الحافظ.

٢ ( رواه مالك في الموطأ (٢٠٩).



الرَّابِعُ: الجهرُ بالتسليمة الواجبة: وهي تسليمة التحليل من الصَّلَاة، لما رواه أبو داود من حديث بهز بن حكيم عن زرارة بن أوفى عن عائشة رضي الله عنها أنه كان صلى الله عليه وسلم: «يُسَلِّمُ تَسْلِيمَةً يَرْفَعُ بِهَا صَوْتَهُ حَتَّى يُوقِظَنَا»<sup>(١)</sup>.

الخامس: الصَّلَاةُ على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وذلك بعد الفراغ من التشهد الثاني، فقد روى مالك ومسلم عن أبي مسعود الأنصاري أنه قال: أَتَانَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَنَحْنُ فِي مَجْلِسِ سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ، فَقَالَ لَهُ بَشِيرُ بْنُ سَعْدٍ: أَمَرَنَا اللَّهُ تَعَالَى أَنْ نُصَلِّيَ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَكَيْفَ نُصَلِّيَ عَلَيْكَ؟ قَالَ: فَسَكَتَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى تَمَنَيْنَا أَنَّهُ لَمْ يَسْأَلْهُ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «قُولُوا اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ؛ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ؛ كَمَا بَارَكْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ فِي الْعَالَمِينَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مُجِيدٌ، وَالسَّلَامُ كَمَا قَدْ عَلِمْتُمْ»<sup>(٢)</sup>.

ولم تذكر الصَّلَاةُ على النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في أغلب أحاديث التشهد فدلَّ على استحبابها وعدم وجوبها.

١ ( رواه أبو داود (١٣٤٧)، وابن حبان (٢٤٤٢)، وصححه شيخنا شعيب الأرنؤوط.

٢ ( رواه مالك (٤٠٧)، ومسلم (٤٠٥).



السادس: السجود على الأنف والكفين والركبتين وأطراف القدمين.

فقد روى الشيخان عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «أُمِرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظُمٍ: عَلَى الْجَبْهَةِ؛ وَأَشَارَ بِيَدِهِ عَلَى أَنْفِهِ، وَالْيَدَيْنِ، وَالرُّكْبَتَيْنِ، وَأَطْرَافِ الْقَدَمَيْنِ»<sup>(١)</sup>.

وحمل أصحابنا الأمر على السنّة في غير الجبهة التي لا يتصور سجود بغير وضعها على الأرض.

السابع: السترة في الصلاة لغير المأموم، إذ سترة الإمام سترة لمن خلفه، لما رواه مالك والبخاري ومسلم عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: "أَقْبَلْتُ رَاكِبًا عَلَى أَتَانٍ وَأَنَا يَوْمَئِذٍ قَدْ نَاهَزْتُ الْإِخْتِلَامَ، وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي بِالنَّاسِ بِمَنْىَ، فَمَرَرْتُ بَيْنَ يَدَيِ الصَّفِّ، فَنَزَلْتُ فَأَرْسَلْتُ الْأَتَانَ تَرْتَعُ وَدَخَلْتُ فِي الصَّفِّ، فَلَمْ يُنْكِرْ ذَلِكَ عَلَيَّ أَحَدٌ"<sup>(٢)</sup>.

أما الإمام والمنفرد فيسنّ لهما إن خشيا المرور بين يدي كل واحد منهما أن يضعا شيئاً يسترهما عن المارة، وأقل ما يكفي في ذلك على جهة السنّة أن تكون غلظ رمح وطول ذراع، وأن تكون طاهرة ثابتة غير مشوشة، كالدابة التي تلعب أو المرأة التي تفتن.

(١) رواه البخاري (٨١٢) ومسلم (٤٩٠).

(٢) رواه مالك (٣٧٦)، والبخاري (٧٦)، ومسلم (٥٠٤).



وكلُّ ما يؤمن عبثه والفتنةُ به من بهيمةٍ أو إنسانٍ؛ فلا يضرُّ صلاة من جعله سترةً إذا سلم من آفاته، فقد روى أبو سعيد الخدري رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ، فَلْيُصَلِّ إِلَى سِتْرَةٍ، وَلْيَدْنُ مِنْهَا»<sup>(١)</sup>.

وعن طلحة قال: كُنَّا نُصَلِّي وَالِدَوَابُّ تَمُرُّ بَيْنَ أَيْدِينَا فَذَكَرْنَا ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «مِثْلُ مُؤَخَّرَةِ الرَّحْلِ تَكُونُ بَيْنَ يَدَيْ أَحَدِكُمْ، ثُمَّ لَا يَضُرُّهُ مَا مَرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ»<sup>(٢)</sup>.  
وقد دلَّ الحديثُ على أنَّ من أَمِنَ المرورَ بين يديه فلا حرج عليه في ترك السترة.

فقد روى ابن عباس رضي الله عنهما أنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "صَلَّى فِي فَضَاءٍ لَيْسَ بَيْنَ يَدَيْهِ شَيْءٌ"<sup>(٣)</sup>.

### فَضَائِلُ الصَّلَاةِ

---

(١) رواه أبو داود (٦٩٨) و ابن ماجه (٩٥٤)، وسنده قوي.

(٢) رواه مسلم (٤٩٩).

(٣) رواه أبو داود (٧١٨)، والنسائي (٧٥٣) وسنده ضعيف، لكن قال البيهقي في "السنن الكبرى" (٣٤٨٠): له شاهد صحيح بإسناد أصح من هذا عن الفضل، ورواه أحمد ٢٩٧/٣ واللفظ له.

قال المؤلف رحمه الله تعالى: "وَفَضَائِلُهَا: رَفْعُ الْيَدَيْنِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ حَتَّى تُقَابِلَا الْأُذُنَيْنِ، وَقَوْلُ الْمَأْمُومِ وَالْقَدِّ: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ، وَالتَّأْمِينُ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ لِلْقَدِّ وَالْمَأْمُومِ، وَلَا يَقُولُهَا الْإِمَامُ إِلَّا فِي قِرَاءَةِ السِّرِّ، وَالتَّسْبِيحُ فِي الرُّكُوعِ، وَالِدُّعَاءُ فِي السُّجُودِ، وَتَطْوِيلُ الْقِرَاءَةِ فِي الصُّبْحِ وَالظُّهْرِ تَلِيهَا، وَتَقْصِيرُهَا فِي الْعَصْرِ وَالْمَغْرِبِ، وَتَوْسُطُهَا فِي الْعِشَاءِ، وَتَكُونُ السُّورَةُ الْأُولَى قَبْلَ الثَّانِيَةِ وَأَطْوَلُ مِنْهَا، وَالْهَيْئَةُ الْمَعْلُومَةُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَالْجُلُوسِ، وَالْقُنُوتُ سِرًّا قَبْلَ الرُّكُوعِ وَبَعْدَ السُّورَةِ فِي ثَانِيَةِ الصُّبْحِ، وَيَجُوزُ بَعْدَ الرُّكُوعِ، وَالِدُّعَاءُ بَعْدَ التَّشْهَدِ الثَّانِي، وَيَكُونُ التَّشْهَدُ الثَّانِي أَطْوَلَ مِنَ الْأَوَّلِ، وَالتَّيَامُنُ بِالسَّلَامِ، وَتَحْرِيكُ السَّبَابَةِ فِي التَّشْهَدِ".

---

قال أبو محمد: يقال لها فضائل، ومندوبات، ومستحبات، فهي ألفاظ مترادفة عند أصحابنا، وهي كلُّ فعل طَلَبَ طلبًا غير جازم، لجواز تركه وعدم الإثم به؛ مع الأجر لفاعله.

وقد ذكر هنا جملة من المندوبات التي لا يؤثر تركها سهوًا ولا عمدًا في الصَّلَاةِ ولا يسجد لها من نسيها، وإن فعل فقد بطلت صلاته على المشهور، وهذه الفضائل هي:

أَوَّلًا: رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام حَتَّى تُقَابِلَا الْأُذُنَيْنِ، أو المنكبين، أو دون ذلك قليلًا.



فقد روى مالك ومن طريقه البخاري ومسلم عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا قَامَ لِلصَّلَاةِ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى تَكُونَا حَذَوَ مَنْكَبَيْهِ ثُمَّ كَبَّرَ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ فَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ، وَإِذَا رَفَعَ مِنَ الرَّكْعَةِ فَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ، وَلَا يَفْعَلُهُ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ»<sup>(١)</sup>.

وروى أبو داود والنسائي عن وائل بن حجر رضي الله عنه قال: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «يَرْفَعُ إِبْهَامَيْهِ فِي الصَّلَاةِ إِلَى شَحْمَةِ أُذُنَيْهِ»<sup>(٢)</sup>.

ثانيًا: قول المأموم والقد: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ، فأما المأموم فيقول ذلك بعد أن يقول إمامه "سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ" فلا يجمع بينهما، بل يقتصر على "رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ"، وأما القد فيجمع بينهما. والإمام يقول: "سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ"، ولا يقول: "رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ"، على المشهور.

والأصل في هذا ما رواه مالك في "الموطأ" والبخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِذَا قَالَ

(١) رواه مالك (١٦٨)، ومن طريقه البخاري (٧٣٥)، ومسلم (٣٩٠).

(٢) رواه أبو داود (٧٣٧)، والنسائي (٨٨٢)، وصححه البيهقي.

الإمام: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا: اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، فَإِنَّهُ مَنْ وَافَقَ قَوْلُهُ قَوْلَ الْمَلَائِكَةِ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»<sup>(١)</sup>.

ويقابل المشهور القول بأنَّ الإمامَ كذلك يقول: "سمعَ اللهُ لمن حمده"، لما رواه الإمام مالك نفسه في "الموطأ" والبخاري ومسلم عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ، وَإِذَا كَبَّرَ لِلرُّكُوعِ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، رَفَعَهُمَا كَذَلِكَ أَيْضًا، وَقَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ، وَكَانَ لَا يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي السُّجُودِ"<sup>(٢)</sup>.

ثالثا: التَّأْمِينُ بعد الفاتحة للفظ والمأموم، وهو قول: آمين، أمَّا الإمام فالمشهور أنَّه يؤمِّن في السِّرِّ دون الجهر، وروي عن الإمام مالك أنَّه يؤمِّن في الجهرية كذلك، وهو الرَّاجح.

ودليل المشهور ما رواه مالك والبخاري ومسلم عن أبي هريرة أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِذَا قَالَ الْإِمَامُ {صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ} فَقُولُوا: آمِينَ، فَإِنَّهُ مَنْ وَافَقَ قَوْلُهُ قَوْلَ الْمَلَائِكَةِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»<sup>(٣)</sup>.

(١) رواه مالك في الموطأ (٢٠٢)، والبخاري (٧٩٦)، ومسلم (٤٠٩).

(٢) رواه مالك في الموطأ (١٦٨)، والبخاري (٧٣٥)، ومسلم (٣٩٠).

(٣) رواه مالك (٢٠١)، والبخاري (٧٨١)، ومسلم (٤١٠).



ودليل الرَّاجح ما رواه مالك والبخاري ومسلم عن أبي هريرة أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِذَا أَمَّنَ الْإِمَامُ فَأَمَّنُوا، فَإِنَّهُ مَنْ وَافَقَ تَأْمِينَهُ تَأْمِينَ الْمَلَائِكَةِ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ». قَالَ ابْنُ شِهَابٍ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «آمِينَ»<sup>(١)</sup>.

الرَّابِعُ: التَّسْبِيحُ فِي الرُّكُوعِ وَالِدُّعَاءُ فِي السَّجُودِ، وَإِنَّمَا خُصَّ التَّسْبِيحُ بِالرُّكُوعِ وَالِدُّعَاءُ بِالسَّجُودِ لِمَا صَحَّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أَمَّا الرُّكُوعُ فَعَظِّمُوا فِيهِ الرَّبَّ عَزَّ وَجَلَّ، وَأَمَّا السُّجُودُ فَاجْتَهِدُوا فِي الدُّعَاءِ، فَقَمِنُ أَنْ يُسْتَجَابَ لَكُمْ»<sup>(٢)</sup>.

ولم يحدّد الإمام مالك في ذلك شيئاً، لا في القول ولا في العدد.

وقد روى أبو داود وابن ماجه عن عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ الْجُهَنِيِّ، يَقُولُ: لَمَّا نَزَلَتْ {فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ}، قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اجْعَلُوهَا فِي رُكُوعِكُمْ» فَلَمَّا نَزَلَتْ: {سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى}، قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اجْعَلُوهَا فِي سُجُودِكُمْ»<sup>(٣)</sup>.

الخامس: تطويل القراءة في الصُّبْحِ، والظَّهْرِ أَقَلَّ مِنْهَا، وتقصير القراءة في العصر والمغرب، وتوسطها في العشاء، فقد روى ابن حبان والنسائي

(١) رواه مالك (١٩٩)، والبخاري (٧٨٠)، ومسلم (٤١٠).

(٢) رواه مسلم (٤٧٩).

(٣) رواه أبو داود (٨٦٩)، وابن ماجه (٨٨٧)، وصحَّحه الحاكم وابن حبان.

وابن ماجه عن سليمان بن يسار عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: "مَا رَأَيْتُ أَحَدًا أَشْبَهَ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ فُلَانٍ -أَمِيرٍ كَانَ بِالْمَدِينَةِ- قَالَ سُلَيْمَانُ: فَصَلَّيْتُ أَنَا وَرَاءَهُ، فَكَانَ يُطِيلُ فِي الْأَوَّلَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ، وَيُخَفِّفُ

الْآخَرَيْنِ، وَيُخَفِّفُ الْعَصْرَ، وَيَقْرَأُ فِي الْأَوَّلَيْنِ مِنَ الْمَغْرِبِ بِقِصَارِ الْمَفْصَلِ، وَفِي الْعِشَاءِ بَوْسَطِ الْمَفْصَلِ، وَفِي الصُّبْحِ بِطَوَالِ الْمَفْصَلِ"<sup>(١)</sup>.

والمفصل يبدأ من الحجرات إلى آخر المصحف، فطواله إلى عبس، وأواسطه إلى الضحى، وقصاره للناس.

السادس: يندب أن تكون السورة في الركعة الأولى قبل الثانية في المصحف وأطول منها، لحديث أبي قتادة الأنصاري رضي الله عنه قال: "كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي بِنَا فَيَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَسُورَتَيْنِ، وَيُسْمِعُنَا الْآيَةَ أَحْيَانًا، وَكَانَ يُطَوِّلُ الرَّكْعَةَ الْأُولَى مِنَ الظُّهْرِ وَيُقْصِرُ الثَّانِيَةَ، وَكَذَلِكَ فِي الصُّبْحِ"<sup>(٢)</sup>.

وفي لفظ للبخاري: "وَيُطَوِّلُ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى مَا لَا يُطَوِّلُ فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ، وَهَكَذَا فِي الْعَصْرِ، وَهَكَذَا فِي الصُّبْحِ"<sup>(٣)</sup>.

---

١ ( رواه ابن حبان (١٨٣٧) واللفظ له، والنسائي (٩٨٢)، وابن ماجه (٨٢٧)، والحديث صححه ابن خزيمة وابن حجر وغيرهما.

٢ ( رواه البخاري (٧٥٩)، ومسلم (٤٥١).

٣ ( رواه البخاري (٧٧٦).

أَمَّا اسْتِحْبَابُ اتِّبَاعِ تَرْتِيبِ الْمَصْحَفِ فَلَأَنَّ الصَّحَابَةَ اتَّفَقُوا عَلَى ذَلِكَ التَّرْتِيبِ، وَاتَّفَقُوا سُنَّةً مَتَّبَعَةً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

السَّابِعُ: الْهَيْئَةُ الْمَعْلُومَةُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَالْجُلُوسِ، أَيْ أَنَّ مِنْ فُضَائِلِ الصَّلَاةِ أَنْ يَكُونَ رُكُوعُهُ وَسُجُودُهُ وَجُلُوسُهُ عَلَى هَيْئَةٍ مَخْصُوصَةٍ، وَذَلِكَ بِأَنْ يَسَوِّيَ ظَهْرَهُ فِي الرُّكُوعِ وَلَا يَطَاطِي رَأْسَهُ وَلَا يَرْفَعَهُ، وَأَنْ يَبَاعِدَ عِضْدِيهِ عَنْ جَنْبِيهِ، وَيَنْصِبَ رِكْبَتَيْهِ، وَيَمَكِّنَ رَاحَتَيْهِ مِنْ رِكْبَتَيْهِ.

وَالْهَيْئَةُ الْفَاضِلَةُ فِي السُّجُودِ أَنْ يَرْفَعَ بَطْنَهُ عَنْ فَخْذَيْهِ، وَيَجْنَحَ بِعِضْدِيهِ حَتَّى يَظْهَرَ بَيَاضُ إِبْطِيهِ عَلَى تَقْدِيرِ أَنْ لَيْسَ هُنَاكَ سَاتِرٌ عَلَى إِبْطِيهِ، وَأَنْ يَضَعَ يَدَيْهِ حَذْوِ مَنْكَبَيْهِ ضَامًّا أَصَابِعَهُ وَرُؤُوسَهَا إِلَى الْقِبْلَةِ، وَلَا يَفْتَرِشَ ذِرَاعِيَهُ افْتِرَاشَ السَّبْعِ، وَأَنْ يَمَكِّنَ جَبْهَتَهُ مِنَ الْأَرْضِ.

وَالْهَيْئَةُ الْفَاضِلَةُ فِي الْجُلُوسِ أَنْ تَثْنِيَ رِجْلَكَ الْيُسْرَى، وَتَنْصِبَ الْيَمْنَى؛ وَتَكُونَ بَطُونُ أَصَابِعِهَا إِلَى الْأَرْضِ، وَهَذِهِ صِفَةُ الْجُلُوسَاتِ كُلِّهَا عِنْدَ أَصْحَابِنَا.

فَقَدْ رَوَى الْبُخَارِيُّ عَنْ أَبِي حَمِيدٍ السَّاعِدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَنَا كُنْتُ أَحْفَظُكُمْ لِصَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «رَأَيْتُهُ إِذَا كَبَّرَ جَعَلَ يَدَيْهِ حِذَاءَ مَنْكَبَيْهِ، وَإِذَا رَكَعَ أَمَكَّنَ يَدَيْهِ مِنْ رُكْبَتَيْهِ، ثُمَّ هَصَرَ ظَهْرَهُ، فَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ اسْتَوَى حَتَّى يَعُودَ كُلُّ فَقَارٍ مَكَانَهُ، فَإِذَا سَجَدَ وَضَعَ يَدَيْهِ غَيْرَ مُفْتَرِشٍ وَلَا قَابِضِهِمَا، وَاسْتَقْبَلَ بِأَطْرَافِ أَصَابِعِ رِجْلَيْهِ الْقِبْلَةَ، فَإِذَا جَلَسَ فِي



الرُّكْعَتَيْنِ جَلَسَ عَلَى رِجْلِهِ الْيُسْرَى وَنَصَبَ الْيُمْنَى، وَإِذَا جَلَسَ فِي الرُّكْعَةِ  
الْآخِرَةِ قَدَّمَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى وَنَصَبَ الْأُخْرَى، وَقَعَدَ عَلَى مَقْعَدَتِهِ»<sup>(١)</sup>.

وفي رواية أبي داود والترمذي "كَانَ إِذَا سَجَدَ أَمَكَّنَ أَنْفَهُ وَجَبْهَتَهُ مِنَ  
الْأَرْضِ، وَنَحَّى يَدَيْهِ عَنْ جَنْبَيْهِ، وَوَضَعَ كَفَّيْهِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ"<sup>(٢)</sup>.

وفي رواية ابن حبان: "حَتَّى إِذَا كَانَتِ السَّجْدَةُ الَّتِي تَكُونُ خَاتِمَةَ الصَّلَاةِ  
رَفَعَ رَأْسَهُ مِنْهُمَا وَأَخَّرَ رِجْلَهُ وَقَعَدَ مُتَوَرِّكًا"<sup>(٣)</sup>.

الثَّامِنُ: يستحبُّ عند أصحابنا أن يقنتَ المصلِّي في الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ من  
الصُّبْحِ سرًّا قبل الرُّكُوعِ، ولا بأس أن يكون بعد الرُّكُوعِ، ولو جهر فلا  
سجود عليه؛ بل في المذهب قول بإباحة الجهر، فعن أنس رضي الله عنه  
قال: "مَا زَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْنُتُ فِي الْفَجْرِ حَتَّى فَارَقَ  
الدُّنْيَا"<sup>(٤)</sup>.

وعن أنس كذلك لما سئل عن القنوت: أَقْنَتَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
فِي الصُّبْحِ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَقِيلَ لَهُ: أَوْقَنْتَ قَبْلَ الرُّكُوعِ؟ قَالَ: «بَعْدَ الرُّكُوعِ  
يَسِيرًا»<sup>(٥)</sup>.

(١) رواه البخاري (٨٢٨).

(٢) أبو داود (٩٦٣)، والترمذي (٢٧٠).

(٣) صحيح ابن حبان (١٨٧٠).

(٤) رواه أحمد (١٦٣/٣)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣١٠٥)، ونقل تصحيح الحاكم له،

وحسنه الضياء في "المختارة" (١٢٦/٦).

(٥) رواه البخاري (١٠٠١).

وروى ابن ماجه من رواية حميد عن أنس أنه سُئِلَ عَنِ الْقُنُوتِ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ، فَقَالَ: «كُنَّا نَقْنُتُ قَبْلَ الرُّكُوعِ وَبَعْدَهُ»<sup>(١)</sup>.

وروى ابن المنذر من طريق أخرى عن أنس أنَّ بعضَ أصحابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: قَنَتُوا فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ قَبْلَ الرُّكُوعِ، وبعضهم بعدَ الرُّكُوعِ.

وَأَمَّا لَفْظُهُ فَهُوَ مَا رَوَاهُ عُبَيْدُ بْنُ عَمِيرٍ قَالَ: صَلَّيْتُ خَلْفَ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ صَلَاةَ الصُّبْحِ، فَقَنَتَ فِيهَا بَعْدَ الرُّكُوعِ وَقَالَ فِي قُنُوتِهِ: "اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَعِينُكَ وَنَسْتَغْفِرُكَ، وَنُثْنِي عَلَيْكَ، وَلَا نَكْفُرُكَ وَنُخْلَعُ وَنَتَرَكُ مَنْ يَفْجُرُكَ، بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، اللَّهُمَّ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَلَكَ نُصَلِّي وَنَسْجُدُ، وَلَكَ نَسْعَى وَنَخْفِدُ، وَنَخْشَى عَذَابَكَ الْجِدِّ، وَنَرْجُو رَحْمَتَكَ، إِنَّ عَذَابَكَ بِالْكَافِرِينَ مُلْحِقٌ"<sup>(٢)</sup>.

التَّاسِعُ: يَسْتَحَبُّ الدُّعَاءُ بَعْدَ التَّشَهُّدِ الثَّانِي وَالْفَرَاغُ مِنَ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلِذَلِكَ يَسْتَحَبُّ تَطْوِيلُ الثَّانِي عَلَى الْأَوَّلِ.

(١) سنن ابن ماجه (١١٨٣).

(٢) رواه البيهقي (٣١٣٤)، وموقوفا على عمر بزيادة فيه، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٢٤٩/١)، وقال الحازمي في "الاعتبار" (ص: ٢٤٣): هذا مرسل أخرجه أبو داود في "المراسيل" وهو حسن في المتابعات.

فقد روى ابن مسعود رضي الله عنه حديث التَّشَهُّد عن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عليه وآله وسلم ثُمَّ قَالَ فِي آخِرِهِ: «ثُمَّ يَتَخَيَّرُ مِنَ الدُّعَاءِ أَعْجَبَهُ إِلَيْهِ، فَيَدْعُو»<sup>(١)</sup>.

وروى البخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا تَشَهَّدَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنْ أَرْبَعٍ يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ، وَمِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ، وَمِنْ شَرِّ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ»<sup>(٢)</sup>.

العاشر: التَّيَامُنُ بِالسَّلَامِ، فَيَسْتَحِبُّ التَّيَامُنُ بِالسَّلَامِ بِقَدْرِ مَا تَرَى صَفْحَةَ الْوَجْهِ، فَلَوْ سَلَّمَ عَلَى يَسَارِهِ قَاصِدًا التَّحَلُّلَ مِنَ الصَّلَاةِ جَازٍ؛ لِأَنَّهُ تَرَكَ فَضِيلَةَ فَقَطْ.

فَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُسَلِّمُ فِي الصَّلَاةِ تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً تَلْقَاءَ وَجْهِهِ، ثُمَّ يَمِيلُ إِلَى الشِّقِّ الْأَيْمَنِ شَيْئًا"<sup>(٣)</sup>.

الحادي عشرة: تحريكُ السَّبَابَةِ فِي التَّشَهُّدِ، وَمَشْهُورُ الْمَذْهَبِ تحريكُهَا يَمِينًا وَشِمَالًا، وَقِيلَ مِنَ الْأَعْلَى لِلْأَسْفَلِ، وَلَعَلَّهُ أَرْجَحُ.

(١) رواه البخاري (٨٣٥)، ومسلم (٤٠٢).

(٢) رواه البخاري (١٣٧٧)، ومسلم (٥٨٨).

(٣) رواه الترمذي (٢٩٦)، وابن ماجه (٩١٩)، وصححه ابن خزيمة (٧٢٩)، والحاكم

(٢٣٠/١) وله شواهد.

فقد روى أبو داود والنسائي وغيرهما بسند صحيح كما قال شيخنا الأرنؤوط، عن وائل بن حجر في صفة تشهّد النّبيّ صلى الله عليه وسلم: "وَجَعَلَ حَدَّ مِرْفَقِهِ الْأَيْمَنِ عَلَى فَخِذِهِ الْيُمْنَى، ثُمَّ قَبَضَ اثْنَتَيْنِ مِنْ أَصَابِعِهِ وَحَلَقَ حَلَقَةً، ثُمَّ رَفَعَ إصْبَعَهُ فَرَأَيْتُهُ يُحَرِّكُهَا يَدْعُو بِهَا"<sup>(١)</sup>.

### مَكْرُوهَاتُ الصَّلَاةِ

قال المؤلف رحمه الله: "مَكْرُوهَاتُ الصَّلَاةِ: وَيُكْرَهُ الْاِلْتِفَاتُ فِي الصَّلَاةِ وَتَغْمِيزُ الْعَيْنَيْنِ، وَالْبَسْمَلَةُ وَالتَّعَوُّذُ فِي الْفَرِيضَةِ، وَيَجُوزَانِ فِي النَّفْلِ، وَالْوُقُوفُ عَلَى رِجْلِ وَاحِدَةٍ؛ إِلَّا أَنْ يَطُولَ قِيَامُهُ، وَاقْتِرَانُ رِجْلَيْهِ، وَجَعْلُ دِرْهَمٍ أَوْ غَيْرِهِ فِي فَمِهِ، وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا يُشَوِّشُهُ فِي جَنْبِهِ أَوْ كُمِّهِ أَوْ عَلَى ظَهْرِهِ، وَالتَّفَكُّرُ فِي أُمُورِ الدُّنْيَا، وَكُلُّ مَا يَشْغَلُهُ عَنِ الْخُشُوعِ فِي الصَّلَاةِ".

قال أبو محمد: فرض الله سبحانه الصَّلَاةَ لأجل تذكُرِ عظمة الله تعالى، فقال لنبيّه صلى الله عليه وسلم: {وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي} [طه من الآية: ١٤]. وكلُّ أمر توجّه للنّبيّ صلى الله عليه وآله وسلم فهو متوجّه لأُمّته إِلَّا أَنْ يَظْهَرَ دَلِيلُ التَّخْصِصِ.

١ ( رواه أبو داود (٩٥٧)، والنسائي (٨٨٩)، وابن ماجه (٩١٢).

ولا يحصلُ هذا الشعورُ بالهيبة واستحضار عظمة الربِّ جلَّ وعلا إلا عند ملاحظة المصلِّي أنَّه بين يدي مولاه الجليل، ولذلك كُرهَ كلُّ ما يباعدُ عن هذه المعاني الجليلة ويشغل القلبَ عن مراقبتها، وممَّا يدخلُ في ذلك:

أولاً: الالتفاتُ في الصَّلَاةِ، وذلك بالعين أو الرأس، و لو التفتَ بجسده كَلَّه لم تبطل صلاته إلا أن يستدبر القبلة.

والالتفات منهْيٌّ عنه لما فيه من معنى الإعراض عن الله عزَّ وجلَّ، وتسلُّط الشَّيْطَانِ على العبد في صلاته، فعن أبي ذر رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم: «لَا يَزَالُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مُقْبِلًا عَلَى الْعَبْدِ وَهُوَ فِي صَلَاتِهِ مَا لَمْ يَلْتَفِتْ، فَإِذَا التَّفَتَ انْصَرَفَ عَنْهُ»<sup>(١)</sup>.

وعن عائشة رضي الله عنها قالت: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْإِلْتِفَاتِ فِي الصَّلَاةِ؟ فَقَالَ: «هُوَ اخْتِلَاسٌ يَخْتَلِسُهُ الشَّيْطَانُ مِنْ صَلَاةِ الْعَبْدِ»<sup>(٢)</sup>.

أمَّا الالتفاتُ لحاجة فلا بأس به لما روى أبو داود عن سهل بن الحنظلية قال: "ثُوبٌ بِالصَّلَاةِ -يعني صلاة الصُّبْحِ- فجعل رسولُ الله صَلَّى اللَّهُ

---

١ ( رواه أبو داود (٩٠٩)، والنسائي (١١٩٥)، وصحَّحه ابن خزيمة (٤٨١)، والحاكم (٢٣٦/١)، ووافقه الذهبي.

٢ ( رواه البخاري (٧٥١) وغيره.





عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصَلِّي وَهُوَ يَلْتَفِتُ إِلَى الشَّعْبِ". قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَكَانَ أَرْسَلَ  
فَارِسًا مِنَ اللَّيْلِ إِلَى الشَّعْبِ يَخْرِسُ<sup>(١)</sup>.

الثَّانِي: تَغْمِيزُ الْعَيْنَيْنِ فِي الصَّلَاةِ لئَلَّا يَتَوَهَّمَنَّ أَنَّهُ مَطْلُوبٌ فِيهَا، إِلَّا إِذَا  
كَانَ أَمَامَهُ مَا يَشَوِّشُهُ، وَلَأَنَّ الْهَدْيَ النَّبَوِيَّ الشَّرِيفَ هُوَ إِقَاءُ الْبَصَرِ عَلَى  
أَصْبَعِهِ فِي الدَّعَاءِ، وَلَا يَجَاوِزُ بَصَرَهُ إِشَارَتَهُ، وَبَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ كَرِهَهُ لَمَّا فِيهِ  
مِنَ التَّشْبِيهِ بِالْيَهُودِ فِي صَلَاتِهِمْ.

وَقَدْ رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَلَا يُغْمِزُ عَيْنَيْهِ»<sup>(٢)</sup>.  
وَقَدْ نَصَّ أَصْحَابُنَا عَلَى جَوَازِ تَغْمِيزِ الْعَيْنَيْنِ إِذَا كَانَ يَحْصِلُ لِلْمُصَلِّيِ  
الْخُشُوعُ بِذَلِكَ، وَيَسْتَعِينُ بِهِ عَلَى إِحْضَارِ قَلْبِهِ خَاصَّةً إِذَا انْشَغَلَ بِصَرِّهِ بِمَا  
حَوْلَهُ، وَهُوَ مَرْوِي عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَالتَّابِعِينَ.  
الثَّلَاثُ: كَرِهَ أَصْحَابُنَا التَّعَوُّذَ وَالبِسْمِلَةَ فِي الْفَرِيضَةِ، وَأَجَازُوهُمَا فِي النَّوَافِلِ  
لِخَفَةِ الْأَمْرِ فِيهَا، وَالسَّبَبُ فِي الْكَرَاهَةِ هُوَ أَنَّ الْهَدْيَ النَّبَوِيَّ الشَّرِيفَ مَعَ  
هَدْيِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ جَرَى عَلَى اسْتِفْتَاكِ الْقِرَاءَةِ بِالْحَمْدِ.

(١) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٩١٦)، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ.

(٢) رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي مُعَاجِمِهِ الثَّلَاثَةِ، وَقَالَ الْهَيْثَمِيُّ فِي "مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ" (٨٦/٢): "وَفِيهِ لَيْثُ بْنُ أَبِي  
سَلِيمٍ وَقَدْ عَنَعْنَاهُ". انْظُرْ "الْمَعْجَمَ الْكَبِيرَ" (١٠٩٥٦) وَ"الْأَوْسَطَ" (٢٢١٨) وَ"الصَّغِيرَ"  
(١٧١١)، وَهُوَ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ.

فعن أنس رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ  
رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا كَانُوا يَفْتَتِحُونَ الصَّلَاةَ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ<sup>(١)</sup>.  
وروى مالك في "الموطأ" عن أنس أنه قال: "قُمْتُ وَرَاءَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ  
وَعُثْمَانُ؛ فَكُلُّهُمْ كَانَ لَا يَقْرَأُ {بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ} إِذَا افْتَتَحُوا  
الصَّلَاةَ"<sup>(٢)</sup>.

وزاد مسلم: "لَا يَذْكُرُونَ {بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ} فِي أَوَّلِ قِرَاءَةٍ وَلَا فِي  
آخِرِهَا"<sup>(٣)</sup>.

وفي رواية أحمد: "صَلَّيْتُ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَخَلْفَ  
أَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعُثْمَانُ فَكَانُوا لَا يَجْهَرُونَ: بِ {بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ}  
وفي رواية ابن خزيمة "لَمْ يَجْهَرُوا بِ {بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ}" . وفي رواية  
النسائي: "لَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا مِنْهُمْ يَجْهَرُ بِ {بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ}"<sup>(٤)</sup>.  
وفي صحيح ابن خزيمة عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ كَانَ يُسِرُّ بِ {بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ} فِي الصَّلَاةِ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ<sup>(٥)</sup>.

١ ( رواه البخاري (٧٤٣)، ومسلم (٣٩٩).

٢ ( رواه مالك (١٨٣).

٣ ( رواه مسلم (٣٩٩).

٤ ( مسند أحمد (١٢٨٤٤)، صحيح ابن خزيمة (٤٩٤)، سنن النسائي (٩٠٧).

٥ ( صحيح ابن خزيمة (٤٩٨).

قال أبو محمد: ولذا اختار المحققون من أصحابنا قراءة البسملة في السِّرِّ خروجًا من الخلاف.

الرَّابِعُ: كره العلماء للمصلي الصَّنف وهو الاعتماد على رجل دون أخرى مثلما يفعل الحصان، إلا إذا تعب فأراد أن يراوح بين رجليه، وكذلك كرهوا اقران الرجلين حتى كأنَّ المصلي وتد، والأصل في ذلك كِلَه كراهة الاعتماد على شيء في الصَّلَاة إلا لحاجة.

فعن أنس رضي الله عنه قال: دَخَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَإِذَا حَبْلٌ مَمْدُودٌ بَيْنَ السَّارِيَتَيْنِ، فَقَالَ: «مَا هَذَا الْحَبْلُ؟» قَالُوا: هَذَا حَبْلٌ لَزَيْنَبَ فَإِذَا فَتَرْتُ تَعَلَّقْتُ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا؛ حُلُّوهُ لِيُصَلَّ أَحَدُكُمْ نَشَاطَهُ، فَإِذَا فَتَرَ فَلْيَقْعُدْ»<sup>(١)</sup>.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «كَمَى النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ مُخْتَصِرًا» ومعناه أن يجعل يده على خاصرته<sup>(٢)</sup>.

الخامس: يكره للمصلي جعل شيء في فيه يمنعه من القراءة الواضحة ويشغله، وكذلك وضع شيء في جيبه أو كمه أو ظهره؛ ممَّا يشوش عليه صلاته ويفسد خشوعه، لمنافاته ذلك لمقاصد الصَّلَاة.

---

(١) رواه البخاري (١١٥٠)، ومسلم (٧٨٤)، وله طرق وألفاظ.

(٢) رواه البخاري (١٢٢٠)، ومسلم (٥٤٥).

وقد روى عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «إِنَّ فِي الصَّلَاةِ شُغْلًا»<sup>(١)</sup>.

وقال صلى الله عليه وسلم فيما رواه جابر بن سمرة رضي الله عنه: خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «مَا لِي أَرَاكُمْ رَافِعِي أَيْدِيكُمْ كَأَنَّهُمْ أَذْنَابُ خَيْلٍ شُمُسٍ؟ اسْكُنُوا فِي الصَّلَاةِ»<sup>(٢)</sup>.

السَّادِسُ: ومما يكره كذلك التَّفَكُّرُ في أمور الدُّنْيَا، وكلَّ ما يشغل عن الصَّلَاةِ، فقد جاء في حديث الحارث الأشعري الطويل عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «إِنَّ اللَّهَ أَمَرَكُمْ بِالصَّلَاةِ، فَإِذَا صَلَّيْتُمْ فَلَا تَلْتَفِتُوا فَإِنَّ اللَّهَ يَنْصِبُ وَجْهَهُ لَوَجْهِ عَبْدِهِ فِي صَلَاتِهِ مَا لَمْ يَلْتَفِتْ»<sup>(٣)</sup>.

### فصل: فوائد الصَّلَاةِ

قال رحمه الله: "لِلصَّلَاةِ نُورٌ عَظِيمٌ تُشْرِقُ بِهِ الْقُلُوبُ، وَلَا يَنَالُهُ إِلَّا الْخَاشِعُونَ، فَإِذَا أَتَيْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَفَرِّغْ قَلْبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا، وَاشْتَغِلْ بِمُرَاقَبَةِ مَوْلَاكَ الَّذِي تُصَلِّي لَوَجْهِهِ، وَاعْتَقِدْ أَنَّ الصَّلَاةَ خُشُوعٌ، وَتَوَاضُعٌ لِلَّهِ سُبْحَانَهُ بِالْقِيَامِ وَالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، وَإِجْلَالٌ وَتَعْظِيمٌ لَهُ بِالتَّكْبِيرِ وَالتَّسْبِيحِ وَالدُّكْرِ، فَحَافِظْ عَلَى صَلَاتِكَ فَإِنَّهَا أَعْظَمُ الْعِبَادَاتِ.

(١) رواه البخارى (١١٩٩)، ومسلم (٥٣٨).

(٢) رواه مسلم (٤٣٠).

(٣) رواه الترمذى (٢٨٦٣) وقال: حسن صحيح، وصححه ابن حبان، والحاكم، وغيرهم.



وَلَا تَتْرُكِ الشَّيْطَانَ يَلْعَبُ بِقَلْبِكَ وَيَشْغُلَكَ عَنْ صَلَاتِكَ حَتَّى يَطْمِسَ قَلْبَكَ  
وَيَحْرِمَكَ مِنْ لَذَّةِ أَنْوَارِ الصَّلَاةِ، فَعَلَيْكَ بِدَوَامِ الْخُشُوعِ فِيهَا، فَإِنَّهَا تَنْهَى  
عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ بِسَبَبِ الْخُشُوعِ فِيهَا، فَاسْتَعِزْ بِاللَّهِ إِنَّهُ خَيْرُ  
مُسْتَعَانَ".

قال أبو محمد: ههنا مسائل:

أحدها: الصَّلَاةُ أَعْظَمُ صَلَاةٍ بَيْنَ الْعَبْدِ وَرَبِّهِ سُبْحَانَهُ، وَلَا يَسْتَفِيدُ مِنْ  
فَوَائِدِهَا إِلَّا مَنْ أَحْضَرَ قَلْبَهُ فِيهَا.

فقد روى مسلم عن جابر رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَثَلُ الصَّلَوَاتِ الْخُمْسِ كَمَثَلِ نَهْرٍ جَارٍ غَمْرٍ عَلَى بَابٍ  
أَحَدِكُمْ، يَغْتَسِلُ مِنْهُ كُلَّ يَوْمٍ خُمْسَ مَرَّاتٍ». قَالَ: قَالَ الْحَسَنُ: «وَمَا يُبْقِي  
ذَلِكَ مِنَ الدَّرَنِ؟»<sup>(١)</sup>.

وفي مسند الإمام أحمد عن عثمان رضي الله عنه قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ بِفَنَاءٍ أَحَدِكُمْ نَهْرٌ يَجْرِي،  
يَغْتَسِلُ مِنْهُ كُلَّ يَوْمٍ خُمْسَ مَرَّاتٍ، مَا كَانَ يَبْقَى مِنْ دَرَنِهِ؟» قَالُوا: لَا شَيْءَ.  
قَالَ: «فَإِنَّ الصَّلَوَاتِ تُذْهِبُ الدُّنُوبَ كَمَا يُذْهِبُ الْمَاءُ الدَّرَنَ»<sup>(٢)</sup>.

(١) رواه مسلم (٦٦٨).

(٢) رواه أحمد (٥١٨).

وروى البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «أَرَأَيْتُمْ لَوْ أَنَّ نَهْرًا بِيَابِ أَحَدِكُمْ يَغْتَسِلُ فِيهِ كُلَّ يَوْمٍ خَمْسًا، مَا تَقُولُ: ذَلِكَ يُبْقِي مِنْ دَرَنِهِ» قَالُوا: لَا يُبْقِي مِنْ دَرَنِهِ شَيْئًا، قَالَ: «فَذَلِكَ مِثْلُ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ، يَمْحُو اللهُ بِهَا الْخَطَايَا»<sup>(١)</sup>.

وروى أحمد عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم أَنَّهُ: ذَكَرَ الصَّلَاةَ يَوْمًا فَقَالَ: «مَنْ حَافِظٌ عَلَيْهَا؟ كَانَتْ لَهُ نُورًا، وَبُرْهَانًا، وَنَجَاةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ لَمْ يُحَافِظْ عَلَيْهَا لَمْ يَكُنْ لَهُ نُورٌ، وَلَا بُرْهَانٌ، وَلَا نَجَاةٌ، وَكَانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَعَ قَارُونَ، وَفِرْعَوْنَ، وَهَامَانَ، وَأُبَيِّ بْنِ خَلْفٍ»<sup>(٢)</sup>.

قال ابن القيم -رحمه الله- في الوابل الصيب: "وَمِثَالُ مَنْ يَلْتَفِتُ فِي صَلَاتِهِ بِبَصَرِهِ أَوْ بِقَلْبِهِ مِثْلُ رَجُلٍ قَدْ اسْتَدْعَاهُ السُّلْطَانُ؛ فَأَوْقَفَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَقْبَلَ يَنَادِيهِ وَيَخَاطِبُهُ، وَهُوَ فِي خِلَالِ ذَلِكَ يَلْتَفِتُ عَنِ السُّلْطَانِ يَمِينًا وَشِمَالًا، وَقَدْ انْصَرَفَ قَلْبُهُ عَنِ السُّلْطَانِ فَلَا يَفْهَمُ مَا يَخَاطِبُهُ بِهِ، لِأَنَّ قَلْبَهُ لَيْسَ حَاضِرًا مَعَهُ، فَمَا ظَنُّ هَذَا الرَّجُلِ أَنْ يَفْعَلَ بِهِ السُّلْطَانُ؟ أَفَلَيْسَ أَقْلُ

(١) رواه البخاري (٥٢٨).

(٢) رواه أحمد (٦٥٧٦)، ورواه الطبراني في "الأوسط" (١٧٦٥) برجال ثقات، ولذلك حسنه شيخنا الأرناؤوط حفظه الله.

المراتبِ في حَقِّه أن يَنْصَرِفَ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ مَمْقُوتًا مُبْعَدًا قد سَقَطَ مِنْ عَيْنَيْهِ؟

فهذا الْمُصَلِّي لَا يَسْتَوِي والحاضرُ الْقَلْبُ الْمُقْبِلُ على الله تعالى في صلاتِهِ، الذي قد أَشْعَرَ قَلْبَهُ عِظَمَ مَنْ هُوَ واقِفٌ بَيْنَ يَدَيْهِ فامْتَلَأَ قَلْبُهُ مِنْ هَيْبَتِهِ، وَذَلَّتْ عَنْقُهُ لَهُ، وَاسْتَحْيَى مِنْ رَبِّهِ تعالى أن يُقْبَلَ على غَيْرِهِ أو يَلْتَفِتَ عَنْهُ.

وبَيْنَ صَلَاتَيْهِمَا كما قال حَسَّانُ بْنُ عَطِيَّةَ: إِنَّ الرَّجُلِينَ لِيَكُونَانِ فِي الصَّلَاةِ الْوَاحِدَةِ؛ وَإِنَّ مَا بَيْنَهُمَا فِي الْفَضْلِ كَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، وَذَلِكَ أَنَّ أَحَدَهُمَا مُقْبِلٌ بِقَلْبِهِ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَالْآخَرُ سَاهٍ غَافِلٌ. فَإِذَا أَقْبَلَ الْعَبْدُ عَلَى مَخْلُوقٍ مِثْلِهِ وَبَيْنَهُ وَبَيْنَهُ حِجَابٌ لَمْ يَكُنْ إِقْبَالًا وَلَا تَقْرِيبًا، فَمَا الظَّنُّ بِالْخَالِقِ عَزَّ وَجَلَّ؟ وَإِذَا أَقْبَلَ عَلَى الْخَالِقِ عَزَّ وَجَلَّ وَبَيْنَهُ وَبَيْنَهُ حِجَابُ الشَّهَوَاتِ وَالْوَسَاوِسِ، وَالنَّفْسُ مَشْغُوفَةٌ بِهَا مَلَأَى مِنْهَا فَكَيْفَ يَكُونُ ذَلِكَ إِقْبَالًا، وَقَدْ أَلْهَتُهُ الْوَسَاوِسُ وَالْأَفْكَارُ وَذَهَبَتْ بِهِ كُلُّ مَذْهَبٍ بِهَا؟" (١).

الثَّانِي: على الْمُصَلِّي أن يَنْتَبِهَ مِنْ كَيْدِ الشَّيْطَانِ لَهُ بِالْهَائِهِ بِأُمُورٍ خَارِجَةٍ عَنْ مَقْصُودِهِ.

---

(١) الوَابِلُ الصَّيِّبُ مِنَ الْكَلِمِ الطَّيِّبِ (ص: ٢١).



قال الإمام ابن قيم الجوزية رحمه الله: "والعبدُ إذا قام في الصلَاة غَارَ الشَّيْطَانُ مِنْهُ؛ فَإِنَّهُ قَدْ قَامَ فِي أَعْظَمِ مَقَامٍ وَأَقْرَبِهِ وَأَغْيَظِهِ لِلشَّيْطَانِ وَأَشَدِّهِ عَلَيْهِ، فهو يحرصُ وَيَجْتَهِدُ كُلَّ الاجْتِهَادَاتِ أَنْ لَا يَقِيمَهُ فِيهِ، بَلْ لَا يَزَالُ بِهِ يَعِدُّهُ وَيُمَنِّيهِ وَيُنْسِيهِ ويجلب عليه بخيله وَرَجْلِهِ حَتَّى يُهَوِّنَ عَلَيْهِ شَأْنَ الصَّلَاةِ فَيَتَهَاوَنُ بِهَا فَيَتْرَكُهَا.

فَإِنْ عَجَزَ عَنْ ذَلِكَ مِنْهُ وَعَصَاهُ الْعَبْدُ وَقَامَ فِي ذَلِكَ الْمَقَامِ أَقْبَلَ عَدُوُّ اللَّهِ حَتَّى يَخْطُرُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ نَفْسِهِ، وَيَحْوُلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَلْبِهِ، فَيُذَكِّرُهُ فِي الصَّلَاةِ مَا لَمْ يَذْكُرْ قَبْلَ دُخُولِهِ فِيهَا، حَتَّى رُبَّمَا كَانَ قَدْ نَسِيَ الشَّيْءَ وَالْحَاجَةَ وَأَيْسَ مِنْهَا، فَيَذْكُرُهُ إِيَّاهَا فِي الصَّلَاةِ لِيَشْغَلَ قَلْبُهُ بِهَا، وَيَأْخُذَهُ عَنِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَيَقُومُ فِيهَا بِلَا قَلْبٍ فَلَا يَنَالُ مِنْ إِقْبَالِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ وَكَرَامَتِهِ وَقُرْبِهِ مَا يَنَالُهُ الْمُقْبِلُ عَلَى رَبِّهِ عَزَّ وَجَلَّ الْحَاضِرُ الْقَلْبَ فِي صَلَاتِهِ، فَيَنْصَرِفُ مِنْ صَلَاتِهِ مِثْلَ مَا دَخَلَ فِيهَا بِخَطَايَاهُ وَذُنُوبِهِ وَأَثْقَالِهِ لَمْ تَخَفْ عَنْهُ بِالصَّلَاةِ.

فَالصَّلَاةُ إِذَا تَكَفَّرُ سَيِّئَاتٍ مِنْ أَدَى حَقِّهَا وَأَكْمَلَ خُشُوعَهَا، وَوَقَفَ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ تَعَالَى بِقَلْبِهِ وَقَالِبِهِ، فَهَذَا إِذَا انْصَرَفَ مِنْهَا وَجَدَ خِفَةً فِي نَفْسِهِ، وَأَحْسَسَ بِأَثْقَالٍ وَضِعَتْ عَنْهُ، فَوَجَدَ نَشَاطًا وَرَاحَةً وَرَوْحًا حَتَّى أَنَّهُ يَتَمَنَّى أَنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ مِنْهَا لِأَنَّهَا قُرَّةُ عَيْنِهِ وَنَعِيمُ رُوحِهِ وَجَنَّةُ قَلْبِهِ وَمُسْتَرَاخُهُ فِي الدُّنْيَا، فَلَا يَزَالُ كَأَنَّهُ فِي سِجْنٍ وَضِيقٍ حَتَّى يَدْخُلَ فِيهَا فَيَسْتَرِيحُ بِهَا لَا مِنْهَا. الْمُحِبُّونَ يَقُولُونَ: نُصَلِّي فَنَسْتَرِيحُ بِصَلَاتِنَا كَمَا قَالَ إِمَامُهُمْ وَقُدُّوهُمْ



وَنَبِيَّهُمْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «قُمْ يَا بِلَالُ فَأَرِحْنَا بِالصَّلَاةِ»<sup>(١)</sup> وَلَمْ يَقُلْ:  
أَرِحْنَا مِنْهُ.

وقال صلى الله عليه وسلم: «جُعِلَتْ قُرَّةُ عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ»<sup>(٢)</sup> فَمَنْ جُعِلَتْ  
قُرَّةُ عَيْنِهِ فِي الصَّلَاةِ كَيْفَ تَقْرُ عَيْنُهُ بِدُونِهَا وَكَيْفَ يُطِيقُ الصَّبْرَ عَنْهَا،  
فَصَلَاةُ هَذَا الْحَاضِرِ بِقَلْبِهِ الَّذِي قُرَّةُ عَيْنِهِ فِي الصَّلَاةِ هِيَ الَّتِي تَصْعَدُ وَلَهَا  
نُورٌ وَبُرْهَانٌ؛ حَتَّى يُسْتَقْبَلَ بِهَا الرَّحْمَنُ فَتَقُولُ: "حَفِظَكَ اللَّهُ تَعَالَى كَمَا  
حَفِظْتَنِي"، وَأَمَّا صَلَاةُ الْمُفَرِّطِ الْمُضَيِّعِ لِحُقُوقِهَا، وَخُدُودِهَا، وَخُشُوعِهَا؛  
فَإِنَّهَا تُلْفُ كَمَا يُلْفُ الثَّوْبُ الْخَلْقُ وَيُضْرَبُ بِهَا وَجْهُ صَاحِبِهَا وَتَقُولُ:  
"ضَيَّعَكَ اللَّهُ كَمَا ضَيَّعْتَنِي"<sup>(٣)</sup> اهـ.

فقد روى مسلم عن عثمان رضي الله عنه عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
قال: «مَا مِنْ أَمْرٍ مُسْلِمٍ تَحْضُرُهُ صَلَاةٌ مَكْتُوبَةٌ فَيُحْسِنُ وُضُوءَهَا  
وَخُشُوعَهَا وَزُكُوعَهَا، إِلَّا كَانَتْ كَفَّارَةً لِمَا قَبْلَهَا مِنَ الذُّنُوبِ مَا لَمْ يُؤْتِ  
كَبِيرَةً وَذَلِكَ الدَّهْرُ كُلُّهُ»<sup>(٤)</sup>.

(١) رواه أبو داود (٤٩٨٦) عن سالم بن أبي الجعد بسند صحيح.

(٢) رواه النسائي (٣٩٤٠) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه بسند حسن.

(٣) الوابل الصيب (٢١-٢٢).

(٤) رواه مسلم (٢٢٨).

وروى محمد بن نصر المروزي في "تعظيم قدر الصلاة" عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ:  
«يُحْشَرُ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى قَدْرِ صَنِيعِهِمْ فِي الصَّلَاةِ»<sup>(١)</sup>.

وقد قال الله تعالى: {وَأَقِمِ الصَّلَاةَ ۖ إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ  
وَالْمُنْكَرِ ۗ وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ ۗ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَصْنَعُونَ} [العنكبوت من  
الآية: ٤٥].

وروى الطبراني في "الكبير" عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قَالَ رَسُولُ  
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ لَمْ تَنْهَهُ صَلَاتُهُ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ، لَمْ  
يَزِدْهُ مِنَ اللَّهِ إِلَّا بُعْدًا»<sup>(٢)</sup>.

وفي سنده ليث بن أبي سليم و هو ضعيف، وله شاهد من حديث عبد  
الله بن مسعود، رضي الله عنه، قال: «مَنْ لَمْ تَأْمُرْهُ صَلَاتُهُ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَهُ  
عَنِ الْمُنْكَرِ لَمْ يَزِدْهُ مِنَ اللَّهِ إِلَّا بُعْدًا»<sup>(٣)</sup>.

---

(١) تعظيم قدر الصلاة (٣٣١).

(٢) المعجم الكبير (١١٠٢٥).

(٣) رواه الطبراني في "الكبير" (٨٥٤٣)، ورجاله رجال الصحيح.



وفي "السنن" لأبي داود بسند صحيح عن عمار بن ياسر رضي الله عنه قال: سمعتُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم يقول: «إِنَّ الرَّجُلَ لِيَنْصَرِفَ؛ وما كُتِبَ لَهُ إِلَّا عَشْرُ صَلَواتِهِ، تُسَعُّها، تُمْنُها، سُبْعُها، سُدُسُها، خُمُسُها، رُبْعُها، ثُلُثُها، نِصْفُها»<sup>(١)</sup>.

### فصل: أحوال الصَّلَاةِ

قال رحمه الله تعالى: "لِلصَّلَاةِ الْمَفْرُوضَةِ سَبْعَةُ أَحْوالٍ مُرتَبَةٍ تُؤدَّى عَلَيْها، أَرْبَعَةٌ مِنْها عَلَى الْوُجُوبِ، وَثَلَاثَةٌ عَلَى الْاسْتِحْبَابِ، فَالَّتِي عَلَى الْوُجُوبِ: أَوَّلُها: الْقِيامُ بِغَيْرِ اسْتِنادٍ، ثُمَّ الْقِيامُ بِاسْتِنادٍ، ثُمَّ الْجُلُوسُ بِغَيْرِ اسْتِنادٍ، ثُمَّ الْجُلُوسُ بِاسْتِنادٍ، فَالترتيبُ بَيْنَ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ عَلَى الْوُجُوبِ، إِذا قَدَرَ عَلَى حَالَةٍ مِنْها، وَصَلَّى بِحَالَةٍ دُونِها بَطَلَتْ صَلَواتُهُ.

وَالثَّلَاثَةُ الَّتِي عَلَى الْاسْتِحْبَابِ هِيَ: أَنْ يُصَلِّيَ الْعَاجِزُ عَنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ الْمَذْكُورَةِ عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْمَنِ، ثُمَّ عَلَى الْأَيْسَرِ، ثُمَّ عَلَى ظَهْرِهِ، فَإِنْ خَالَفَ فِي الثَّلَاثَةِ لَمْ تَبْطُلْ صَلَواتُهُ، وَالِاسْتِنادُ الَّذِي تَبْطُلُ بِهِ صَلَاةُ الْقَادِرِ عَلَى تَرْكِهِ هُوَ الَّذِي يَسْقُطُ بِسُقُوطِهِ، وَإِنْ كَانَ لَا يَسْقُطُ بِسُقُوطِهِ فَهُوَ مَكْرُوهٌ.

وَأَمَّا النَّافِلَةُ فَيَجُوزُ لِلْقَادِرِ عَلَى الْقِيامِ أَنْ يُصَلِّيَها جالِسا؛ وَلَهُ نِصْفُ أَجْرِ الْقَائِمِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَدْخُلَها جالِسا، وَيَقُومَ بَعْدَ ذَلِكَ، أَوْ يَدْخُلَها قائِما

(١) رواه أبو داود (٧٩٦).

وَيَجْلِسَ بَعْدَ ذَلِكَ، إِلَّا أَنْ يَدْخُلَهَا بِنِيَّةِ الْقِيَامِ فِيهَا فَيَمْتَنِعُ جُلُوسُهُ بَعْدَ ذَلِكَ".

قال أبو محمد: الأصلُ في هذا الفصل كله قوله تعالى: {حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ} [البقرة: ٢٣٨].

وحديث عمران بن الحصين رضي الله عنه في وجوب القيام في الصلاة إلا لعذر، وهو ما تقدّم معنا من قوله: كَانَتْ بِي بَوَاسِيرٌ، فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الصَّلَاةِ، فَقَالَ: «صَلِّ قَائِمًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ»<sup>(١)</sup>.

فالقيام في الصَّلوات المفروضة ركنٌ من أركان الصَّلَاة لا يسقط إلا بعذر. وهنا مسائل:

أحدها: على المصلّي في الفرائض أن يصلّي قائمًا، فإن لم يستطع ذلك لمرضٍ، أو دوارٍ، أو وجعٍ، أو ما إلى ذلك؛ استند إلى حائطٍ أو عمودٍ، أو حبلٍ في سقفٍ أو شخصٍ، بشرط ألا يكون محرّمًا حائضًا أو جنبًا.

(١) رواه البخاري (١١١٧).

والمشهور من المذهب أن الاستناد مندوبٌ إليه وليس بواجبٍ، خلافاً لما يوهمه كلام المؤلف رحمه الله، فلو صَلَّى جالساً استقلالاً مع قدرته على القيام مستنداً صحَّتْ صلاتُهُ، لأنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يذكر الاستناد في جوابه عن سؤال عمران بن الحصين رضي الله عنه.

الثاني: من استطاع القيام استقلالاً فصلَّى الفرض مستنداً أو جالساً بطلتْ صلاتُهُ، لأنَّ القيامَ ركنٌ لا يسقط إلا من عذر.

الثالثُ: من لم يستطع القيام استقلالاً ولا مستنداً فليصلَّ جالساً من غير استنادٍ لشيءٍ لحديث عمران آنف الذكر، الموافق لقول الله تعالى: **{فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ}** [التغابن: ١٦].

ويندبُ له التَّربُّعُ في الجلوس، لكن يغير جلسته عند التَّشَهُّدِ والجلسة بين السَّجْدَتَيْنِ، فإن تعذَّر عليه الجلوسُ استقلالاً جلس مستنداً لشيءٍ، فإن لم يستطع الاستناد فإنه يصلي مُتَّكِئاً، وهذا التَّرتيبُ واجبٌ، فلو استند وهو قادرٌ على الجلوس بطلتْ صلاتُهُ، وكذلك لو قدَّم الاضطجاعَ على الجلوس مستنداً.



فقد روى مالك في الموطأ عن نافع أنَّ عبد الله بن عمر كان يقول: «إِذَا لَمْ يَسْتَطِعِ الْمَرِيضُ السُّجُودَ، أَوْ مَأْ بِرَأْسِهِ إِيْمَاءً، وَلَمْ يَرْفَعْ إِلَى جَبْهَتِهِ شَيْئًا»<sup>(١)</sup>.

الرَّابِعُ: من لم يستطع الجلوسَ فليضطجع على جنبه الأيمن، فإنْ أعجزه فالأيسر، وإلَّا استلقى على ظهره ورجله للقبلة، وهذا التَّرتيبُ مندوبٌ إليه، لأنَّ الحديثَ لم يحدّد فيه شيئًا، وإنَّما قدّم الأيمن على الأيسر لشرفه.

الرَّابِعُ: إذا استند القادرُ على القيام مستقلاً على شيء مثلاً بحيث لو أزيل لسقط؛ بطلتْ صلاته، أمّا الاستنادُ إلى الشيء بحيث لو أزيل ما استند إليه لم يسقط فإنَّ الصَّلَاةَ لا تبطل بذلك، ولو كان قادراً على القيام استقلالاً؛ بل يكره له ذلك، والصَّلَاةُ صحيحةٌ. فمدارُ البطلانِ على تمكّن الاستناد، ومدار الكراهة على عدم تمكّن الاستناد بحيث لو أزيل ما استند إليه لم يسقط لعدم تمكّن الاستناد.

الخامسُ: للمتنفل أن يصليَّ جالساً ابتداءً ولو كان قادراً على القيام، وله نصفُ أجر القائم.

---

(١) رواه مالك في الموطأ (٤١٤).



فقد روى مالك ومسلم عن عبد الله بن عمرو أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «صَلَاةُ أَحَدِكُمْ وَهُوَ قَاعِدٌ، مِثْلُ نِصْفِ صَلَاتِهِ وَهُوَ قَائِمٌ»<sup>(١)</sup>.

وروى البخاري عن عمران بن الحصين، قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ صَلَاةِ الرَّجُلِ قَاعِدًا، فَقَالَ: «إِنْ صَلَّى قَائِمًا فَهُوَ أَفْضَلُ، وَمَنْ صَلَّى قَاعِدًا فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِ الْقَائِمِ، وَمَنْ صَلَّى نَائِمًا فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِ الْقَاعِدِ»<sup>(٢)</sup>.

وعن حفصة أم المؤمنين رضي الله عنها قالت: «مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى فِي سُبْحَتِهِ قَاعِدًا، حَتَّى كَانَ قَبْلَ وَفَاتِهِ بِعَامٍ، فَكَانَ يُصَلِّي فِي سُبْحَتِهِ قَاعِدًا، وَكَانَ يَقْرَأُ بِالسُّورَةِ فَيُرْتِّلُهَا حَتَّى تَكُونَ أَطْوَلَ مِنْ أَطْوَلَ مِنْهَا»<sup>(٣)</sup>.

السَّادِسُ: وله أن يبدأ واقفًا ثم يجلس والعكس من ذلك؛ إِلَّا إن دخلها بنية القيام، لأن الأعمال بالنيات.

وقد روى البخاري ومسلم من طريق مالك عن عروة أَنَّ عَائِشَةَ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ رضي الله عنها أخبرته أَنَّهَا: «لَمْ تَرَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

---

١ ( ) رواه مالك (٣١٥)، ومسلم (٧٣٥).

٢ ( ) رواه البخاري (١١١٥).

٣ ( ) رواه مالك في الموطأ (٣١٧)، ومسلم في صحيحه (٧٣٣).



يُصَلِّي صَلَاةَ اللَّيْلِ قَاعِدًا قَطُّ حَتَّى أَسَنَّ، فَكَانَ يَقْرَأُ قَاعِدًا، حَتَّى إِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ قَامَ، فَقَرَأَ نَحْوًا مِنْ ثَلَاثِينَ آيَةً أَوْ أَرْبَعِينَ آيَةً ثُمَّ رَكَعَ»<sup>(١)</sup>.

وروى مالك عن السائب بن يزيد أنه قال: أَمَرَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ أَبِي بَنْ كَعْبٍ وَتَمِيمًا الدَّارِيَّ أَنْ يَقُومَا لِلنَّاسِ بِإِحْدَى عَشْرَةِ رَكْعَةٍ، قَالَ: وَقَدْ «كَانَ الْقَارِئُ يَقْرَأُ بِالْمِئِينَ، حَتَّى كُنَّا نَعْتَمِدُ عَلَى الْعِصِيِّ مِنْ طُولِ الْقِيَامِ، وَمَا كُنَّا نَنْصَرِفُ إِلَّا فِي فُرُوعِ الْفَجْرِ»<sup>(٢)</sup>.

### فصل: قضاء الصَّلَوَاتِ الْفَائِتَةِ

قال المؤلف رحمه الله: "يَجِبُ قَضَاءُ مَا فِي الذِّمَّةِ مِنَ الصَّلَوَاتِ وَلَا يَحِلُّ لَهُ التَّفْرِيطُ فِيهَا، وَمَنْ صَلَّى كُلَّ يَوْمٍ خَمْسَةَ أَيَّامٍ فَلَيْسَ بِمُفْرِطٍ، وَيَقْضِيهَا عَلَى نَحْوِ مَا فَاتَتْهُ إِنْ كَانَتْ حَضْرِيَّةً قَضَاهَا حَضْرِيَّةً، وَإِنْ كَانَتْ سَفَرِيَّةً قَضَاهَا سَفَرِيَّةً، سَوَاءَ كَانَ حِينَ الْقَضَاءِ فِي حَضَرٍ أَوْ سَفَرٍ، وَالتَّرْتِيبُ بَيْنَ الْحَاضِرَتَيْنِ وَبَيْنَ يَسِيرِ الْفَوَائِتِ مَعَ الْحَاضِرَةِ وَاجِبٌ مَعَ الذِّكْرِ".

---

قال أبو محمد: ههنا جملة من الأحكام:

---

(١) رواه البخاري (١١١٨)، ومسلم (٧٣١)، ومالك (٣١٩).

(٢) رواه مالك (٢٥٨).





أحدها: المكلف إذا لم يؤد ما عليه من صلوات مفروضة لأي سبب من الأسباب؛ فإنها تبقى في ذمته حتى يؤدّيها، ويجب عليه أدائها فوراً، وإلا كان آثماً بالتأخير، ولا يخرج المسلم عن عهدة التأخير إلا أن يصلي كل يوم مقدار خمسة أيام من الفوائت، وأفضل من ذلك أن يحاول قضاء ما فاتته جميعاً.

فقد روى مالك في الموطأ مرسلاً عن سعيد بن المسيّب، ووصله مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «مَنْ نَسِيَ الصَّلَاةَ فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا»، فَإِنَّ اللَّهَ قَالَ: {أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي} [طه: ١٤] (١).

ورواه البخاري ومسلم عن أنس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلْيُصَلِّ إِذَا ذَكَرَهَا، لَا كَفَّارَةَ لَهَا إِلَّا ذَلِكَ {وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي}» (٢).

وروى مسلم عن أبي قتادة الأنصاري رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «أَمَّا إِنَّهُ لَيْسَ فِي النَّوْمِ تَفْرِيطٌ، إِنَّمَا التَّفْرِيطُ عَلَى مَنْ لَمْ

---

١ ( رواه مالك (٢٥)، ومسلم (٦٨٠).

٢ ( رواه البخاري (٥٩٧) ومسلم (٦٨٤).



يُصَلِّ الصَّلَاةَ حَتَّى يَجِيءَ وَقْتُ الصَّلَاةِ الْآخَرَى، فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَلْيُصَلِّهَا  
حِينَ يَنْتَبِهْ لَهَا»<sup>(١)</sup>.

الثَّانِي: على من قضى صلاة فاتته أن يقضيها كما فاتته سفرية أو  
حضرية، سرية أو جهريّة، وذلك لما جاء في حديث أبي قتادة رضي الله  
عنه عند مسلم عندما نام الصَّحَابَةُ رضي الله عنهم ومعهم النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ  
عليه وسلم قال: "ثُمَّ أَذَّنَ بِأَلٍّ بِالصَّلَاةِ، فَصَلَّى رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ صَلَّى الْغَدَاةَ، فَصَنَعَ كَمَا كَانَ يَصْنَعُ كُلَّ يَوْمٍ"<sup>(٢)</sup>.

ورواه مالك عن زيد بن أسلم مرسلاً، وفيه أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
قال: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ اللَّهَ قَبَضَ أَرْوَاحَنَا، وَلَوْ شَاءَ لَرَدَّهَا إِلَيْنَا فِي حِينٍ  
غَيْرِ هَذَا، فَإِذَا رَقَدَ أَحَدُكُمْ عَنِ الصَّلَاةِ، أَوْ نَسِيَهَا، ثُمَّ فَرَعَ إِلَيْهَا، فَلْيُصَلِّهَا  
كَمَا كَانَ يُصَلِّيَهَا فِي وَقْتِهَا»<sup>(٣)</sup>.

وقال مالك بعد حديث: «إِنَّ الْمُصَلِّيَ لَيُصَلِّي الصَّلَاةَ وَمَا فَاتَهُ وَقْتُهَا،  
وَلَمَّا فَاتَهُ مِنْ وَقْتِهَا أَعْظَمَ، أَوْ أَفْضَلَ مِنْ أَهْلِهِ وَمَالِهِ». قال: "مَنْ أَدْرَكَ  
الْوَقْتَ وَهُوَ فِي سَفَرٍ، فَأَخَّرَ الصَّلَاةَ سَاهِيًا أَوْ نَاسِيًا؛ حَتَّى قَدِمَ عَلَى أَهْلِهِ،  
إِنَّهُ إِنْ كَانَ قَدِمَ عَلَى أَهْلِهِ وَهُوَ فِي الْوَقْتِ؛ فَلْيُصَلِّ صَلَاةَ الْمُقِيمِ، وَإِنْ كَانَ

١ ( ) رواه مسلم (٦٨١).

٢ ( ) رواه مسلم (٦٨١).

٣ ( ) رواه مالك (٢٦).

قَدْ قَدِمَ وَقَدْ ذَهَبَ الْوَقْتُ؛ فَلْيُصَلِّ صَلَاةَ الْمُسَافِرِ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَقْضِي مِثْلَ  
الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ". قال مالك: "وَهَذَا الَّذِي أَدْرَكْتُ عَلَيْهِ النَّاسَ وَأَهْلَ الْعِلْمِ  
بِبَلَدِنَا"<sup>(١)</sup>.

الثَّالثُ: التَّرتِيبُ بين صلاتين حاضرتين واجبٌ بشرطِ الذكر، فلو تعمَّد  
تقديم عصر يومٍ مثلاً على ظهره فصلاؤه باطلةً، وعليه إعادتها مع التَّرتِيبِ.  
أما التَّرتِيبُ بين يسير الفوائتِ وهي ما دون خمس صلوات؛ فهو واجبٌ  
ليس بشرط، فمن أخلَّ به أثم لكن صلاته صحيحةٌ، ويعيدُ الحاضرةَ ما دام  
في الوقت الضَّروريّ.

### حَدُّ يَسِيرِ الْفَوَائِتِ وَالْقَضَاءِ

قال رحمه الله: "وَالْيَسِيرُ أَرْبَعُ صَلَوَاتٍ فَأَدْنَى، وَمَنْ كَانَتْ عَلَيْهِ أَرْبَعُ  
صَلَوَاتٍ فَأَقَلَّ صَلَّاهَا قَبْلَ الْحَاضِرَةِ، وَلَوْ خَرَجَ وَقْتُهَا، وَيَجُوزُ الْقَضَاءُ فِي  
كُلِّ وَقْتٍ، وَلَا يَتَنَفَّلُ مَنْ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ، وَلَا يُصَلِّي الضُّحَى وَلَا قِيَامَ  
رَمَضَانَ، وَلَا يُجُوزُ لَهُ إِلَّا الشَّفْعُ وَالْوَتْرُ وَالْفَجْرُ وَالْعِيدَانِ وَالْخُسُوفُ  
وَالِاسْتِسْقَاءُ، وَيَجُوزُ لِمَنْ عَلَيْهِمُ الْقَضَاءُ أَنْ يُصَلُّوا جَمَاعَةً إِذَا اسْتَوَتْ  
صَلَاتُهُمْ، وَمَنْ نَسِيَ عَدَدَ مَا عَلَيْهِ مِنَ الْقَضَاءِ صَلَّى عَدَدًا لَا يَبْقَى مَعَهُ  
شَكٌّ".

(١) موطأ الإمام مالك (٢٢).

قال أبو محمد: في هذه الفقرة جملة من المسائل:  
أحدها: يندب لمن تذكّر صلاةً فائتةً فصلّاها أن يعيدَ ما صلّى بعدها  
إن كان لا يزال في الوقت، لكن ذلك إذا كانت الفوائتُ يسيرةً، وهي  
صلواتُ يومٍ وليلةٍ أربع صلواتٍ، وقيل خمس صلواتٍ، وهو ظاهر  
"المدونة"، فكلُّ من كان كذلك فهو مطالب ندبًا بأن يعيد ما صلّى من  
حاضرة بعد قضاء ما فاته؛ إن كان ناسيًا، أمّا العامدُ فهو آثمٌ في ذلك  
وعليه الإعادة أيضًا.

والأصل في هذا ما رواه مالك في الموطأ عن نافع، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ  
كَانَ يَقُولُ: «مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلَمْ يَذْكُرْهَا إِلَّا وَهُوَ مَعَ الْإِمَامِ، فَإِذَا سَلَّمَ  
الْإِمَامُ؛ فَلْيُصَلِّ الصَّلَاةَ الَّتِي نَسِيَ، ثُمَّ لْيُصَلِّ بَعْدَهَا الْآخَرَى»<sup>(١)</sup>.

الثاني: مشهور المذهب أنَّ من كان عليه قضاء أربع صلواتٍ قبل  
الحاضرة فعليه أن يصلّي الفوائتَ وجوبًا ولو خرج وقت الحاضرة، فإن  
خالفَ وقَدَّم الحاضرة صحَّت صَلَاتُهُ مع الإثم في العمد دون النسيان.

(١) رواه مالك (٤١٧).

والحجة في ذلك ما جاء عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: حُسِنَا  
يومَ الخندقِ عنِ الصَّلَاةِ حتَّى كَانَ هَوِيٌّ مِنَ اللَّيْلِ حتَّى كُفِينَا، وَذَلِكَ قَوْلُ  
اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: {وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ وَكَانَ اللَّهُ قَوِيًّا عَزِيزًا} قَالَ: فدعا  
رسولُ الله صلى الله عليه وسلم بلالاً فأقامَ فصلَّى الظهرَ كما كانَ يُصَلِّيها  
في وقتِها، ثمَّ أقامَ العصرَ فصلَّاهَا كذلكَ، ثمَّ أقامَ المغربَ فصلَّاهَا كذلكَ،  
ثمَّ أقامَ العِشاءَ فصلَّاهَا كذلكَ أيضاً، وذلكَ قبلَ أنْ ينزلَ في صلاةِ الخَوْفِ:  
{فَرَجَالًا أَوْ رُكْبَانًا} (١).

وقال ابن وهب: بل يبدأ بالحاضرة إذا ضاق الوقتُ عن إدراكها، وهذا  
أرجح وأقوى لأنَّ المحافظة على وقت هذه بعد ضياع وقت ما سبق أولى  
من زيادة المصيبة.

الثَّالثُ: يجوز للمراء أن يقضي الفوائت في كلِّ وقت ولو كان وقت كراهة  
وتحريم، فقد روى البخاري ومسلم عن أنس رضي الله عنه عن النَّبِيِّ صلى  
الله عليه وسلم قال: «مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلْيُصَلِّ إِذَا ذَكَرَهَا، لَا كَفَّارَةَ لَهَا إِلَّا  
ذَلِكَ {وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي}» (٢).

١ ( أخرجه النسائي (٦٦١)، وابن عبد البر في الاستذكار (2/397)، وصحَّحه ابن حبان  
(٢٨٩٠)، وابن الملقن في البدر المنير (٣/٣١٧)، وابن حجر في التلخيص (١/٣١٩).

٢ ( رواه البخاري (٥٩٧)، ومسلم (٦٨٤).

وكذلك ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الصُّبْحِ رَكْعَةً قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ، فَقَدْ أَدْرَكَ الصُّبْحَ، وَمَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ، فَقَدْ أَدْرَكَ الْعَصْرَ»<sup>(١)</sup>.

الرَّابِعُ: من كانت ذمته عامرة بصلواتٍ فائتةٍ فلا يشتغل بالنوافل تاركًا ما عليه من الواجبات، ولا يصلي صلاةً تطوع كالضحى والتراويح حتى يقضي ما عليه من الفرائض، لأنه لو صلى ألف ركعة تطوعًا ما أجزأت عن ركعتي الصبح، وقد استثنى من ذلك السنن المذكورة لاعتناء الشرع بها، وتأكد طلبها في الأوقات التي عيَّن لها كالشَّفع والوتر، وركعتي الفجر والعيدين والخسوف والكسوف والاستسقاء.

الخامس: يجوز لمن كانت عليهم صلواتٌ فائتةٌ مستوية، كما إذا كان على كل واحد منهم قضاء الظهر، أو العصر، أو العشاء، فلهم أن يصلُّوها جماعةً لأجل فضل صلاة الجماعة؛ لحديث غزوة الخندق آنف الذكر.

---

(١) رواه مالك (٥) والبخاري (٥٧٩) ومسلم (٦٠٨).



السَّادِسُ: مَنْ كَانَتْ عَلَيْهِ صَلَوَاتُ فَائِئَةٍ وَنَسِيَ عِدَدَهَا فَعَلِيهِ أَنْ يَصَلِّيَ  
عَدَدًا لَا يَبْقَى مَعَهُ شَكٌّ لِبَرَاءَةِ ذِمَّتِهِ الَّتِي لَا تَحْصُلُ بِالشَّكِّ وَالظَّنِّ؛ بَلْ  
بِالتَّحَقُّقِ وَالْيَقِينِ.

كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيمَا رَوَاهُ عَنْهُ أَبُو سَعِيدٍ الْخَدْرِيُّ  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ، فَلَمْ يَدْرِ كَمْ صَلَّى ثَلَاثًا أَمْ  
أَرْبَعًا، فَلْيَطْرَحِ الشَّكَّ وَلْيَبْنِ عَلَى مَا اسْتَيْقَنَ»<sup>(١)</sup>.

### بَابٌ فِي السَّهْوِ

قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: "وَسُجُودُ السَّهْوِ فِي الصَّلَاةِ سُنَّةٌ، فَلِلنُّقْصَانِ  
سَجْدَتَانِ قَبْلَ السَّلَامِ بَعْدَ تَمَامِ التَّشَهُّدَيْنِ؛ يَزِيدُ بَعْدَهُمَا تَشَهُّدًا آخَرَ،  
وَلِلزِّيَادَةِ سَجْدَتَانِ بَعْدَ السَّلَامِ يَتَشَهُّدُ بَعْدَهُمَا، وَيُسَلِّمُ تَسْلِيمَةً أُخْرَى.  
وَمَنْ نَقَصَ وَزَادَ سَجَدَ قَبْلَ السَّلَامِ".

---

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: هَذَا الْبَابُ هُوَ آخِرُ أَبْوَابِ هَذَا الْمَخْتَصَرِ الْمُبَارَكِ وَقَدْ  
جَوَّدَهُ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى لَشِدَّةِ أَهَمِّيَّتِهِ لِلْمُتَبَدِّئِ، وَهَهُنَا مَسَائِلُ:  
أَحَدُهَا: السَّهْوُ هُوَ الدُّهُولُ وَالنِّسْيَانُ، وَهُوَ هُنَا سَجْدَتَانِ قَبْلَ أَوْ بَعْدَ  
السَّلَامِ بِتَفْصِيلِ سِيَائِي ذَكَرَهُ بِحَوْلِ اللَّهِ.

---

(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٥٧١)، وَرَوَاهُ مَالِكٌ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ مَرْسَلًا (٢١٨).



الثاني: المشهور أنَّ السَّجودَ القبليَّ سنَّةٌ، وقيل: إنَّه واجبٌ، وهو الظَّاهر من تصرُّفاتهم في العديدٍ من صور السُّجود القبلي. والسُّجودُ البعدي سنَّةٌ يأتي به صاحبه حتَّى لو ذكره بعد زمانٍ طويلٍ، ولو قدَّمه قبل السَّلام لجاز. وإنَّما اختلف الحكم في القبلي عن البعدي لأنَّه جبران لنقصٍ، بخلاف البعدي الذي هو ترغيمٌ للشَّيطان، والله أعلم.

الثَّالثُ: إذا نسي المصلِّي إحدى السننِ المؤكَّدة وهي:

الأولى: السُّورة بعد الفاتحة. الثَّانية: القيامُ لها. الثَّالثة والرَّابعة: السَّر والجهر بمكانهما. الخامسة: تكبيراتُ النقل. السادسة: التَّسميعُ للإمام والقدَّ. السَّابعة: التَّشهُّد. الثَّامنة: الجلوسُ له.

فمن نسي ثلاث سنن أو ستَّين فعليه أن يسجد قبل السَّلام، أمَّا السنَّة الواحدة فالأمرُ فيها خفيفٌ.

والأصل في ذلك ما رواه مالك عن ابنِ شهابٍ عن الأعرجِ عن عبد الله بنِ بُحينة أنَّه قال: "صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ قَامَ فَلَمْ يَجْلِسْ؛ فَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ، فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ، وَنَظَرْنَا تَسْلِيمَهُ كَبَّرَ، ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ قَبْلَ التَّسْلِيمِ، ثُمَّ سَلَّمَ" (١).

١ ( رواه مالك (٢٢٢)، ورواه عنه البخاري (١٢٢٤)، ومسلم (٥٧٠).



الرَّابِعُ: كُلُّ سَهْوٍ بَزِيَاةٍ فِي الصَّلَاةِ يَسْهُوهُ الْمُصَلِّيُ فَعَلَيْهِ أَنْ يَسْجُدَ سَجْدَتَيْنِ عَلَى سَبِيلِ السُّنَّةِ تَرْغِيمًا لِلشَّيْطَانِ.

فَقَدْ رَوَى مَالِكٌ وَالبَخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ انْصَرَفَ مِنْ اثْنَتَيْنِ، فَقَالَ لَهُ ذُو الْيَدَيْنِ: أَقْصَرْتَ الصَّلَاةَ، أَمْ نَسِيتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَصَدَقَ ذُو الْيَدَيْنِ؟» فَقَالَ النَّاسُ: نَعَمْ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَصَلَّى اثْنَتَيْنِ أُخْرَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ كَبَّرَ، فَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ، ثُمَّ رَفَعَ<sup>(١)</sup>.

الخَامِسُ: سَجُودُ السَّهْوِ فِيهِ تَكْبِيرٌ وَسَجْدَتَانِ وَتَشَهُدٌ وَسَلَامٌ، مَعَ نِيَّةِ سَجُودِ السَّهْوِ، وَالتَّشَهُدُ يُكْتَفَى فِيهِ بِالتَّشَهُدِ دُونَ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ مَا رَوَاهُ عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى بِهِمْ فَسَهَا، فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ تَشَهَّدَ، ثُمَّ سَلَّمَ»<sup>(٢)</sup>.

وَعَنْ مَالِكٍ رَوَايَةٌ أُخْرَى فِي تَرْكِ التَّشَهُدِ، وَالْأَمْرُ وَاسِعٌ.

١ ( ) رَوَاهُ مَالِكٌ (٢١٤)، وَالبَخَارِيُّ (١٢٢٨)، وَمُسْلِمٌ (٥٧٣).

٢ ( ) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١٠٣٩)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٩٥) وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، وَضَعْفُهُ غَيْرُهُ.



السادس: إذا اجتمع النقص والزيادة فإن المصلي يغلب النقص فيسجد قبل السلام ليجبره.

### نسيان سُجُودِ السَّهْوِ

قال رحمه الله: "وَمَنْ نَسِيَ السُّجُودَ الْقَبْلِيَّ حَتَّى سَلَّمَ سَجَدَ إِنْ كَانَ قَرِيبًا، وَإِنْ طَالَ أَوْ خَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ بَطَلَ السُّجُودُ، وَتَبَطَّلَتِ الصَّلَاةُ مَعَهُ إِنْ كَانَ عَنْ ثَلَاثِ سُنَنِ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، وَإِلَّا فَلَا تَبْطُلُ، وَمَنْ نَسِيَ السُّجُودَ الْبَعْدِيَّ سَجَدَهُ وَلَوْ بَعْدَ عَامٍ".

قال أبو محمد: هنا مسائل:

أحدها: من نسي السجود القبلي حتى سلم من صلاته فلا يخلوا إمّا أن يكون تذكُّره له عن قرب من انصرافه من الصلاة، وحينئذ يأتي به، ولا شيء عليه، وناب السجود البعدي عن القبلي لعذره بالنسيان.

وإن طال تذكُّره له بأن بعد ما بين تذكُّره وانصرافه من الصلاة، أو خرج من المسجد، بطل السجود وبطلت الصلاة، كذلك إن كان السجود مترتباً عن نقصان ثلاث سنن، فإن كان عن أقل من ذلك فلا شيء عليه.

ووجه البطلان بالطول أن السجود القبلي شرع لجبر الصلاة، وما قارب الشيء أُعطي حكمه، وما باعده استقلَّ بحكمه.



الثاني: تقرر آنفاً أنَّ السُّجُودَ البعدي سنّةٌ ليس بواجب، وأنَّ القصدَ منه هو ترغيم الشَّيْطَانِ، ولذلك فمن نسيه فليأت به؛ ولو بَعْدَ حِينٍ وقتما تذكّره، ولا مفهوم للنسيان، بل حتّى لو تعمّد تركه فله نفسُ الحكم.

مَنْ سَهَا عَنْ فَرِيضَةٍ

قال رحمه الله: "وَمَنْ نَقَصَ فَرِيضَةً فَلَا يُجْزِيهِ السُّجُودُ عَنْهَا، وَمَنْ نَقَصَ الْفَضَائِلَ فَلَا سُّجُودَ عَلَيْهِ".

---

قال أبو محمد: أوَّلاً: جبرُ الخلل في الصَّلَاةِ بالسُّجُودِ مخصوصٌ بغير الفرائض، أمّا الفرائض فلا تجبرُ بالسُّجُودِ اتِّفَاقاً، بل إن أمكنه تداركُ المتروك أتی به؛ وإلّا بطلتِ الصَّلَاةُ، وسيأتي تفصيل ذلك بإذن الله تعالى.

ثانياً: لا يشرع في مشهور المذهب السُّجُودُ للفضائل، بل نصُّوا على أنَّ من سجدَ قَبْلَ السَّلَامِ لنقصِ فضيلةٍ أعادَ أبداً، ومثال ذلك: إذا تركَ القنوتَ في الصُّبْحِ فظنَّ أنَّه يجبرُ بالسُّجُودِ جهلاً منه؛ فسجدَ قَبْلَ السَّلَامِ، فالصَّلَاةُ باطلةٌ، والإعادةُ أبديةٌ على مشهورِ المذهب.



## مَا يَلْزَمُ بِهِ السُّجُودُ الْقَبْلِي

قال رحمه الله: "وَلَا يَكُونُ السُّجُودُ الْقَبْلِيُّ إِلَّا لِتَرْكِ سُنَّتَيْنِ فَاكْثَرَ، وَأَمَّا السُّنَّةُ الْوَاحِدَةُ فَلَا سُّجُودَ لَهَا إِلَّا السِّرُّ وَالْجَهْرُ، فَمَنْ أَسْرَرَ فِي الْجَهْرِ سَجَدَ قَبْلَ السَّلَامِ، وَمَنْ جَهَرَ فِي السِّرِّ سَجَدَ بَعْدَ السَّلَامِ".

قال أبو محمد: مشهور المذهب أنَّ السُّجُودَ الْقَبْلِيَّ لَا يَكُونُ إِلَّا لِتَرْكِ ثَلَاثِ سُنَنِ مِنَ السُّنَنِ الَّتِي ذَكَرْنَا أَنَّهُ يَسْجُدُ لِتَرْكِهَا، فَهَذَا السُّجُودُ يَكُونُ وَاجِبًا تَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِتَرْكِهِ، إِلَّا لِمَنْ نَسِيَهِ فَقَضَاهُ عَنْ قَرَبٍ، وَإِلَّا فَإِنْ طَالَ الزَّمَنُ بَطُلَتْ صَلَاتُهُ وَأَعَادَهَا مِنَ الْجَدِيدِ.

أَمَّا السُّنَّتَانِ الْخَفِيفَتَانِ كَتَكْبِيرَتَيْنِ أَوْ تَسْمِيعَتَيْنِ فَلَوْ نَسِيَهَا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَأَمَّا السُّنَّةُ الْوَاحِدَةُ كَالْتَكْبِيرَةِ، أَوْ التَّسْمِيعَةِ، أَوْ الْقَنُوتِ، وَغَيْرِهَا مِنَ السُّنَنِ الْخَفِيفَةِ وَالْفَضَائِلِ فَلَا سَجُودَ لَهَا أَصْلًا عَلَى الْمَشْهُورِ، وَإِنْ فَعَلَ بَطُلَتْ صَلَاتُهُ.

وقال جماعة من أصحابنا: لَا تَبْطُلُ صَلَاتُهُ لِأَنَّهُ مَذْهَبُ جَمَاعَةٍ مِنْ أُمَّةِ الْفَقْهِ؛ وَهُوَ الرَّاجِحُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



## مَسَائِلُ مِنَ السَّهْوِ وَالشَّكِّ

قال رحمه الله: "وَمَنْ تَكَلَّمَ سَاهِيًا سَجَدَ بَعْدَ السَّلَامِ، وَمَنْ سَلَّمَ مِنْ رُكْعَتَيْنِ سَاهِيًا سَجَدَ بَعْدَ السَّلَامِ، وَمَنْ زَادَ فِي الصَّلَاةِ رُكْعَةً أَوْ رُكْعَتَيْنِ سَجَدَ بَعْدَ السَّلَامِ، وَمَنْ زَادَ فِي الصَّلَاةِ مِثْلَهَا بَطَلَتْ، وَمَنْ شَكَّ فِي كَمَالِ صَلَاتِهِ أَتَى بِمَا شَكَّ فِيهِ، وَالشَّكُّ فِي النُّقْصَانِ كَتَحَقُّقِهِ، فَمَنْ شَكَّ فِي رُكْعَةٍ أَوْ سَجْدَةٍ أَتَى بِهَا وَسَجَدَ بَعْدَ السَّلَامِ، وَإِنْ شَكَّ فِي السَّلَامِ سَلَّمَ إِنْ كَانَ قَرِيبًا وَلَا سُجُودَ عَلَيْهِ، وَإِنْ طَالَ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ، وَالْمُوسَّوْسُ يَتْرُكُ الْوَسْوَةَ مِنْ قَلْبِهِ، وَلَا يَأْتِي بِمَا شَكَّ فِيهِ؛ وَلَكِنْ يَسْجُدُ بَعْدَ السَّلَامِ، سَوَاءٌ شَكَّ فِي زِيَادَةٍ أَوْ نُقْصَانٍ".

---

قال أبو محمد: ههنا جملة من المسائل هي فروع عن أصل مسألة السَّهْوِ:

أحدها: الكلام في الصَّلَاةِ سهوًا عن أَنَّهُ يَصَلِّي، أو أَنَّهُ يَتَكَلَّمُ، فهذا الفعل سهوًا لا يبطل الصَّلَاةَ، غير أَنَّهُ لكونه زيادة فَإِنَّهُ يَسُنُّ أَنْ يَسْجُدَ لَهُ الْمُصَلِّي سَجْدَتَيْنِ بَعْدَ السَّلَامِ، وهذا الحكم مختصُّ بالإمام والفقْد، أمَّا المأموم فَإِنَّ الإمامَ يَحْمِلُ ذَلِكَ عَنْهُ، والأصل في هذا حديثُ ذي اليدين.



الثاني: من سلم من ركعتين ساهياً وتذكر ذلك بالقرب، فإنه يرجع لإصلاح صلاته بإحرامٍ ويأتي بما بقي عليه ثم يسجد بعد السلام لتمحض الزيادة، إذ السلام الذي صدر منه زيادة محضة.

وقد روى الشيخان عن أبي هريرة قال: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِحْدَى صَلَاتِي الْعِشِيِّ؛ إِمَّا الظُّهْرَ، وَإِمَّا الْعَصْرَ، فَسَلَّمَ فِي رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ أَتَى جِذْعًا فِي قِبْلَةِ الْمَسْجِدِ، فَاسْتَنَدَ إِلَيْهَا مُغْضَبًا، وَفِي الْقَوْمِ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، فَهَابَا أَنْ يَتَكَلَّمَا، وَخَرَجَ سَرْعَانُ النَّاسِ، قَصُرَتِ الصَّلَاةُ، فَقَامَ ذُو الْيَدَيْنِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَقْصُرَتِ الصَّلَاةُ أَمْ نَسِيتَ؟ فَنَظَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمِينًا وَشِمَالًا، فَقَالَ: «مَا يَقُولُ ذُو الْيَدَيْنِ؟» قَالُوا: صَدَقَ، لَمْ تُصَلِّ إِلَّا رَكْعَتَيْنِ، «فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ كَبَّرَ، ثُمَّ سَجَدَ، ثُمَّ كَبَّرَ فَرَفَعَ، ثُمَّ كَبَّرَ وَسَجَدَ، ثُمَّ كَبَّرَ وَرَفَعَ» قال ابن سيرين: وأخبرت عن إبراهيم بن الحصين أنه قال: وسلم<sup>(١)</sup>.

الثالث: الفعلُ الذي من جنس الصلاة إمَّا كثير أو يسير، فالكثير منه في الرباعية مثلها، فمن سها بزيادة أربع ركعات في الصلاة الرباعية بطلت صلاته، وإن زاد اثنتين فعليه سجود السهو ولا تبطل على المشهور.

(١) ( رواه البخاري (٤٨٢)، ومسلم (٥٧٣) واللفظ له.

والكثير في الثنائية مثلها ركعتان، وَلَا تبطلُ زيادة ركعةٍ واحدةٍ على المشهور كما ذكره المؤلف رحمه الله، ومثال الثنائية: الصُّبْحُ والجمعة، أمَّا الثنائية السفرية فلا تبطل إِلَّا بزيادة أربع ركعات، وفي المغرب بزيادة ركعتين.

والمعتمد أنَّ الثلاثية كالرباعية لا تبطل إِلَّا بزيادة أربع ركعات محققات، وتحقق الركعة برفع الرأس من الركوع، فإذا رفع رأسه من ثامنة في رباعية، أو من سابعة في ثلاثية، أو من رابعة في ثنائية؛ فقد بطلت صَلَاتُهُ.

الرَّابِعُ: الشَّاكُّ في صَلَاتِهِ يَبْنِي عَلَى الْيَقِينِ، فَيُلْغِي مَا شَكَّ فِيهِ، وَيَعْتَدُّ بِالْبَاقِي وَيَأْتِي بِالْمَشْكُوكِ فِيهِ، فَمَنْ شَكَّ هَلْ صَلَّى اثْنَتَيْنِ، أَوْ ثَلَاثَةً، فَلْيَعْتَدَّ بِاثْنَتَيْنِ وَلَا يَعْتَدَّ بِثَلَاثَةٍ، ثُمَّ يَسْجُدْ لِلسَّهْوِ بَعْدَ تَمَامِ صَلَاتِهِ وَسَلَامِهِ عَلَى الْمَشْهُورِ.

وذلك لحديث عبد الله بن جعفر أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «مَنْ شَكَّ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ، بَعْدَمَا يُسَلِّمُ»<sup>(١)</sup>.

وعن ابن مسعود رضي الله عنه أنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ، فَلْيَتَحَرَّ الصَّوَابَ فَلْيُتِمَّ عَلَيْهِ، ثُمَّ لِيُسَلِّمْ، ثُمَّ يَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ»<sup>(١)</sup>.

(١) ( رواه أبو داود (١٠٣٣)، والنسائي (١٢٥١) وهو ضعيف.



الخامس: من لم يدرِ أسلّم من صلاته أم لا، والحال أنّه لم يَقم من مكانه، ولا طال جلوسه؛ فإنّه يسلم وهو جالس في مكانه، ولا سجود عليه، لأنّه إن كان لم يسلم فقد سلّم الآن، ولم يقع منه سهوٌ يستلزم السُّجودَ، وإن كان قد سلّم فقد وقع سلامه الثاني خارج الصلّة فهو لغوٌ، أمّا إن طال جلوسه فقد بطلت صلاته ووجب عليه إعادتها لطول الفصل المخالف لهيئة الصلّة وفقدان الفور.

السادس: من يلازمه الوسواس أغلب أوقاته بحيث كأن يأتيه في كلّ صلاته، أو يوميًا، أو ما أشبه ذلك؛ فالواجب عليه أن يُعرض عنه، ولا ينشغل به، وذلك بأن يبيّن صلاته على الأكثر لا الأقل، ويلهى عن الوسواس.

قال تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ طَائِفٌ مِّنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُمْ مُبْصِرُونَ} [الأعراف: ٢٠١].

وروى مالك والشيخان عن ابنِ شهاب، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة، أنّ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم قال: «إِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا



قَامَ يُصَلِّي جَاءَهُ الشَّيْطَانُ فَلَبَسَ عَلَيْهِ، حَتَّى لَا يَدْرِي كَمْ صَلَّى، فَإِذَا وَجَدَ ذَلِكَ أَحَدُكُمْ، فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ»<sup>(١)</sup>.

### مَسَائِلٌ لَا سُجُودَ فِيهَا

قال رحمه الله: "وَمَنْ جَهَرَ فِي الْقُنُوتِ فَلَا سُجُودَ عَلَيْهِ؛ وَلَكِنَّهُ يُكْرَهُ عَمْدُهُ، وَمَنْ زَادَ السُّورَةَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأَخِيرَتَيْنِ فَلَا سُجُودَ عَلَيْهِ، وَمَنْ سَمِعَ ذِكْرَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ فَصَلَّى عَلَيْهِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، سَوَاءٌ كَانَ سَاهِيًا، أَوْ عَامِدًا، أَوْ قَائِمًا، أَوْ جَالِسًا، وَمَنْ قَرَأَ سُورَتَيْنِ فَأَكْثَرَ فِي رُكْعَةٍ وَاحِدَةٍ أَوْ خَرَجَ مِنْ سُورَةٍ إِلَى سُورَةٍ، أَوْ رَكَعَ قَبْلَ تَمَامِ السُّورَةِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ، وَمَنْ أَشَارَ فِي صَلَاتِهِ بِيَدِهِ، أَوْ رَأْسِهِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ".

---

قال أبو محمد: بعد ما ذكر المؤلف ما يسجد له المصلي انتقل لذكر أمورٍ أخرى، قد يظنُّ المرءُ أنه إن فعلها أو تركها فعليه سجود سهو، وقد أجملها في مسائل:

أحدها: القنوتُ في صلاة الصُّبح قبل الرُّكوع في الرُّكعة الثانية مستحبٌّ عند أصحابنا، وهو من فضائل الصَّلَاة، واستحبَّ أصحابنا الإِسْرَارَ به

---

(١) رواه مالك (٢٢٨)، والبخاري (١٢٣٢)، ومسلم (٣٨٩).



وكرهوا الجهر؛ لأنه دعاء والأصل فيه الإسرار، وحمل أصحابنا ما ورد من الجهر في القنوت على التعليم.

وإنما لم يبطلوا صلاة من تعمّد الجهر بالقنوت؛ مراعاة لخلاف بهرام والجمهور من أهل العلم الذين رأوا الجهر بالقنوت، بل مشهور المذهب بطلان من سجد قبل السلام لنسيان القنوت، وفيه نظرٌ بيناه آنفاً.

الثاني: السنّة المستمرة من الهدي النبوي الشريف هي ترك القراءة في الركعة الثالثة من المغرب، والركعتين الأخيرتين من الصلوات الرباعية؛ بغير الفاتحة، لكن ذلك لا يمنع أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ أحياناً في جميع الركعات.

فقد روى البخاري ومسلم عن أبي قتادة: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقْرَأُ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ؛ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَسُورَةٍ، وَيُسْمِعُنَا آيَةً أحياناً، وَيَقْرَأُ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأُخْرَيَيْنِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ»<sup>(١)</sup>.

وروى مسلم عن أبي سعيد الخدري قال: «كُنَّا نَحْزِرُ قِيَامَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، فَحَزَرْنَا قِيَامَهُ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ قَدْرَ قِرَاءَةِ {الْم تَنْزِيلُ} [السَّجْدَةِ] وَحَزَرْنَا قِيَامَهُ فِي الْأُخْرَيَيْنِ قَدْرَ النَّصْفِ مِنْ ذَلِكَ، وَحَزَرْنَا قِيَامَهُ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ مِنَ الْعَصْرِ عَلَى قَدْرِ

(١) رواه البخاري (٧٧٦)، ومسلم (٤٥١).

قِيَامِهِ فِي الْأُخْرَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ، وَفِي الْأُخْرَيْنِ مِنَ الْعَصْرِ عَلَى النِّصْفِ مِنْ ذَلِكَ»<sup>(١)</sup>.

فظاهر هذا أنه كان يقرأ في الركعتين الأخيرتين فوق الفاتحة.

وقد روى مالك عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الصُّنَّاجِيِّ أَنَّهُ قَالَ: "قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ فِي خِلَافَةِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، فَصَلَّيْتُ وَرَاءَهُ الْمَغْرِبَ، فَقَرَأَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ بِأَمِّ الْقُرْآنِ، وَسُورَةَ سُورَةٍ مِنْ قِصَارِ الْمُفْصَلِ، ثُمَّ قَامَ فِي الثَّالِثَةِ، فَدَنَوْتُ مِنْهُ حَتَّى إِنَّ ثِيَابِي لَتَكَادُ أَنْ تَمَسَّ ثِيَابَهُ، فَسَمِعْتُهُ قَرَأَ بِأَمِّ الْقُرْآنِ وَبِهَذِهِ الْآيَةِ {رَبَّنَا لَا تُرْغِ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ

الْوَهَّابُ} [آل عمران: ٨]<sup>(٢)</sup>.

الثَّالِثُ: الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ دَعَاءٌ وَمِنْ أَفْضَلِ الْأَعْمَالِ، وَلِذَلِكَ فَلَا شَيْءَ عَلَى مَنْ سَمِعَ الْأِسْمَ الشَّرِيفَ فَصَلَّى عَلَيْهِ.

وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لمعاوية بن الحكم السلمي لما تكلم في صلاته: «إِنَّ هَذِهِ الصَّلَاةَ لَا يَصْلُحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ، إِنَّمَا هُوَ التَّسْبِيحُ وَالتَّكْبِيرُ وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ»<sup>(٣)</sup>.

١ ( رواه مسلم (٤٥٢).

٢ ( رواه مالك (١٧٨).

٣ ( رواه مسلم (٥٣٧).

الرَّابِعُ: مشهورُ المذهبِ كراهةُ أن يقتصر المصلِّي في قراءته على بعض سورة؛ بل تتميمها مندوبٌ إليه، وكذلك يُكرهُ له أن يزيد على السُّورة الواحدة في الفرض، أمّا في النفل فالأمرُ واسعٌ.

ولكن هذه الكراهة لا تؤثر على الصَّلَاة ولا يترتبُ عليها سجودٌ سهوٍ أصلاً، بل لو سجد المصلِّي قبل السَّلَام لبطلت صلاته على المشهورِ.

وقد ثبت أنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يقرأ أحياناً بالسُّورتين في ركعة، فقد روى البخاري عن ابنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه أنَّه قال: «لَقَدْ عَرَفْتُ النَّظَائِرَ الَّتِي كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْرُنُ بَيْنَهُنَّ، فَذَكَرَ عِشْرِينَ سُورَةً مِنَ الْمُفَصَّلِ، سُورَتَيْنِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ»<sup>(١)</sup>.

وثبت عنه صلى الله عليه وسلم القراءة ببعض السُّورة، فعن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قرأ في صَلَاةِ الْمَغْرِبِ بِسُورَةِ الْأَعْرَافِ فَرَقَّهَا فِي رَكْعَتَيْنِ»<sup>(٢)</sup>.

وأما خلط سورة بغيرها فقد روى أبو داود في "سننه" بسند حسن من حديث أبي هريرة أنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مرَّ بأبي بكرٍ وهو يقرأُ يخفض صوته، وبعمر يجهر بصوته، وذكر الحديث وفيه: فقال: وَقَدْ سَمِعْتُكَ يَا بَلَالُ وَأَنْتَ تَقْرَأُ مِنْ هَذِهِ السُّورَةِ، وَمِنْ هَذِهِ السُّورَةِ، قَالَ: كَلَامٌ

١ ( رواه البخاري (٧٧٥).

٢ ( رواه النسائي (٩٩١)، وله شواهد، وأصله في البخاري (٧٦٤).



طَيِّبٌ يَجْمَعُ اللَّهُ تَعَالَى بَعْضَهُ إِلَى بَعْضٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:  
«كُلُّكُمْ قَدْ أَصَابَ»<sup>(١)</sup>.

الخامسُ: كره أصحابنا الإشارة في الصَّلَاةِ لغير حاجة، أمَّا للحاجة فقد  
ثبتَ ذلك من حديث جابرٍ رضي الله عنه أنَّ رسولَ الله صلى الله عليه  
وسلم بعثه لحاجة، قال: ثُمَّ أَدْرَكْتُهُ وَهُوَ يَسِيرُ - قَالَ قُتَيْبَةُ: يُصَلِّي -  
فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَأَشَارَ إِلَيَّ، فَلَمَّا فَرَغَ دَعَانِي فَقَالَ: «إِنَّكَ سَلَّمْتَ آئِنًا وَأَنَا  
أُصَلِّي» وَهُوَ مُوجَّهٌ حِينَئِذٍ قِبَلَ الْمَشْرِقِ<sup>(٢)</sup>.

وعن ابنِ عمرَ رضي الله عنه قَالَ: قلتَ لِبِلَالٍ: كَيْفَ رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى  
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَرُدُّ عَلَيْهِمْ حِينَ كَانُوا يُسَلِّمُونَ عَلَيْهِ وَهُوَ يُصَلِّي، قَالَ:  
"يَقُولُ هَكَذَا، وَبَسَطَ كَفَّهُ"<sup>(٣)</sup>.

ولذلك كان هذا الفعل غير مستوجبٍ لِسُجُودِ السَّهْوِ البتَّة.

### حُكْمُ تَكَرُّارِ الْفَاتِحَةِ

( ١ ) رواه أبو داود ( ١٣٣٠ ).

( ٢ ) رواه مسلم ( ٥٤٠ ).

( ٣ ) أخرجه أبو داود ( ٩٢٧ )، والترمذي ( ٣٦٨ ) وقال: حسن صحيح.

قال المؤلف رحمه الله: "وَمَنْ كَرَّرَ الْفَاتِحَةَ سَاهِيًا سَجَدَ بَعْدَ السَّلَامِ، وَإِنْ كَانَ عَامِدًا فَلِظَاهِرِ الْبُطْلَانِ، وَمَنْ تَذَكَّرَ السُّورَةَ بَعْدَ انْحِنَائِهِ إِلَى الرُّكُوعِ فَلَا يَرْجِعُ إِلَيْهَا".

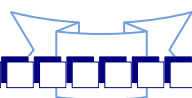
قال أبو محمد: ههنا مسائل:

أحدها: أن من كَرَّرَ أيَّ واجبٍ من واجباتِ الصَّلَاةِ سواءً كان الفاتحةُ، أو الرُّكُوعُ، أو السَّجُودُ، أو غير ذلك ممَّا تقدَّم ذكره، وكان ذلك سهوًا لا عمدًا فإنه يسجدُ بعد السَّلَامِ لِمَحْضِ الزِّيَادَةِ، وذلك لما روى البخاري عن ابن مسعود رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سجد بعد السَّلَامِ عندما زاد ركعةً خامسةً سهوًا<sup>(١)</sup>.

الثَّاني: استظهر المؤلف رحمه الله بطلان صلاة من كَرَّرَ قراءة الفاتحة عمدًا، والمشهورُ المعتمدُ خلافه فمن تعمَّدَ تكرارَ الفاتحة فلا شيء عليه.

الثَّالثُ: السُّورَةُ بعد الفاتحة من سننِ الصَّلَاةِ المؤكَّدة، ومن نسيها فقد نسي ثلاث سنن، وهي السُّورَةُ والسِّرُّ أو الجهرُ فيها والقيام لها، ولذا فمن فعل ذلك فعليه سجود قبلي، إِلَّا أَنَّهُ لو تَذَكَّرَ أَنَّهُ لم يقرأ بعدما انحنى

(١) رواه البخاري (١٢٢٦).



لِلرُّكُوعِ فَلَا يَرْجِعُ لِقِرَاءَتِهَا؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ رَاجِعًا مِنْ فَرَضٍ لِسُنَّةٍ، وَقَدْ بَيَّنَّ  
حَدِيثُ ابْنِ بَحِينَةَ أَنَّهُ غَيْرُ مَشْرُوعٍ.

### تَرْكُ السِّرِّ أَوْ الْجَهْرِ

قال أبو محمد: "وَمَنْ تَذَكَّرَ السِّرَّ أَوْ الْجَهْرَ قَبْلَ الرُّكُوعِ أَعَادَ الْقِرَاءَةَ، فَإِنْ  
كَانَ ذَلِكَ فِي السُّورَةِ وَخَدَّهَا أَعَادَهَا، وَلَا سُجُودَ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ فِي  
الْفَاتِحَةِ أَعَادَهَا وَسَجَدَ بَعْدَ السَّلَامِ، وَإِنْ فَاتَ بِالرُّكُوعِ سَجَدَ لِتَرْكِ الْجَهْرِ  
قَبْلَ السَّلَامِ، وَلِتَرْكِ السِّرِّ بَعْدَ السَّلَامِ".

---

قال أبو محمد: هنا مسائل:

أولها: من نسي أن يجهر في قراءة جهريّة، أو جهر في قراءة سريّة ثمّ  
تذكّر قبل أن يركع؛ فإنه يعيد القراءة على حسب المطلوب منه، إن سرّاً  
فسراً، وإن جهراً فجهراً.

فإن كان جهر بالقراءة في محلّ السِّرِّ في السُّورَةِ بعد الفاتحة وأعادها  
سريّةً فلا سجود عليه، وكذلك الحال إن أسرّ في جهريّة ثمّ أعادها على  
الوجه السليم.

الثاني: إن كان السّهو في الفاتحة فأعادها سريّةً في محلّ السِّرِّ أو، جهريّةً  
في محلّ الجهر، فإنه يطالبُ بسجودٍ بعديٍّ لأنّه زاد في الصلّة أمراً واجباً.



الثَّالِثُ: إِنْ فَاتَ الْأَمْرُ بِرُكُوعِهِ فَإِنَّهُ يَمْضِي فِي صَلَاتِهِ، وَلَكِنَّهُ يَسْجُدُ قَبْلَ السَّلَامِ لِنَسْيَانِ الْجَهْرِ، وَبَعْدَ السَّلَامِ إِنْ جَهَرَ فِي مَوْضِعِ السِّرِّ؛ لِأَنَّهُ زَادَ فِي الصَّلَاةِ.

### الضَّحْكُ مُبْطِلٌ لِلصَّلَاةِ

قال رحمه الله: "وَمَنْ ضَحِكَ فِي الصَّلَاةِ بَطَلَتْ، سَوَاءٌ كَانَ سَاهِيًا أَوْ عَامِدًا، وَلَا يَضَحْكُ فِي صَلَاتِهِ إِلَّا غَافِلٌ مُتَلَاعِبٌ، وَالْمُؤْمِنُ إِذَا قَامَ لِلصَّلَاةِ أَعْرَضَ بِقَلْبِهِ عَنْ كُلِّ مَا سِوَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ، وَتَرَكَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا، حَتَّى يُخْضِرَ بِقَلْبِهِ جَلَالَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَعَظَمَتَهُ، وَيَرْتَعِدَ قَلْبُهُ، وَتَرْهَبَ نَفْسُهُ مِنْ هَيْبَةِ اللَّهِ جَل جلاله، فَهَذِهِ صَلَاةُ الْمُتَّقِينَ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِي التَّبَسُّمِ".

قال أبو محمد: أولاً: الضَّحْكُ فِي الصَّلَاةِ دَلِيلُ غَفْلَةِ الْمُصَلِّي وَعَدَمِ اسْتِشْعَارِهِ هَيْبَةِ الْوُقُوفِ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ تَعَالَى، وَقَدْ رَوَى الْإِمَامُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ عَنِ الْبَيَاضِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ عَلَى النَّاسِ وَهُمْ يُصَلُّونَ، وَقَدْ عُلَّتْ أَصْوَاتُهُمْ بِالْقِرَاءَةِ، فَقَالَ: «إِنَّ الْمُصَلِّيَّ يُنَاجِي رَبَّهُ، فَلْيَنْظُرْ بِمَا يُنَاجِيهِ بِهِ، وَلَا يَجْهَرُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ، بِالْقُرْآنِ»<sup>(١)</sup>.

(١) رواه مالك (١٨٢).



والضَّحْكُ في صلاته لم يدخل في حرمتها، ولم يتلبَّس بها إلا صورةً،  
ولذلك يفتح له الشَّيْطَانُ كُلَّ بَابٍ من أبواب الضَّحِكِ والتَّخِيلَاتِ  
الفاسدة.

ولو دخل في الصَّلَاة مستحضرًا عظمة الله تعالى لسكنت جوارحه،  
وخضعت وارتعدت فرائضه، ووجل قلبه ورهبت نفسه، فمن كان وصفه  
هكذا أتى له أن يضحك؟ بل يضمحل كل شيء عنده وهو بين يدي الله،  
إلا عظمته تعالى وسلطانه، فيقبل عليه بكل جوارحه، ولا يعي إلا الأعمال  
التي يؤديها، كما قال سبحانه: {قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ  
خَاشِعُونَ وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ} [المؤمنون: ١-٣].

ثانيًا: مشهور المذهب بطلان الصَّلَاة بالضَّحْك فيها عمدًا، أو سهوًا ولو  
غلبة، وذلك إذا قهقهه، وهو الضَّحْكُ بصوتٍ.

وقد أجمع العلماء على بطلان صلاة من ضحك فيها كما قال الحافظ  
ابن المنذر في "الإجماع"<sup>(١)</sup>.

---

١ ( انظر كتاب الإجماع (ص: ٨).



ويؤيد هذا الإجماع ما جاء عن جابر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا يقطع الصلاة الكشر؛ ولكن يقطعها القهقهة»<sup>(١)</sup>.  
وعن جابر رضي الله عنه قال: سئل عن الرجل يضحك في الصلاة، قال: "يُعِيدُ الصَّلَاةَ، وَلَا يُعِيدُ الوُضُوءَ"<sup>(٢)</sup>.  
والعمدة في هذه المسألة على الإجماع، أما الأحاديث فلا يصح منها شيء، كما روى ابن عدي عن الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله<sup>(٣)</sup>.  
ثالثاً: أما التَّبَسُّمُ فلا شيء فيه، ولا يترتب عليه سجود، إذ لا يعدُّ فاعله متلاعباً، والله أعلم.

### أُمُورٌ غَيْرُ مُبْطِلَةٍ لِلصَّلَاةِ

قال رحمه الله: "وَبُكَاءُ الْخَاشِعِ فِي الصَّلَاةِ مُعْتَفَرٌ، وَمَنْ أَنْصَتَ لِمُتَحَدِّثٍ قَلِيلاً فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَمَنْ قَامَ مِنْ رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الْجُلُوسِ؛ فَإِنْ تَذَكَّرَ قَبْلَ أَنْ يُفَارِقَ الْأَرْضَ بِيَدَيْهِ وَرُكْبَتَيْهِ، رَجَعَ إِلَى الْجُلُوسِ وَلَا سُجُودَ عَلَيْهِ، وَإِنْ

١ ( رواه الطبراني في المعجم الصغير (٨٤) مرفوعاً وموقوفاً، وقال الهيثمي: رجاله موثقون.

٢ ( رواه أبو يعلى في مسنده (٢٣٠٩)، قال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح.

٣ ( انظر التلخيص الحبير (١١٥/١) للحافظ.

فَارْقَهَا تَمَادَى وَلَمْ يَرْجِعْ، وَسَجَدَ قَبْلَ السَّلَامِ، وَإِنْ رَجَعَ بَعْدَ الْمَفَارِقَةِ،  
وَبَعْدَ الْقِيَامِ سَاهِيًا أَوْ عَامِدًا؛ صَحَّتْ صَلَاتُهُ وَسَجَدَ بَعْدَ السَّلَامِ".

قال أبو محمد: هذه جملة من المسائل ذكرها المؤلف -رحمه الله تعالى-  
قد يظن البعض أنها تُبطل الصلاة، فنبه إلى أنها ليست كذلك.

أحدها: البكاء من خشية الله تعالى وهو من أفضل أعمال العبد، ودليل  
على رفته وخشوعه، قال تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مِنْ قَبْلِهِ إِذَا يُتْلَى  
عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا وَيَقُولُونَ سُبْحَانَ رَبَّنَا إِنْ كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا  
لَمَفْعُولًا وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا} [الإسراء: ١٠٩-١٠٧].

وقد روى البخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه في السبعة الذين  
يظلمهم الله يوم لا ظل إلا ظله، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:  
"وَرَجُلٌ ذَكَرَ اللَّهَ خَالِيًا فَفَاضَتْ عَيْنَاهُ"<sup>(١)</sup>.

ومما يدل على عدم بطلان صلاة من بكى خشوعًا ما رواه عبد الله بن  
الشَّخِير رضي الله عنه قال: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي  
وَفِي صَدْرِهِ أَزِيزٌ كَأَزِيزِ الرَّحَى مِنَ الْبُكَاءِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ<sup>(٢)</sup>.  
ويشترط في البكاء أن يكون غلبةً، فالبكاء إذا كان بغير صوت لا يبطل  
الصلاة سواء كان اختيارًا أو غلبةً، تخشعًا أو لألم، أو همٍّ، أو ما شابه

(١) رواه البخاري (٦٦٠)، ومسلم (١٠٣١).

(٢) رواه أبو داود (٩٠٤) بسند صحيح كما قال النووي وغيره.



ذلك، أمّا البكاء بالصَّوتِ فإن كان اختياراً فهو مبطلٌ للصَّلاة ولو كان تخشُّعاً، أمّا إن كان غلبةً فيبطل الصَّلاة؛ إلّا إذا كان لتخشُّع.

قال سند بن عنان: "اتَّفَقَ النَّاسُ أَنَّ الْبُكَاءَ بِصَوْتٍ مُبْطِلٌ، وَإِنْ كَانَ مِنْ مُصِيبَةٍ، أَوْ وَجَعَ وَإِنْ كَانَ مِنَ الْخُشُوعِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ" (١).

وقد روى عبدُ الرَّزَّاقِ وابنُ أبي شَيْبَةَ في مصنفيهما بسندٍ صحيحٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَّادٍ قَالَ: "سَمِعْتُ نَشِيجَ عُمَرَ وَأَنَا فِي آخِرِ الصُّفُوفِ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ، وَهُوَ يَقْرَأُ: {إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ}" (٢).

الثَّانِي: مَنْ أَنْصَتَ لِمَتَحَدَّثَ قَلِيلاً فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، لَكِنَّهُ لَوْ طَالَ لَعُدَّ مِنَ الْفَعْلِ الْكَثِيرِ الْمَبْطِلِ لِلصَّلَاةِ.

وقد روى ابن أبي شَيْبَةَ فِي الْمَصْنَفِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَأَلْتُ صُهَيْبًا كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصْنَعُ حَيْثُ كَانَ يُسَلِّمُ عَلَيْهِ؟ قَالَ: "كَانَ يُشِيرُ بِيَدِهِ" (٣).

فهذا الحديث يدلُّ على أَنَّهُ كَانَ يَنْصِتُ لَهُمْ وَيَرُدُّ بِالْإِشَارَةِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

١ ( التاج والإكليل لمختصر خليل (٣١٦/٢).

٢ ( رواه عبد الرزاق في المصنف " (٢٧١٦)، وابن أبي شَيْبَةَ فِي الْمَصْنَفِ (٣٥٦٥)، وَعَلَّقَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٤٩٧) فِي "بَاب: إِذَا بَكَى الْإِمَامُ فِي الصَّلَاةِ).

٣ ( رواه ابن أبي شَيْبَةَ فِي الْمَصْنَفِ (٤٨١١).

الثَّالِثُ: من نسي التَّشَهُّدَ الأوسطَ ثمّ تذكَّره قبل مفارقة الأرض بيديه وركبتيه؛ رجع إلى الجلوس ولا شيء عليه لخفة الأمر، وسرعة استدراكه.

فإن تمادى عامداً بطلت صلاته؛ لأنّه ترك سنّة مؤكّدة عمداً، وإن كان ذلك نسياناً سجد قبل السّلام لحديث ابن بحنّة رضي الله عنه الذي تقدّم آنفاً.

وقد روى أبو داود وابن ماجه عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إِذَا قَامَ الْإِمَامُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ فَإِنْ ذَكَرَ قَبْلَ أَنْ يَسْتَوِيَ قَائِمًا فَلْيَجْلِسْ، فَإِنْ اسْتَوَى قَائِمًا فَلَا يَجْلِسْ، وَيَسْجُدُ سَجْدَتِي السَّهْوِ»<sup>(١)</sup>.

الرَّابِعُ: فإن تذكّر أو نُبّه بعد مفارقتها الأرض فرجع للجلوس؛ فعليه سجودٌ بعديّ للزيادة التي زادها في صلاته، ولعلّ المؤلف إنّما ذكر هذه المسألة وهنا لبطان صلاة من تعمّد القيام عامداً بعد تذكّره الجلسة، والله أعلم.

### النَّفْخُ فِي الصَّلَاةِ وَالْعُطَاسُ وَالتَّثَاوُبُ

قال رحمه الله تعالى: "وَمَنْ نَفَخَ فِي صَلَاتِهِ سَاهِيًا سَجَدَ بَعْدَ السَّلَامِ، وَإِنْ كَانَ عَامِدًا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ، وَمَنْ عَطَسَ فِي صَلَاتِهِ فَلَا يَشْتَغِلُ بِالْحَمْدِ، وَلَا

(١) رواه أبو داود (١٠٣٦)، وابن ماجه (١٢٠٨)، وقد صحح الحديث الألباني رحمه الله.

يَرُدُّ عَلَى مَنْ شَمَّتَهُ، وَلَا يُشِمَّتُ عَاطِسًا، فَإِنْ حَمِدَ اللَّهُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ،  
وَمَنْ تَنَاءَبَ فِي الصَّلَاةِ سَدَّ فَاهُ، وَلَا يَنْفُثُ إِلَّا فِي ثَوْبِهِ مِنْ غَيْرِ إِخْرَاجِ  
حُرُوفٍ".

قال أبو محمد: ههنا جملة من المسائل:

أحدها: مشهور المذهب أن النّفخَ بالفم في الصَّلَاةِ له حكم الكلام،  
تَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِتَعَمُّدِهِ وَجَهْلِهِ وَلَا تَبْطُلُ بِسَهْوِهِ، وَإِنَّمَا يَجِبُ بِالسُّجُودِ بَعْدَ  
السَّلَامِ لِأَنَّهُ زِيَادَةٌ فِي الصَّلَاةِ.

أَمَّا النّفخُ بِالْأَنْفِ فَلَا تَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِعَمْدِهِ وَلَا سَهْوِهِ.

والأصل في هذا حديث ابن عباس رضي الله عنهما موقوفاً عليه قال:  
"النّفخُ في الصَّلَاةِ كَلَامٌ"<sup>(١)</sup>. وما ورد عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ  
الْأَحَادِيثِ فِي النَّهْيِ عَنِ النّفخِ فِي الصَّلَاةِ فَكُلُّهَا ضَعِيفَةٌ، وَلِذَا حَمَلَ بَعْضُ  
أَصْحَابِنَا الْحُكْمَ بِبَطْلَانِ الصَّلَاةِ عَلَى مَنْ فَهَمَتْ مِنْهُ حُرُوفُ الْهَجَاءِ، لَا مِنْ  
أَخْرَجَ الرِّيحَ مِنْ فِيهِ مَجْرَدًا.

(١) رواه عبد الرزاق في المصنف (١٨٩/٢).

الثاني: من عطس في صلاته فلا يشتغل بالحمد لأن ما هو فيه من صلاة أعظم من ذلك؛ لكن لو حمد الله في نفسه فلا حرج عليه وتركه أحسن، وإنما لم يكن فيه حرج لأنه ذكر لله تعالى، وليس بكلام.

والأصل في هذه المسألة حديث معاوية بن الحكم السلمي، قال: بَيْنَا أَنَا أَصْلِي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذْ عَطَسَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ، فَقُلْتُ: يَرْحَمَكَ اللَّهُ فَرَمَانِي الْقَوْمُ بِأَبْصَارِهِمْ، فَقُلْتُ: وَاتَّكَلُ أُمِّيَاءُ، مَا شَأْنُكُمْ؟ تَنْظُرُونَ إِلَيَّ، فَجَعَلُوا يَضْرِبُونَ بِأَيْدِيهِمْ عَلَى أَفْخَادِهِمْ، فَلَمَّا رَأَيْتُهُمْ يُصَمِّتُونِي لَكِنِّي سَكَتُ، فَلَمَّا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَبَإِي هُوَ وَأُمِّي، مَا رَأَيْتُ مُعَلِّمًا قَبْلَهُ وَلَا بَعْدَهُ أَحْسَنَ تَعْلِيمًا مِنْهُ، فَوَاللَّهِ، مَا كَهَرَنِي وَلَا ضَرَبَنِي وَلَا شَتَمَنِي، قَالَ: «إِنَّ هَذِهِ الصَّلَاةَ لَا يَصْلُحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ، إِنَّمَا هُوَ التَّسْبِيحُ وَالتَّكْبِيرُ وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ»<sup>(١)</sup>.

الثالث: من تشاءب في صلاته فيطلب منه على سبيل الاستحباب أن يضع يده على فيه، والأفضل أن تكون اليمنى، وذلك لما رواه أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «التَّشَاؤُبُ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَإِذَا تَشَاءَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَكْظَمْ مَا اسْتَطَاعَ»<sup>(٢)</sup>.

(١) رواه مسلم (٥٣٧).

(٢) رواه البخاري (٣٢٨٩)، ومسلم (٢٩٩٤).



وروى مسلم عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إِذَا تَثَاءَبَ أَحَدُكُمْ، فَلْيُمْسِكْ بِيَدِهِ عَلَى فِيهِ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَدْخُلُ»<sup>(١)</sup>.

### الشُّكُّ فِي الطَّهَّارَةِ أَثْنَاءَ الصَّلَاةِ

قال المؤلف رحمه الله: "وَمَنْ شَكَّ فِي حَدَثٍ أَوْ نَجَاسَةٍ فَتَفَكَّرَ فِي صَلَاتِهِ قَلِيلًا، ثُمَّ تَيَقَّنَ الطَّهَّارَةَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ".

قال أبو محمد: حاصلُ هذه المسألة أنَّ مَنْ شَكَّ فِي الطَّهَّارَةِ مِنَ الْحَدَثِ، أَوْ الْخَبَثِ وَهُوَ يَصَلِّي فعليه أَنْ يَسْتَمِرَّ فِي صَلَاتِهِ حَتَّى يَتَأَكَّدَ، ثُمَّ إِنْ تَبَيَّنَ لَهُ الطُّهُرُ وَهُوَ لَا يَزَالُ يَصَلِّي؛ أَوْ بَعْدَ أَنْ خَتَمَ صَلَاتَهُ فَصَلَاتُهُ صَحِيحَةٌ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَلَا يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ سَجُودٌ، وَإِنْ اسْتَمَرَ عَلَى شَكِّهِ أَوْ تَبَيَّنَ لَهُ الْحَدَثُ أَوْ نَجَاسَةُ الثَّوْبِ فَصَلَاتُهُ بَاطِلَةٌ، وَتَجِبُ عَلَيْهِ إِعَادَةُ الصَّلَاةِ.

وذلك لما رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إِذَا وَجَدَ أَحَدُكُمْ فِي بَطْنِهِ شَيْئًا، فَأَشْكَلَ عَلَيْهِ أَخْرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ أَمْ لَا، فَلَا يَخْرُجَنَّ مِنَ الْمَسْجِدِ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا، أَوْ يَجِدَ رِيحًا»<sup>(٢)</sup>.

(١) رواه مسلم (٢٩٩٥).

(٢) رواه البخاري (١٧٦)، ومسلم (٣٦٢) واللفظُ له.



## الالتفات في الصلاة

قال رحمه الله: "وَمَنْ التَفَتَ فِي الصَّلَاةِ سَاهِيًا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَإِنْ تَعَمَّدَ فَهُوَ مَكْرُوهٌ، وَإِنْ اسْتَدْبَرَ الْقِبْلَةَ قَطَعَ الصَّلَاةَ".

قال أبو محمد: هناك مسألتان:

الأولى: الالتفات في الصلاة مكروه إن كان بلا سبب، أما إن فعله سهوًا فلا شيء عليه، وهو بعمده وسهوه لا يترتب عليه سجود ولا غيره.

وفي حديث عائشة رضي الله عنها أنها قالت: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْإِلْتِفَاتِ فِي الصَّلَاةِ؟ فَقَالَ: «هُوَ اخْتِلَاسٌ يَخْتَلِسُهُ الشَّيْطَانُ مِنْ صَلَاةِ الْعَبْدِ»<sup>(١)</sup>.

وقد التفت أبو بكر رضي الله عنه لما أمَّ النَّاسَ ثُمَّ قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَكْثَرَ النَّاسُ التَّصْفِيقَ لَتَنْبِيْهِهِ، وَلَمْ يَنْكَرْ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَلِكَ<sup>(٢)</sup>.

١ ( رواه البخاري (٧٥١).

٢ ( رواه البخاري (٦٨٤)، ومسلم (٤٢١).



الثانية: من التفت بجميع جسده ورجليه حتى استدبر القبلة فقد بطلت صلاته، أمّا إن بقيت رجلاه مستقبلي القبلة فلا تبطل، وإن كان قد أتى أمراً مكروهاً؛ كما سلف.

وذلك لأن استقباله القبلة من شروط الصلاة ابتداءً ودواماً. والله الموفق.

### الأفعال المحرمة في الصلاة

قال رحمه الله تعالى: "وَمَنْ صَلَّى بِحَرِيرٍ أَوْ ذَهَبٍ أَوْ سَرَقَ فِي الصَّلَاةِ، أَوْ نَظَرَ مُحَرَّمًا فَهُوَ عَاصٍ وَصَلَاتُهُ صَحِيحَةٌ".

قال أبو محمد: أمّا لبس الحرير للرجال والذهب، أو السرقة والنظر للمحرّمات من كلا الجنسين، فهي أمور محرمة على المكلف داخل الصلاة وخارجها، وفعلها داخل الصلاة أفطع وأشنع لأنّ أبا هريرة رضي الله عنه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنّه قال: «أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ؛ وَهُوَ سَاجِدٌ»<sup>(١)</sup>.

فينبغي على العبد ألا يبارز الله بالمعاصي، ويتقدّم إليه بما يوجب سخطه وعقابه وهو قائم بين يديه، ومع هذا فصلاته صحيحة، بمعنى أنّه سقط عنه الواجب، وإن كانت صلاته محرومة الثواب لعصيانه فيها.

(١) رواه مسلم (٤٨٢).

وسبب ذلك أنَّ المنهَى عنه ممَّا ذُكِرَ هو لوصفٍ خارجٍ عنه غير لازم للصَّلاة، حيثُ إنَّ جهة الأمر: "أَقِيمُوا الصَّلَاةَ"، منفكَّةٌ عن جهة النَّهي في هذه المحرَّمات، فالفعل في هذا النَّوع صحيحٌ، مع أنَّه لا ثواب فيه.

### الغلطُ في القراءةِ في الصَّلاةِ

قال رحمه الله تعالى: "وَمَنْ غَلَطَ فِي الْقِرَاءَةِ بِكَلِمَةٍ مِنْ غَيْرِ الْقُرْآنِ سَجَدَ بَعْدَ السَّلَامِ، وَإِنْ كَانَتْ مِنَ الْقُرْآنِ فَلَا سُجُودَ عَلَيْهِ؛ إِلَّا أَنْ يَتَغَيَّرَ اللَّفْظُ أَوْ يَفْسُدَ الْمَعْنَى فَيَسْجُدُ بَعْدَ السَّلَامِ".

قال أبو محمد: الكلامُ الذي يقعُ خطأً من المصلِّي إمَّا أن يكونَ من القرآنِ أو من غير القرآنِ، فإن كانَ من غير القرآنِ فحكمه حكمُ المُتكلِّمِ سهوًا، وهو السُّجودُ بعد السَّلَامِ، ومن تعمَّدَ ذلك بطلتْ صلاته.

وإن كانَ من القرآنِ فإمَّا أن يغيَّرَ اللَّفْظُ أو يفسدَ المعنى، أو لا يفعل شيئًا من ذلك، فإن غيَّرَ اللَّفْظَ أو أفسدَ المعنى سجدَ بعد السَّلَامِ، وإلَّا فلا سُجودُ عليه.

### النُّعاسُ الخفيفُ في الصَّلاةِ

قال رحمه الله: "وَمَنْ نَعَسَ فِي الصَّلَاةِ فَلَا سُجُودَ عَلَيْهِ، وَإِنْ ثَقُلَ نَوْمُهُ أَعَادَ الصَّلَاةَ وَالْوُضُوءَ".



قال أبو محمد: تقدّم معنا في نواقضِ الوضوءِ النَّومُ الثَّقِيلُ، وهو الذي يفقدُ فيه المرءُ وعيَه فلا يحسُّ بمن حوله، أمّا النَّعَاسُ فهو بدايةُ النَّومِ، ولذا فإنّه لا يؤدّي إلى انتقاضِ الوضوءِ، أمّا لو هجم عليه النَّومُ الثَّقِيلُ فإنّه ينقضُ الوضوءَ والصَّلَاةَ، ولذا وجبَ عليه إعادةُ الصَّلَاةِ لفقدانِ شرطها وهو الوضوءُ، أو الطَّهَّارَةُ بشكل عامّ.

### الْأَيْنُ وَالنَّحْنَحُ فِي الصَّلَاةِ

قال رحمه الله: "وَأَيْنُ الْمَرِيضِ مُغْتَفَرٌ، وَالتَّنَحُّحُ لِلضَّرُورَةِ مُغْتَفَرٌ، وَلِلْإِفْهَامِ مُنْكَرٌ؛ وَلَا تَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِهِ، وَمَنْ نَادَاهُ أَحَدٌ فَقَالَ لَهُ: (سُبْحَانَ اللَّهِ)، كُرَّةً وَصَحَّتْ صَلَاتُهُ".

قال أبو محمد: ههنا مسائل ثلاثة:  
أحدها: الأَيْنُ لوجعٍ، والبكاءُ من الخُشوعِ لا يفسدان الصَّلَاةَ ولو كَثُرَا، فقد قال تعالى: {إِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُ الرَّحْمَنِ خَرُّوا سُجَّدًا وَبُكِيًّا} [مريم: ٥٨]. فإن كان الأَيْنُ لغير وجعٍ، والبكاءُ لغير خُشوعٍ؛ فالحكم فيهما مثل حكم الكلام في الصَّلَاةِ.



وفي سنن أبي داود والنسائي عن مطرف بن عبد الله بن الشخير عن أبيه قال: "رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي وَفِي صَدْرِهِ أَزِيْرٌ كَأَزِيْرِ الْمِرْجَلِ مِنَ الْبُكَاءِ" (١).

وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: "لَمَّا اشْتَدَّ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَجَعُهُ قِيلَ لَهُ فِي الصَّلَاةِ، فَقَالَ: «مُرُّوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ» قَالَتْ عَائِشَةُ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ رَقِيقٌ، إِذَا قَرَأَ غَلَبَهُ الْبُكَاءُ".

وفي رواية عنها رضي الله عنها قالت: " إِنَّ أَبَا بَكْرٍ إِذَا قَامَ مَقَامَكَ لَمْ يُسْمِعِ النَّاسَ مِنَ الْبُكَاءِ" (٢).

وروى ابن أبي شيبة في المصنف بسند صحيح وعلقه البخاري في صحيحه: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَّادٍ، أَنَّهُ قَالَ: "سَمِعْتُ نَشِيْجَ عُمَرَ وَأَنَا فِي آخِرِ الصَّفِّ وَهُوَ يَقْرَأُ سُورَةَ يُوسُفَ {إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ} [يوسف: ٨٦]" (٣).

الثاني: التَّحْنُجُّ: هو قول الرجل (أحح) أو (أح) لتوجع أو نحو ذلك، وهو صوت يخرج من الحلق.

---

( ١ ) رواه أبو داود (٩٠٤)، والنسائي (١٢١٤)، وابن حبان (٧٥٤)، وصححه ابن خزيمة (٩٠٠).

(٢) رواه البخاري (٦٨٢)، ومسلم (٤١٨).

(٣) رواه ابن أبي شيبة في المصنف (٣٥٥٢٧).



ومنه النَّحِيحُ وهو "صَوْتُ يُرَدِّدُهُ الرَّجُلُ فِي جَوْفِهِ". وقال الأزهري عَنْ  
اللَّيْثِ: النَّحْنَحَةُ التَّنْحُنْحُ، وَهُوَ أَسْهَلُ مِنَ السُّعَالِ وَهِيَ عَلَّةُ الْبَخِيلِ؛  
وَأَنْشُد:

يَكَادُ مِنْ نَحْنَحَةٍ وَأَحَّ      يَحْكِي سُعَالَ الشَّرْقِ الْأَبَحِّ<sup>(١)</sup>

والتَّنْحُنْحُ فِي الصَّلَاةِ إِذَا كَانَ لِمُضْرِبٍ أَوْ لِحَاجَةٍ كَفَعْلَهُ لِرَفْعِ الْبَلْغَمِ مِنْ  
حَلْقِهِ، أَوْ لَتَنْبِيهِ، فَهُوَ جَائِزٌ لَا حَرَجَ فِيهِ، أَمَّا إِذَا كَانَ عَمْدًا لِغَيْرِ حَاجَةٍ فَهُوَ  
مَكْرُوهٌ فَإِنْ كَثُرَ بَطَلَتْ بِهِ الصَّلَاةُ.

فَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ لِي مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
مَدْخَلَانِ: مَدْخَلٌ بِاللَّيْلِ، وَمَدْخَلٌ بِالنَّهَارِ، فَكُنْتُ «إِذَا دَخَلْتُ بِاللَّيْلِ  
تَنْحَنَحُ لِي»<sup>(٢)</sup>.

الثَّلَاثُ: يَكْرَهُ لِلْمُصَلِّيِ التَّسْبِيحُ بِقَصْدِ تَفْهِيمِ مُنَادِيهِ بِتَسْبِيحِهِ فِي غَيْرِ  
مَحَلِّهِ، وَالصَّلَاةُ صَحِيحَةٌ مَعَ ذَلِكَ، أَمَّا إِذَا كَانَ التَّسْبِيحُ لِأَمْرٍ نَابٍ فِي  
الصَّلَاةِ كَتَنْبِيهِ الْإِمَامِ عَلَى سَهْوٍ وَقَعَ مِنْهُ فَذَلِكَ مُشْرُوعٌ لِمَا رَوَاهُ سَهْلُ بْنُ  
سَعْدٍ السَّاعِدِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ نَابَهُ

(١) راجع لسان العرب (٢/٤٠٢-٦١٢).

(٢) رواه النسائي (١٢١٢)، وابن ماجه (٣٧٠٨) بسند ضعيف، ومع ذلك فقد صحح  
الحديث ابن السكّين.

شَيْءٌ فِي صَلَاتِهِ فَلْيُسَبِّحْ فَإِنَّهُ إِذَا سَبَّحَ التُّفِتَ إِلَيْهِ وَإِنَّمَا التَّصْفِيحُ  
لِلنِّسَاءِ»<sup>(١)</sup>.

وروى الشيخان عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه  
وسلم قال: «التَّسْبِيحُ لِلرِّجَالِ، وَالتَّصْفِيحُ لِلنِّسَاءِ»<sup>(٢)</sup>.

### الْفَتْحُ عَلَى الْإِمَامِ فِي الصَّلَاةِ

قال رحمه الله تعالى: "وَمَنْ وَقَفَ فِي الْقِرَاءَةِ وَلَمْ يَفْتَحْ عَلَيْهِ أَحَدٌ تَرَكَ  
تِلْكَ الْآيَةَ وَقَرَأَ مَا بَعْدَهَا، فَإِنْ تَعَدَّرَتْ عَلَيْهِ رَكْعٌ، وَلَا يَنْظُرُ مُصْحَفًا بَيْنَ  
يَدَيْهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي الْفَاتِحَةِ فَلَا بُدَّ مِنْ كَمَالِهَا بِمُصْحَفٍ أَوْ غَيْرِهِ، فَإِنْ  
تَرَكَ مِنْهَا آيَةً سَجَدَ قَبْلَ السَّلَامِ، وَإِنْ كَانَ أَكْثَرَ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ، وَمَنْ فَتَحَ  
عَلَى غَيْرِ إِمَامِهِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ، وَلَا يَفْتَحُ عَلَى إِمَامِهِ إِلَّا أَنْ يَنْتَظِرَ الْفَتْحَ أَوْ  
يُفْسِدَ الْمَعْنَى".

---

قال أبو محمد: في هذه الفقرة عدّة مسائل:

---

(١) رواه مسلم (٤٢١).

(٢) رواه البخاري (١٢٠٣)، ومسلم (٤٢٢).



أحدها: إذا وقف القارئ المصلي في القراءة ولم يستطع أن يتذكر الآية التالية ولا ذكره أحد، فليتركها وليقرأ ما بعدها، أو يركع إن شاء، وذلك لأن ما زاد على الفاتحة فهو سنة، وهي حاصلة بآية فما فوق، وغاية الأمر أن ختم السورة فضيلة لا يحتاج لأن ينظر في المصحف لها؛ لخفة الأمر في ترك الفضيلة.

الثاني: إذا نسي المصلي آيات من سورة الفاتحة فيجب عليه إكمالها؛ إما بالنظر في المصحف أو بتلقين أحد، لأنها ركن واجب في الصلاة، لا تجزئ الصلاة بغيرها؛ لما تقدم آنفاً عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ»<sup>(١)</sup>.

وقال جابر بن عبد الله رضي الله عنه: «مَنْ صَلَّى رَكْعَةً لَمْ يَقْرَأْ فِيهَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ فَلَمْ يُصَلِّ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ وَرَاءَ الْإِمَامِ»<sup>(٢)</sup>.

الثالث: كره أصحابنا للمصلي النظر في المصحف أثناء صلاة الفرض، أو النفل، وذلك لأنه يؤدي إلى التشاغل والعمل الخارج عن الصلاة، أما

(١) رواه البخاري (٧٥٦)، ومسلم (٣٩٤).

(٢) رواه مالك في الموطأ (٣٨)، والترمذي (٣١٣) واللفظ له، وقال: هذا حديث حسن انظر شرح مختصر خليل للخرشي ١١/٢ صحيح.



القراءة في المصحف ابتداء من أوّل الصّلاة، فيجوز له ذلك في النّافلة دون الفريضة؛ لأنّ المالكية يكره عندهم القراءة من المصحف في الفرض مطلقاً، ويميزونه في النّفل إذا كانت القراءة من المصحف ابتداء فقط.

قال الخرشي: يُكره قراءة المُصَلِّي في المُصْحَفِ في صَلَاةِ الْفَرَضِ وَلَوْ دَخَلَ عَلَى ذَلِكَ مِنْ أَوَّلِهِ لِاشْتِغَالِهِ غَالِبًا، وَيَجُوزُ ذَلِكَ فِي النَّافِلَةِ إِذَا ابْتَدَأَ الْقِرَاءَةَ فِي الْمُصْحَفِ؛ لَا فِي الْأَثْنَاءِ فَكْرُهُ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ " أَوْ أَثْنَاءَ نَفْلِ لَا أَوَّلَهُ" (١).

وبعض أهل العلم كرهه لما فيه من التشبّه بأهل الكتاب، فقد روى عبد الرزاق وابن أبي شيبة في مصنفيهما عن ابراهيم النخعي «أنّه كره أن يؤمّ الرّجلُ في المُصْحَفِ، كراهة أن يتشبهوا بأهل الكتاب» (٢).

وروى ابن أبي داود في المصاحف بسند جيد عنه أنّه قال: «كأنوا يكرهون أن يؤمّوا في المُصْحَفِ؛ لئلا يتشبهوا بأهل الكتاب» (٣).

وقد ثبت عن أمّ المؤمنين عائشة رضي الله عنها أنّها كانت تأمر غلامها ذكوان أن يؤمّها وهو يقرأ في مصحف (١).

---

(١) انظر شرح مختصر خليل للخرشي (١١/٢).

(٢) رواه عبد الرزاق في المصنف (٣٩٢٧)، وابن أبي شيبة (٧٢٢٦) واللفظ له.

(٣) رواه أبو داود في المصاحف (ص: ٤٥١).



وروى عنها ابن أبي داود أنها رضي الله عنها «كَانَتْ تَقْرَأُ فِي الْمُصْحَفِ  
فَتُصَلِّي فِي رَمَضَانَ»<sup>(٢)</sup>.

الرَّابِعُ: إِذَا نَسِيَ آيَةً مِنَ الْفَاتِحَةِ فَعَلَيْهِ سَجُودٌ قَبْلِيٌّ، فَإِنْ كَانَ أَكْثَرَ مِنْ  
ذَلِكَ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْرَأِ الْفَاتِحَةَ وَهِيَ رَكْنٌ مِنْ أَرْكَانِ الصَّلَاةِ لَا  
يَجْبِرُ بِسَجُودِ السَّهْوِ.

الخامس: مَنْ سَمِعَ قَارِئًا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَلَمْ يَكُنْ إِمَامَهُ، فَأَخْطَأَ الْقَارِئُ أَوْ  
نَسِيَ فَفَتَحَ عَلَيْهِ فَصَلَاتُهُ بَاطِلَةٌ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ فِي مَعْنَى الْكَلَامِ، وَإِنْ كَانَ تِلَاوَةً  
لِلْقُرْآنِ الْكَرِيمِ.

السَّادِسُ: عَلَى الْمَأْمُومِ أَلَّا يَلْقَنَ إِمَامَهُ الْقِرَاءَةَ؛ إِلَّا إِذَا تَعَذَّرَتْ عَلَيْهِ، وَلَمْ  
يَفْقَهُ مَا بَعْدَ الْآيَةِ الَّتِي قَرَأَهَا، وَذَلِكَ بِشَرَطَيْنِ:

الْأَوَّلُ: أَنْ يَنْتَظِرَ الْإِمَامُ الْفَتْحَ عَلَيْهِ، وَالثَّانِي: أَنْ يَخْلُطَ الْإِمَامُ فِي قِرَاءَتِهِ.

---

(١) والأثر علقه البخاري، ورواه بسند صحيح ابن أبي شيبة (٧٢١٨)، وعبد الرزاق (٣٩٣٠)،

وابن أبي داود في المصاحف بروايات متعددة (٧٨٨ - ٧٨٩ - ٧٩٤ - ٧٩٦).

(٢) رواه أبو داود في المصاحف (٧٩٠).



فعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم  
صلى صلاةً فقرأ فيها فلبيس عليه، فلما انصرف قال لأبي: «أصليت  
معنا؟»، قال: نعم، قال: «فما منعك»<sup>(١)</sup>.

وروى أبو داود بسند حسن عن المسور بن يزيد المالكي أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قرأ في الصلاة فترك شيئاً لم يقرأه، فقال له رجل يا  
رسول الله تركت آية كذا وكذا، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «هلاً  
أذكرتها؟»<sup>(٢)</sup>.

### أُمُورٌ أُخْرَى لَا تُبْطِلُ الصَّلَاةَ

قال المؤلف رحمه الله: "وَمَنْ جَالَ فِكْرُهُ قَلِيلاً فِي أُمُورِ الدُّنْيَا نَقَصَ  
ثَوَابَهُ، وَلَمْ تَبْطُلْ صَلَاتُهُ، وَمَنْ دَفَعَ الْمَاشِي بَيْنَ يَدَيْهِ، أَوْ سَجَدَ عَلَى شِقِّ  
جَبْهَتِهِ، أَوْ سَجَدَ عَلَى طِيَّةٍ أَوْ طَيَّتَيْنِ مِنْ عِمَامَتِهِ؛ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَلَا شَيْءَ  
فِي غَلْبَةِ الْقِيءِ، وَالْقَلَسِ فِي الصَّلَاةِ".

قال أبو محمد: هنا مسائل قد يُظنُّ أنَّها تبطل الصلاة؛ ولكنها في الواقع  
لا تبطلها:

١ ( رواه أبو داود (٩٠٧) بسند رجاله ثقات.

٢ ( رواه أبو داود (٩٠٧).



أحدها: المصلي إذا جال فكره في غير أمور الصلاة فصلاته صحيحة، ولكنه يكره تعمّد ذلك، ويسقط عنه حكم الفرض، لكن صلاته خالية من الثواب، إذ الثواب يدور على الخشوع فيها.

فعن عمار بن ياسر رضي الله عنه قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيَنْصَرِفُ وَمَا كُتِبَ لَهُ إِلَّا عَشْرُ صَلَاتِهِ، تِسْعُهَا، ثَمْنُهَا، سَبْعُهَا، سُدُسُهَا، خُمُسُهَا، رُبْعُهَا، ثَلَاثُهَا، نِصْفُهَا»<sup>(١)</sup>.

وروى أحمد والبيهقي في السنن الكبرى عن أبي اليسر رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مِنْكُمْ مَنْ يُصَلِّي الصَّلَاةَ كَامِلَةً، وَمِنْكُمْ مَنْ يُصَلِّي النِّصْفَ وَالثُّلُثَ وَالرُّبْعَ وَالْخُمْسَ حَتَّى بَلَغَ الْعُشْرَ»<sup>(٢)</sup>.

الثَّانِي: لَا شَيْءَ عَلَى الْمَرْءِ فِي دَفْعِ مَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنْ إِنْسَانٍ أَوْ حَيَوَانَ، لِأَنَّهُ مَأْمُورٌ بِذَلِكَ شَرْعًا. وَقَدْ ثَبَتَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى شَيْءٍ يَسْتُرُهُ مِنَ النَّاسِ فَأَرَادَ أَحَدٌ أَنْ يَجْتَازَ بَيْنَ يَدَيْهِ فَلْيَدْفَعْهُ، فَإِنْ أَبَى فَلْيُقَاتِلْهُ؛ فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ»<sup>(٣)</sup>.

١ ( رواه أبو داود (٧٩٦) واللفظ له، وصحّحه ابن حبان في صحيحه (١٨٨٩).

٢ ( ورواه أحمد (١٢٧/٣)، والبيهقي في السنن الكبرى (٢٨١/٢)، وسنده حسن كما قال الحافظ المنذري.

٣ ( رواه البخاري (٥٠٩)، ومسلم (٥٠٥).



الثالث: لا شيء على من يسجد على شقّ جبهته، لأنّه يكفي السجود على أيسر ما يمكن من الجبهة إذ هو الواجب عليه.

الرابع: لا تبطل الصلاة إذا صلى على طبقة أو طبقتين من عمامته؛ إلا أنّ ذلك مكروه، والمقصود بالطبقة الطاقة من القماش الخفيف.

وقد روى البخاري ومسلم عن أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: «كُنَّا نُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ، فَإِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ أَحَدُنَا أَنْ يُمَكِّنَ وَجْهَهُ مِنَ الْأَرْضِ بَسَطَ ثَوْبَهُ، فَسَجَدَ عَلَيْهِ»<sup>(١)</sup>.

وروى ابن أبي شيبة في المصنف عن مسلم، قال: «رَأَيْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ يَزِيدَ، يَسْجُدُ عَلَى عِمَامَةٍ غَلِيظَةِ الْأَكْوَارِ، قَدْ حَالَتْ بَيْنَ جَبْهَتِهِ وَبَيْنَ الْأَرْضِ»<sup>(٢)</sup>.

الخامس: مشهور المذهب أنّ من غلبه القيء أو القلس، وكان يسيراً طاهراً، ولم يزدرد منه شيئاً لم تبطل صلاته.

أمّا لو اختلّ شيء من ذلك فالصلاة باطلة، ولذلك فإطلاق المؤلف احتاج لتوضيح، والله أعلم.

---

١ ( رواه البخاري (٣٨٥-١٢٠٨)، ومسلم (٦٢٠).

٢ ( رواه ابن أبي شيبة في مصنفه (٢٧٥٤)، وقد علّقه البخاري في صحيحه.

# مَسَائِلُ فِي السَّهْوِ فِي الصَّلَاةِ

سَهْوُ الْمَأْمُومِ يَحْمِلُهُ الْإِمَامُ

قال المؤلف رحمه الله: "وَسَهْوُ الْمَأْمُومِ يَحْمِلُهُ الْإِمَامُ؛ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ نَقْصِ الْفَرِيضَةِ".

قال أبو محمد: معنى كلام المؤلف رحمه الله تعالى: أَنَّ الْمَأْمُومَ إِذَا سَهَا فِي صَلَاتِهِ وَتَعَلَّقَ ذَلِكَ بِسَنَنِ أَوْ فُضَائِلٍ؛ فَإِنَّ الْإِمَامَ يَحْمِلُهُ عَنْهُ وَلَا شَيْءَ عَلَى الْمَأْمُومِ مِنْ سَجُودٍ، أَوْ إِيَّانٍ بَدَلَ الْمَتْرُوكِ؛ مَا لَمْ يَكُنْ رَكْنًا مِنْ أَرْكَانِ الصَّلَاةِ، اللَّهُمَّ إِلَّا الْفَاتِحَةَ، فَإِنَّ الْإِمَامَ يَحْمِلُهَا عَنِ الْمَأْمُومِ، بَلْ مَشْهُورُ الْمَذْهَبِ كَرَاهَةُ قِرَاءَةِ الْمَأْمُومِ لَهَا فِي الْجَهْرِيَّةِ؛ إِلَّا إِذَا قَصَدَ الْخُرُوجَ مِنَ الْخِلَافِ، وَأَمَّا سَهْوُ الْإِمَامِ فَإِنَّهُ يَلْزِمُ كُلَّ مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً كَامِلَةً مَعَهُ.

والقاعدة: أَنَّ كُلَّ سَهْوٍ سَهَاهُ الْمَأْمُومُ فَلَا إِمَامَ يَحْمِلُهُ عَنْهُ، وَلَا يَلْزِمُهُ فِيهِ شَيْءٌ عدا خمسة أشياء: النِّيَّةُ، وَتَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ، وَالرُّكُوعُ، وَالسُّجُودُ، وَالسَّلَامُ.

وقد روى عمر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إِنَّ  
الْإِمَامَ يَكْفِي مَنْ وَرَاءَهُ، فَإِنْ سَهَا الْإِمَامُ فَعَلَيْهِ سَجْدَتَا السَّهْوِ وَعَلَى مَنْ  
وَرَاءَهُ أَنْ يَسْجُدُوا مَعَهُ، وَإِنْ سَهَا أَحَدٌ مِمَّنْ خَلْفَهُ فَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَسْجُدَ،  
وَالْإِمَامُ يَكْفِيهِ»<sup>(١)</sup>.

ورواه الدارقطني بزيادة: «وَأَنْ سَهَا مَنْ خَلْفَ الْإِمَامِ فَلَيْسَ عَلَيْهِ سَهْوٌ  
وَالْإِمَامُ كَافِيهِ»<sup>(٢)</sup>.

وفي الباب عن ابن عباس رضي الله عنهما أخرجه ابن عدي في الكامل،  
ومدار الجميع على المتروكين والمتهمين بالوضع، والجمهور قال بمضمون  
الحديث وإن كان ضعيفاً<sup>(٣)</sup>.

### مَنْ فَاتَهُ بَعْضُ الصَّلَاةِ خَلْفَ الْإِمَامِ

قال رحمه الله: "وَإِذَا سَهَا الْمَأْمُومُ أَوْ نَعَسَ، أَوْ زُوْحِمَ عَنِ الرُّكُوعِ وَهُوَ فِي  
غَيْرِ الْأَوَّلَى؛ فَإِنْ طَمَعَ فِي إِدْرَاكِ الْإِمَامِ قَبْلَ رَفْعِهِ مِنَ السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ رَكَعَ  
وَلَحِقَهُ، وَإِنْ لَمْ يَطْمَعْ تَرَكَ الرُّكُوعَ، وَتَبَعَ إِمَامَهُ، وَقَضَى رَكْعَةً فِي مَوْضِعِهَا  
بَعْدَ سَلَامِ إِمَامِهِ".

---

(١) رواه البيهقي في السنن الكبرى (٤٧٧/٢ . رقم: ٣٨٢٥)، ولكنه ضعيف جداً.

(٢) رواه الدارقطني في سننه برقم (١٤١٣).

(٣) رواه ابن عدي في الكامل (١٧٢٢/٥).



قال أبو محمد: المأموم سجينُ الإمام، فعليه متابعتُه وطاعته في جميع صلاته، في إحرامه، وركوعه، وسجوده، وقعوده، وقيامه، وسلامه، وفي سائر عمله؛ إلا إذا كان غير مشروع.

والأصل في ذلك ما رواه أنس رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا قَالَ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا: اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ»<sup>(١)</sup>.

وبناء على ذلك فإنَّ المأموم إذا نعس أو زوحم أو سها عن متابعة الإمام في الركوع فلا يخلو ذلك إمَّا أن يكون في الأولى أو في غيرها، فإن كان في غيرها كالثانية، أو الثالثة فهو إمَّا قادرٌ على أن يدرك الإمام قبل أن يرفع رأسه من السجدة الثانية؛ أو لا.

فإن غلب على ظنه أنه إن ركع أدرك الإمام قبل أن يرفع من السجدة الثانية فإنه يركع ويتبع الإمام، وإن لم يطمع في ذلك بأنْ غلب على ظنه بأنه إن ركع لا يدرك الإمام قبل أن يفرغ من السجدة الثانية ترك الركوع، وتبعه فيما هو فيه من أعمال الصلاة، وقضى أخرى مكانها بعد سلام الإمام، ولا سجود عليه إن كان متحققًا ترك الركوع، وإلا سجد بعد السلام.

(١) رواه البخاري (٧٣٤)، ومسلم (٤١٧).



## السَّهْوُ عَنِ السُّجُودِ حَتَّى قِيَامِ الْإِمَامِ

قال رحمه الله: "وَإِنْ سَهَا عِنْدَ السُّجُودِ، أَوْ زُوْحِمَ، أَوْ نَعَسَ حَتَّى قَامَ  
الْإِمَامُ إِلَى رُكْعَةٍ أُخْرَى؛ سَجَدَ إِنْ طَمَعَ فِي إِدْرَاكِ الْإِمَامِ قَبْلَ عَقْدِ الرُّكُوعِ،  
وَالَّا تَرَكَهُ، وَتَبَعَ الْإِمَامَ، وَقَضَى رُكْعَةً أُخْرَى أَيْضًا".

قال أبو محمد: من حصل له مانعٌ منعه من إدراك السُّجُودِ مع الإمام  
حَتَّى قام الإمام إلى الرُّكْعَةِ الْجَدِيدَةِ، وذلك إمَّا بسهْوٍ، أو نَعَسٍ، أو زحامٍ،  
فلا يخلو من أمرين:

أحدهما: أن يطمع في إدراك الإمام قبل أن يركع، فإن طمع في إدراكه  
بأن غلب على ظنه أنه لو سجدَ للحقَّ الإمامَ قبل أن يعقد ركوعَ التي قام  
لها، فإنه يسجدُ ويتابع الإمام.

الثاني: إن لم يطمع في إدراك الإمام، بأن غلبَ على ظنه أنه لو سجدَ  
لفاته إدراكُ الإمام في الرُّكُوعِ من الرُّكْعَةِ الَّتِي قام لها؛ فإنه يترك السُّجُودَ  
ويتابع الإمامَ فيما هو فيه، ويقضي ركعةً أخرى مكانَ التي تركها بعد مفارقة  
الإمام، ولا سجودَ عليه إذا كان على يقينٍ من ترك السُّجُودِ، وإلاَّ سجدَ  
بعد السَّلام.



## قَتْلُ الْهُوَامِ فِي الصَّلَاةِ

قال رحمه الله: "وَمَنْ جَاءَتْهُ عَقْرَبٌ أَوْ حَيَّةٌ فَقَتَلَهَا، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يَطُولَ فِعْلُهُ أَوْ يَسْتَدْبِرَ الْقِبْلَةَ، فَإِنَّهُ يَقْطَعُ".

قال أبو محمد: من جاءه شيءٌ من هوامٍ ٍ الأرض كعقربٍ وحيةٍ؛ فاشتغل بقتله فلا شيءٌ عليه ما لم يكثر منه هذا الأمر ويتجاوز الحدَّ، أو يستلزم استدبارَ القبلة، فإن حصلَ واحدٌ منهما قطع الصلاة وأعادها. والأصل في هذا ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم: "اقْتُلُوا الْأَسْوَدَيْنِ فِي الصَّلَاةِ: الْحَيَّةَ وَالْعَقْرَبَ" (١).

## مَنْ شَكَّ هَلْ هُوَ فِي الْوُتْرِ أَوْ الشَّفْعِ

قال رحمه الله: "وَمَنْ شَكَّ هَلْ هُوَ فِي الْوُتْرِ، أَوْ فِي ثَانِيَةِ الشَّفْعِ؛ جَعَلَهَا ثَانِيَةَ الشَّفْعِ، وَسَجَدَ بَعْدَ السَّلَامِ، ثُمَّ أَوْتَرَ".

قال أبو محمد: من شكَّ هل هو في الوتر أو في ثانية الشَّفْعِ فليجعلها ثانية الشَّفْعِ ويسجد بعد السَّلَامِ لاحتمال الزيادة، على قاعدة البناء على اليقين عند الشكِّ في عدد الرُّكَّعاتِ، لحديث ابن مسعود رضي الله عنه

(١) رواه أصحاب السنن الأربعة: أبو داود (٩٢١)، والنسائي (١٢٠٣)، وابن ماجه (١٢٤٥)، والترمذي (٣٩٠)، وقال الترمذي: حسن صحيح، وصححه غيره من أهل الحديث.



المتقدم قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَتَحَرَّ الصَّوَابَ؛ فَلْيَتِمَّ عَلَيْهِ، ثُمَّ لِيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ»<sup>(١)</sup>. وفي رواية للبخاري: «فَلْيَتِمَّ عَلَيْهِ، ثُمَّ لِيُسَلِّمْ، ثُمَّ يَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ». ولمسلم عَنْ عَبْدِ اللَّهِ "أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «سَجَدَ سَجْدَتَيِ السَّهْوِ بَعْدَ السَّلَامِ وَالْكَلَامِ»<sup>(٢)</sup>.

### الْكَلَامُ بَيْنَ الشَّفْعِ وَالْوَتْرِ

قال: "وَمَنْ تَكَلَّمَ بَيْنَ الشَّفْعِ وَالْوَتْرِ سَاهِيًا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، فَإِنْ كَانَ عَامِدًا كُرِهَ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ".

قال أبو محمد: الفصلُ بين الشَّفْعِ والوتر بالكلام مكروهٌ إن كان عن عمدٍ، ولا كراهة في غير العمدِ، وعلى كلا الأمرين لا شيء على من تكلم غير الكراهة إذا كان عامدًا.

### الْمَسْبُوقُ إِذَا أَدْرَكَ مَعَ الْإِمَامِ رُكْعَةً أَوْ أَقَلَّ

قال رحمه الله: "وَالْمَسْبُوقُ إِنْ أَدْرَكَ مَعَ الْإِمَامِ أَقَلَّ مِنْ رُكْعَةٍ؛ فَلَا يَسْجُدُ مَعَهُ لَا قَبْلِيًّا وَلَا بَعْدِيًّا، فَإِنْ سَجَدَ مَعَهُ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ، وَإِنْ أَدْرَكَ رُكْعَةً كَامِلَةً أَوْ أَكْثَرَ سَجَدَ مَعَهُ الْقَبْلِيَّ وَأَخَّرَ الْبَعْدِيَّ حَتَّى يُتِمَّ صَلَاتَهُ فَيَسْجُدَ

١ ( رواه البخاري (٤٠١)، ومسلم (٥٧٢).

٢ ( رواه مسلم (٥٧٢).



بَعْدَ سَلَامِهِ، فَإِنْ سَجَدَ مَعَ الْإِمَامِ عَامِدًا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ، وَإِنْ كَانَ سَاهِيًا  
سَجَدَ بَعْدَ السَّلَامِ، وَإِذَا سَهَا الْمَسْبُوقُ بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ؛ فَهُوَ كَالْمُصَلِّيِ  
وَحْدَهُ، وَإِذَا تَرْتَّبَ عَلَى الْمَسْبُوقِ بَعْدِيٌّ مِنْ جِهَةِ إِمَامِهِ، وَقَبْلِيٌّ مِنْ جِهَةِ  
نَفْسِهِ أَجْزَأُهُ الْقَبْلِيُّ".

قال أبو محمد: في هذه الفقرة جملة من المسائل:  
أحدها: أصل هذه المسائل كلّها هي أنّ المأموم إذا لم يدرك ركعة  
مع الإمام، وأقل ذلك أن يدرك الإمام راکعًا، وينضمّ لصلاته قبل أن يرفع  
من ركوعه، وإلا فإنّ صلاته لا تعدّ صلاة جماعة، بل يعدّ منفردًا عن  
الإمام.

فقد روى مالك في "الموطأ" عن أبي هريرة رضي الله عنه أنّ رسول الله  
صلّى الله عليه وسلّم قال: «مَنْ أَدْرَكَ رُكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ، فَقَدْ أَدْرَكَ  
الصَّلَاةَ»<sup>(١)</sup>.

وفي رواية أبي داود قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إِذَا جِئْتُمْ إِلَى  
الصَّلَاةِ وَنَحْنُ سُجُودٌ فَاسْجُدُوا، وَلَا تَعْدُوْهَا شَيْئًا، وَمَنْ أَدْرَكَ الرُّكْعَةَ، فَقَدْ  
أَدْرَكَ الصَّلَاةَ»<sup>(٢)</sup>.

(١) رواه مالك في الموطأ (١٥)، والبخاري (٥٨٠)، ومسلم (٦٠٧).

(٢) رواه أبو داود (٨٩٣)، وقد صحّحه الحاكم ووافقه الذهبي، وحسنه الألباني.



وأخرج ابن خزيمة كذلك عن أبي هريرة أنه صلى الله عليه وسلم قال: «مَنْ أَدْرَكَ رُكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ فَقَدْ أَدْرَكَهَا قَبْلَ أَنْ يُقِيمَ الْإِمَامُ صَلَاتَهُ»<sup>(١)</sup>.

فهذه الأحاديث تفيد أنَّ من لم يدرك مع الإمام ركعة على الأقل فإنه لم يدرك الجماعة، وبذلك فإنه غير معني بسهو الإمام، فإن جهل أو تعمّد السجود معه فقد بطلت صلاته، لأنه زاد فيها ما ليس منها، إلا إذا أحرّ السجود لما بعد السلام فلا شيء عليه.

الثاني: إذا أدرك المأموم ركعة أو أكثر مع الإمام فإنه يسجد معه القبلي دون البعدي، فإن سجد البعدي جهلاً أو عمداً فقد بطلت صلاته على المشهور.

الثالث: إذا سها المسبوق بعد مفارقتها الإمام فهو كالمنفرد في سهوه، يسجد للنقص قبل السلام وللزيادة بعده.

الرابع: إذا ترتّب على المسبوق سهوان بعديّ من جهة إمامه، وقبليّ من جهة نفسه بعد الإمام، فإن سجوده القبليّ يجزئ عن البعدي.

### نِسيانُ أركانِ الصَّلَاةِ

قال رحمه الله: "وَمَنْ نَسِيَ الرُّكُوعَ وَتَذَكَّرَهُ فِي السُّجُودِ رَجَعَ قَائِمًا، وَيُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يُعِيدَ شَيْئًا مِنَ الْقِرَاءَةِ، ثُمَّ يَرْكَعَ وَيَسْجُدَ بَعْدَ السَّلَامِ."

(١) رواه ابن خزيمة في صحيحه (١٥٩٥)، وقد ضعف إسناده الألباني؛ ولكنه صحّ الحديث

بشواهده كما في الإرواء (٤٨٩).

وَمَنْ نَسِيَ سَجْدَةً وَاحِدَةً وَتَذَكَّرَهَا بَعْدَ قِيَامِهِ رَجَعَ جَالِسًا وَسَجَدَهَا؛ إِلَّا  
أَنْ يَكُونَ قَدْ جَلَسَ قَبْلَ الْقِيَامِ، فَلَا يُعِيدُ الْجُلُوسَ، وَمَنْ نَسِيَ سَجْدَتَيْنِ  
خَرَّ سَاجِدًا وَلَمْ يَجْلِسْ، وَيَسْجُدُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ بَعْدَ السَّلَامِ.

وَإِنْ تَذَكَّرَ السُّجُودَ بَعْدَ رَفْعِ رَأْسِهِ مِنَ الرَّكْعَةِ الَّتِي تَلِيهَا؛ تَمَادَى عَلَى  
صَلَاتِهِ وَلَمْ يَرْجِعْ، وَأَلْغَى رَكْعَةَ السَّهْوِ وَزَادَ رَكْعَةً فِي مَوْضِعِهَا بَانِيًا، وَسَجَدَ  
قَبْلَ السَّلَامِ إِنْ كَانَتْ مِنَ الْأُولَيَيْنِ؛ وَتَذَكَّرَ بَعْدَ عَقْدِ الثَّالِثَةِ، وَبَعْدَ السَّلَامِ  
إِنْ لَمْ تَكُنْ مِنَ الْأُولَيَيْنِ، أَوْ كَانَتْ مِنْهُمَا وَتَذَكَّرَ قَبْلَ عَقْدِ الثَّالِثَةِ؛ لِأَنَّ  
السُّورَةَ وَالْجُلُوسَ لَمْ يَفُوتَا، وَمَنْ سَلَّمَ شَاكًّا فِي كَمَالِ صَلَاتِهِ بَطَلَتْ  
صَلَاتُهُ".

---

قال أبو محمد: تقدّم أنّ الأركان والفروض في الصلاة لا تُجبرُ بسجدة  
السَّهْوِ، وههنا مسائل متعلّقة بالسَّهْوِ عن أركان الصلاة:

أحدها: من نسي الرُّكُوعَ ولم يتذكَّره إلّا حالَ سجوده يرجع قائمًا،  
ليكون رُكُوعُهُ من قيام؛ لأنَّ الحركة للرُّكن مقصودةٌ.

ثانيًا: يستحبُّ لمن نسي الرُّكُوعَ ورجع له قائمًا أن يقرأ شيئًا من القرآن  
قبل أن يركع، لأنَّ من سنّة الرُّكُوع أن يكون عقبَ القراءة، وعليه سجودٌ  
بعديٌّ، لتمحُّضِ الزَّيَادَةِ في الصلاة.



ثالثًا: من نسي سجدة واحدة وتذكرها بعد قيامه رجع جالسًا وسجدها،  
لكون سجوده من جلوسٍ ولو كان قد جلس أولاً، فإن ترك الجلوسَ  
فالظاهر بطلانُ الصَّلَاةِ لأنَّ الجلسةَ بين السَّجْدَتَيْنِ واجبةٌ، ولأنَّ السَّجْدَةَ  
الثَّانِيَةَ لا تتصوَّرُ بدونِ جلسةٍ تفصلُها عن السُّجُودِ السَّابِقِ.

رابعًا: من ترك السَّجْدَتَيْنِ معًا ولم يتنبَّهْ إِلَّا بعد القيامِ فإنه يخرُّ للسَّجْدَةِ  
من قيامه، كما هي سُنَّةُ السُّجُودِ بعدَ الرُّكُوعِ، ثمَّ يأتي بالسُّجُودِ من  
جلوسٍ، ويسجدُ بعد السَّلَامِ، لتمحُّضِ الزِّيَادَةِ فِي الصَّلَاةِ.

خامسًا: من تذكر السُّجُودَ بعد أن رفع رأسه من الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ استمرَّ  
على صلاته ولم يرجع؛ لكنَّه يلغي الرَّكْعَةَ الْأُولَى، ويزيدُ ركعةً أخرى في  
موضعها، فإن تذكرَ تركه للسَّجْدَةِ بعد عقد الرَّكْعَةِ الثَّالِثَةِ، وكانت هي  
إحدى الأوليين فإنه يسجدُ قبل السَّلَامِ؛ لأنَّ الأولى لَمَّا سقطت وألغيت  
أصبحت الثَّانِيَةُ أُولَى، والثَّالِثَةُ ثَانِيَةٌ وهكذا، وبذلك يكونُ فِي الثَّالِثَةِ الَّتِي  
أصبحت ثَانِيَةً تاركًا السُّورَةَ بعدَ الفاتحة، فهو نقصٌ مع زيادةٍ، وقد تقررَ  
أنَّ النَّقْصَ يغلبُ على الزِّيَادَةِ.

سادسًا: إن كانتِ الرَّكْعَةُ الْمُلْغَاةُ مِنَ التَّالِيَيْنِ؛ فَإِنَّهُ يَسْجُدُ  
الْبَعْدِيَّ لِمَحْضِ الزِّيَادَةِ.

وكذلك لو كان النَّقْصُ من إحدى الأوليين وتذكره قبل عقد الرَّكْعَةِ الثَّالِثَةِ،  
فإنَّه يُلْغِي رَكْعَةَ النَّقْصِ وتُنْقَلِبُ الرَّكْعَاتُ الثَّانِيَةُ أُولَى، والثَّالِثَةُ ثَانِيَةٌ، ويقرأُ



فيها بعد الفاتحة سورة، ويجلس للتشهد، وبذلك تتمحض الزيادة فيسجد بعد السلام.

سابعاً: من سلم وهو غير مستيقن من انتهاء صلاته فإنَّ صلاته باطلة، لأنَّ الذمَّة لا تبرأ إلا بيقين، ولا يقين مع الشك، فسلامه قبل زوال شكِّه في كمال الصلوة وعدمه مفسد لها. والأصل في كلِّ ما ذكرتُ لك سائر أحاديث الباب، والله الموفق.

### السَّهْوُ فِي الْفَرِيضَةِ وَالنَّافِلَةِ

قال رحمه الله: "وَالسَّهْوُ فِي صَلَاةِ الْقَضَاءِ كَالسَّهْوِ فِي صَلَاةِ الْأَدَاءِ، وَالسَّهْوُ فِي النَّافِلَةِ كَالسَّهْوِ فِي الْفَرِيضَةِ؛ إِلَّا فِي سِتِّ مَسَائِلَ: الْفَاتِحَةُ، وَالسُّورَةُ، وَالسِّرُّ، وَالْجَهْرُ، وَزِيَادَةُ رُكْعَةٍ، وَنَسْيَانُ بَعْضِ الْأَرْكَانِ إِنْ طَالَ، فَمَنْ نَسِيَ الْفَاتِحَةَ فِي النَّافِلَةِ، وَتَذَكَّرَ بَعْدَ الرُّكُوعِ؛ تَمَادَى وَسَجَدَ قَبْلَ السَّلَامِ، بِخِلَافِ الْفَرِيضَةِ فَإِنَّهُ يُلْغِي تِلْكَ الرُّكْعَةَ وَيَزِيدُ أُخْرَى وَيَتَمَادَى، وَيَكُونُ سُجُودُهُ كَمَا ذَكَّرْنَا فِي تَارِكِ السُّجُودِ. وَمَنْ نَسِيَ السُّورَةَ، أَوْ الْجَهْرَ، أَوْ السِّرَّ فِي النَّافِلَةِ، وَتَذَكَّرَ بَعْدَ الرُّكُوعِ تَمَادَى وَلَا سُجُودَ عَلَيْهِ بِخِلَافِ الْفَرِيضَةِ. وَمَنْ قَامَ إِلَى ثَالِثَةٍ فِي النَّافِلَةِ؛ فَإِنْ تَذَكَّرَ قَبْلَ عَقْدِ الرُّكُوعِ رَجَعَ وَسَجَدَ بَعْدَ السَّلَامِ، وَإِنْ عَقَدَ الثَّالِثَةَ تَمَادَى وَزَادَ الرَّابِعَةَ، وَسَجَدَ قَبْلَ السَّلَامِ، بِخِلَافِ الْفَرِيضَةِ؛ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ مَتَى مَا ذَكَرَ، وَيَسْجُدُ بَعْدَ السَّلَامِ".





وَمَنْ نَسِيَ رُكْنًا مِنَ النَّافِلَةِ كَالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، وَلَمْ يَتَذَكَّرْ حَتَّى سَلَّمَ  
وَطَالَ فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ، بِخِلَافِ الْفَرِيضَةِ؛ فَإِنَّهُ يُعِيدُهَا أَبَدًا. وَمَنْ قَطَعَ  
النَّافِلَةَ عَامِدًا أَوْ تَرَكَ مِنْهَا رُكْعَةً، أَوْ سَجْدَةً عَامِدًا أَعَادَهَا أَبَدًا".

قال أبو محمد: وهنا جملة من المسائل:

أحدها: صلاة القضاء وصلاة الأداء لم يفترقا في شيء من الأحكام،  
فالأحكام اللازمة لمن يؤدي الصلاة في وقتها لازمة إن قام بقضائها،  
ولذلك فإنها ترتب في ذمته.

الثاني: حكم السهو في النافلة هو نفس حكمه في الفريضة، فمن سهوا في  
الفريضة بزيادة يسيرة سواء كانت من غير أقوال الصلاة كالتكلم ساهيًا،  
أو كانت من جنسها كالركوع والسجود، فليسجد للسهو سجدين بعد  
السلام، لحديث ثوبان رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال:  
«لِكُلِّ سَهْوٍ سَجْدَتَانِ»<sup>(١)</sup>.

الثالث: النافلة كالفريضة إلا أنها لعدم وجوبها يترخص فيها ما لا  
يترخص في الفريضة، ولذلك استثنى أهل العلم ست مسائل تخالف فيها  
النافلة الفريضة؛ وهي ما سيأتي الآن.

(١) رواه أبو داود (١٠٣٨)، وابن ماجه (١٢١٩) بسند ضعيف.

الرَّابِعُ: مَنْ كَانَ فِي نَافِلَةٍ فَسَهَا عَنْ قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ وَتَذَكَّرَ ذَلِكَ بَعْدَ الرُّكُوعِ فَإِنَّهُ يَتِمَادَى عَلَى صَلَاتِهِ، وَيَجْبُرُ ذَلِكَ بِالسُّجُودِ قَبْلَ السَّلَامِ.

بِخِلَافِ الْفَرِيضَةِ فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ إِمَامًا أَوْ فَدًا وَنَسِيَ الْفَاتِحَةَ فَيَجِبُ عَلَيْهِ إلْغَاءُ الرُّكْعَةِ الَّتِي سَهَا فِيهَا وَالْإِتْيَانُ بِغَيْرِهَا مَكَانَهَا، ثُمَّ يَسْجُدُ قَبْلَ السَّلَامِ إِنْ كَانَتِ الرُّكْعَةُ الْمُلْغَاةُ إِحْدَى الْأَوَّلَيْنِ، وَإِلَّا فَإِنَّهُ يَسْجُدُ بَعْدَ السَّلَامِ إِنْ كَانَتْ إِحْدَى الْآخَرَيْنِ.

الخَامِسُ: مَنْ نَسِيَ أَنْ يَجْهَرَ فِيمَا يُجْهَرُ فِيهِ مِنَ التَّوَافِلِ، أَوْ جَهَرَ فِيمَا يُسْرُّ فِيهِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، بِخِلَافِ الْفَرِيضَةِ؛ فَإِنَّهُ إِنْ نَسِيَ ذَلِكَ فَعَلِيهِ جَبْرُهُ إِنْ كَانَ نَسِيَ الْجَهَرَ بِالْقِرَاءَةِ قَبْلَ السَّلَامِ، وَإِنْ جَهَرَ فِيمَا يُسْرُّ فِيهِ فَبَعْدَ السَّلَامِ، كَمَا تَقَدَّمَ فِيمَا شَرَحْنَاهُ آنفًا.

السَّادِسُ: مَنْ قَامَ إِلَى ثَالِثَةٍ فِي النَّافِلَةِ فَإِنْ تَذَكَّرَ قَبْلَ عَقْدِ الرُّكُوعِ؛ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ إِلَى الْجُلُوسِ وَيَسْلِمُ وَيَسْجُدُ لِلسَّهْوِ لِمَحْضِ الزِّيَادَةِ، فَإِنْ لَمْ يَتَذَكَّرْ حَتَّى عَقَدَ الرُّكُوعَ مِنَ الثَّالِثَةِ؛ فَإِنَّهُ يَمْضِي وَيُصَلِّي أَرْبَعًا، ثُمَّ يَسْجُدُ قَبْلَ السَّلَامِ لِنَقْصِ السَّلَامِ مِنْ اثْنَيْنِ، بِخِلَافِ الْفَرِيضَةِ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ عَنِ الزِّيَادَةِ مُطْلَقًا، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ وَأَعَادَهَا أَبَدًا، وَيَسْجُدُ لِلزِّيَادَةِ بَعْدَ السَّلَامِ.

السَّابِعُ: مَنْ نَسِيَ رَكْعًا مِنَ النَّافِلَةِ فَلَمْ يَتَذَكَّرْ حَتَّى انْتَهَى فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، لِأَنَّ النَّافِلَةَ لَا تَتَرْتَّبُ فِي الدِّمَّةِ، بِخِلَافِ الْفَرِيضَةِ فَإِنَّهُ إِنْ لَمْ يَتَذَكَّرْ الْأَمْرَ مِنْ قَرَبِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ وَبَقِيََتْ فِي ذِمَّتِهِ حَتَّى يَعِيدَهَا.



الثامن: من قطع النافلة عامداً، أو ترك منها ركناً عامداً؛ فعليه أن يعيدها لأنَّ التَّوَافَلَ تلزم بالشُّروع فيها لقول الله تعالى: {وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ} [سورة محمد: ٣٣] .

يعني أنَّ من قطع النافلة بعدما شرعَ فيها أو تعمَّد ترك بعض أركانها كالسُّجود، أو الرُّكوع، أو الاعتدال، أو الطَّمَأْنِينَة؛ أعادها أبداً، لحديث المسيئ صلاته، بناءً على أنَّ التَّوَافَلَ تلزم بالشُّروع فيها. فإنَّ تعمَّد قطعها أو الإخلال بركنٍ منها لزمه الإتيانُ بها لزومَ الفرض، ولا تبرأ ذمُّته إلا بفعلها صحيحةً لأنَّه ألزم نفسه بها.

### التَّنْهَدُ فِي الصَّلَاةِ

قال رحمه الله: "وَمَنْ تَنَهَّدَ فِي صَلَاتِهِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ؛ إِلَّا أَنْ يَنْطِقَ بِحُرُوفٍ".

---

قال أبو محمد: قوله: "من تنهَّد في الصَّلَاة" أي أخرج نفسه بعد مدَّة حزنًا، أو ألمًا، أو خشيةً، لا يلزمه شيءٌ لأنَّ التَّنْهَدَ مثل التَّنْحِيحِ ضرورة، لكنَّه إذا ظهر منه حروفٌ صارَ في حكم الكلام في الصَّلَاة، يبطلُ عمدُه ويغفر سهوُه؛ إِلَّا أَنَّهُ يسجدُ بعد السَّلَام.



## التَّسْبِيحُ إِذَا سَهَى الْإِمَامُ

قال رحمه الله: "وَإِذَا سَهَا الْإِمَامُ بِنَقْصٍ أَوْ زِيَادَةٍ سَبَّحَ بِهِ الْمَأْمُومُ".

قال أبو محمد: إذا سها الإمام فعلى المأموم أن يسبح به، رجلاً كان أو امرأة، على مشهور المذهب.

وقال المحققون من الأصحاب بل يسبح الرجال، ويصفيق النساء، لما رواه أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «مَنْ رَابَهُ شَيْءٌ فِي صَلَاتِهِ، فَلْيُسَبِّحْ؛ فَإِنَّهُ إِذَا سَبَّحَ التُّفَّتَ إِلَيْهِ، وَإِنَّمَا التَّصْفِيقُ لِلنِّسَاءِ»<sup>(١)</sup>.

## مُتَابَعَةُ الْإِمَامِ فِي الصَّلَاةِ

قال المؤلف رحمه الله: "وَإِذَا قَامَ إِمَامُكَ مِنْ رَكَعَتَيْنِ فَسَبِّحْ بِهِ، فَإِنْ فَارَقَ الْأَرْضَ فَاتَّبِعْهُ، وَإِنْ جَلَسَ فِي الْأُولَى، أَوْ فِي الثَّانِيَةِ فَقُمْ وَلَا تَجْلِسْ مَعَهُ. وَإِنْ سَجَدَ وَاحِدَةً وَتَرَكَ الثَّانِيَةَ فَسَبِّحْ بِهِ، وَلَا تَقُمْ مَعَهُ إِلَّا أَنْ تَخَافَ عَقْدَ رُكُوعِهِ فَاتَّبِعْهُ، وَلَا تَجْلِسْ بَعْدَ ذَلِكَ مَعَهُ لَا فِي ثَانِيَةٍ، وَلَا فِي رَابِعَةٍ، فَإِذَا سَلَّمَ فَرِزْ رَكَعَةً أُخْرَى بَدَلًا مِنَ الرُّكُوعَةِ الَّتِي أَلْعَيْتَهَا بَانِيًا، وَتَسْجُدْ قَبْلَ السَّلَامِ، فَإِنْ كُنْتُمْ جَمَاعَةً فَلَا فَضْلَ لَكُمْ أَنْ تُقَدِّمُوا وَاحِدًا يُتِمُّ بِكُمْ".

(١) رواه البخاري (٦٨٤)، ومسلم (٤٢٢).

قال أبو محمد: ههنا جملة من المسائل:

أولها: إذا قام الإمام إلى الثالثة تاركًا الجلوس يسبح به المأموم، فإن رجع قبل مفارقتة الأرض فالأمر ظاهر؛ لأنه لا شيء عليه، فإن فارقها حتى استقل قائمًا تبعه المأموم وسجد معه قبل السلام لنقصان الجلسة الوسطى والتشهد، وذلك لحديث ابن بحينة رضي الله عنه الذي تقدم مرارًا.

الثاني: إذا جلس الإمام في غير محل الجلوس، كما إذا جلس في الأولى أو الثالثة؛ فإن المأموم لا يوافق في هذا الجلوس، لكن يسبح به لله يتذكر، وإن ترك السجدة الثانية فلا تقم معه بل سبح به ليرجع، وإن استمر وخفت عقد ركوعه فاتبعه غير أنك لا تجلس بعد ذلك معه في ثانية، ولا في رابعة؛ بل تستمر قائمًا عند جلوسه، فإذا سلم فزد ركعة أخرى بدل التي ترك الإمام إحدى سجديها بانًا في القول والفعل، واسجد قبل السلام لاجتماع زيادة ركعة ونقصان السورة من الثالثة التي رجعت ثانية، وترك الجلسة الوسطى على قاعدة تغليب النقصان على الزيادة عند اجتماعهما.

والأفضل في هذه الحالة أن يقدموا أحدهم بعد سلامه ليتّم بهم الصلاة.



الثالث: إذا سجد الإمام سجدة ثالثة فلا تسجد معه، لأنك مأمورٌ  
باتباعه في صوابه؛ لا في الخطأ البين، بل سبّح به.

الرابع: وإذا قام الإمام إلى ركعة زائدة في الفرض كخامسة في الرباعية، أو  
رابعة في الثلاثية، أو ثالثة في الثنائية، تبعه مَنْ تيقّن موجبها أو شكّ،  
وجلس من تيقّن زيادتها، وسبّح به عملاً بقاعدة البناء على اليقين، أو  
التسبيح إذا ناب أمرٌ في الصلاة.

فإن جلس الأول المتيقّن موجبها أو الشاكّ فيه، وقام الثاني المتحقق  
زيادتها؛ بطلت صلاتهما لمخالفة كل واحد منهما العمل باليقين، الذي  
لا تبرأ الذمّة دونه.

ولو أمكن تكلم أحد المصلين مع الإمام لإصلاح الصلاة لما كان في  
ذلك من بأس لحديث ذي اليدين آنف الذكر، فإنه كلّم النبي صلى الله  
عليه وسلّم مع أنّهما كانا في واقع الأمر لا يزالان في الصلاة.

### إِخْبَارُ الْمُصَلِّينَ لِلْإِمَامِ بِحَالِ صَلَاتِهِ

قال المؤلف الشيخ الأخضرى رحمه: "وَإِذَا سَلَّمَ الْإِمَامُ قَبْلَ كَمَالِ الصَّلَاةِ  
سَبَّحَ بِهِ مَنْ خَلْفَهُ، فَإِنْ صَدَّقَهُ كَمَلَّ صَلَاتُهُ وَسَجَدَ بَعْدَ السَّلَامِ، وَإِنْ شَكَّ  
فِي خَبَرِهِ سَأَلَ عَدْلَيْنِ، وَجَازَ لَهُمَا الْكَلَامُ فِي ذَلِكَ، وَإِنْ تَيَقَّنَ الْكَمَالَ عَمِلَ  
عَلَى يَقِينِهِ وَتَرَكَ الْعَدْلَيْنِ؛ إِلَّا أَنْ يَكْثُرَ النَّاسُ خَلْفَهُ فَيَتْرَكَ يَقِينَهُ وَيَرْجِعَ  
إِلَيْهِمْ".



قال أبو محمد: من سلّم من صلاته قبل كمالها لا يخلو من أربع حالات:

أحدها: أن يشكّ في كمالها، فهذا صلاته باطلة لأنّ اليقين لا يزول بالشكّ، وهذا مستيقن من الصّلاة شكّ في نهايتها، فلذا بطلت.

الثاني: أن يستيقن كمالها فيسبّح به المأمومون، فإنّ صدّقهم وشكّ في يقينه رجع وأحرم وكملّ صلاته، وسجد للسّهو بعد السّلام للزيادة.

الثالث: إن شكّ في الخبر سأل عدلين من المأمومين؛ وجاز لهما الكلام القليل لإصلاح الصّلاة، وكملّ الصّلاة.

الرابع: أن يكون مستيقناً ولا يرى للعدلين وجهاً، فعليه أن يستمرّ على يقينه إلا أن يكثر المخالفون خلفه، ويؤيّدوا العدلين فعند ذاك عليه أن يترك يقينه ويحرم ويكملّ الصّلاة ثمّ يسجد بعد السّلام للزيادة المحضة.

ودليل هذا كلّ حديث ذي اليدين الذي تقدّم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَاةَ الْعَصْرِ، فَسَلَّمَ فِي رَكَعَتَيْنِ. فَقَامَ ذُو الْيَدَيْنِ، فَقَالَ: أَقْصَرْتَ الصَّلَاةَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَمْ نَسِيتَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ»، فَقَالَ: قَدْ كَانَ بَعْضُ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَأَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى النَّاسِ، فَقَالَ: «أَصَدَقَ ذُو الْيَدَيْنِ؟» فَقَالُوا: نَعَمْ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى



الله عليه وسلم فَأَتَمَّ مَا بَقِيَ مِنَ الصَّلَاةِ، ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ بَعْدَ التَّسْلِيمِ،  
وَهُوَ جَالِسٌ.

### خَاتَمَةٌ

وبهذا نكونُ قد ختمنا هذا المختصرَ المباركَ شرحًا، واللهُ أسألُ أنْ ينفعَ  
به، وهو الموفقُ لما يحبه ويرضاهُ.

وكتبه الحسنُ بنُ عليٍّ بنِ محمدِ المنتصر بنِ محمدِ الزَّمْزَمِي بنِ محمد بنِ  
جعفر الكتاني الحسني، وفقه الله وسدَّدهُ، برباط الفتح يوم ٢٢ ربيع الأول  
سنة ١٤٣٥ هـ.

والحمد لله وصلى الله على سيّدنا محمد وآله وسلّم تسليمًا.

